اليوم الثامن

alyoum8.net

دقة في الرصد عمق في التحليل

16 صفحة

الأربعاء - 9 / سبتمبر / 2026م

العدد \ 179 \ أسبوعية سياسية تحليلية (تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات \

الحوثيون يقصفون السعودية

واشنطن تفتح أبواب الحرب.. والجنوب مرشح لدفع الفاتورة الأكبر

واشنطن تفتح باب الحرب والجنوب مرشح لدفع الفاتورة الأكبر

لم تعد عودة الحرب إلى اليمن احتمالاً بعيداً تطرحه مراكز الدراسات أو تحذر منه البيانات الدبلوماسية. القتال يتوسع على الأرض، والصواريخ الحوثية تجاوزت الحدود، ومنشآت الطاقة في جنوب السعودية تعرضت للهجوم، فيما عادت الرياض إلى استخدام لغة الردع والرد الحازم بعد سنوات من الاتصالات المباشرة والتهدئة غير المعلنة مع صنعاء. وفي موازاة ذلك، منحت الولايات المتحدة حليفتها السعودية غطاءً سياسياً وعسكرياً يسمح لها بالذهاب بعيداً في الرد، من دون أن تقدم واشنطن أو الرياض تصوراً لما ستؤول إليه الحرب إذا فُتحت جبهاتها مرة أخرى.

السعودية تعرضت لهجمات خطرة طالت مدنها ومنشآتها الاقتصادية وأصابت عشرات المدنيين، ومن حقها الدفاع عن أراضيها وسكانها. لكن هذا الحق لا يجيب عن الأسئلة اليمنية التي تجاهلتها الرياض طوال سنوات تدخلها: من سيقاتل على الأرض؟ ومن سيقرر اتجاه العمليات؟ وما مصير القوى التي ستقدم المقاتلين وتتحمل الخسائر؟ وهل ستكون هناك تسوية سياسية تعترف بالواقع الجديد في الجنوب، أم أن الجنوبيين سيُطلب منهم القتال مجدداً تحت شعارات انتهت صلاحيتها، ثم يُستبعدون عندما تبدأ المفاوضات؟

هذه الأسئلة تكتسب أهميتها من حقيقة أن التحالفات التي دخلت بها السعودية حرب عام ٢٠١٥ لم تعد قائمة. ما حدث في يناير الماضي غيّر قواعد العلاقة بين الرياض وعدن، وقضى على ما تبقى من الثقة التي تأسست خلال سنوات مواجهة الحوثيين والتنظيمات الإرهابية. فالحرب التي شنتها السعودية على الجنوب لم تستهدف خصماً حوثياً أو تنظيماً متطرفاً، بل أصابت القوات الجنوبية التي كانت جزءاً رئيسياً من المعسكر المناهض لصنعاء، وأسهمت في تحرير عدن والمكلا ومناطق واسعة، وحملت العبء الأكبر في تأمين الساحل ومكافحة الإرهاب.

منذ يناير، لم تعد السعودية بالنسبة إلى قطاعات واسعة في الجنوب حليفاً يمكن الاطمئنان إلى التزاماته. أصبحت قوة تدخلت عسكرياً لإعادة ترتيب المشهد الجنوبي وفق مصالحها، وفككت تشكيلات أمنية وعسكرية، وأضعفت بنيةً راكمت خبرتها خلال عقد كامل. وفي الوقت نفسه، وثقت الرياض صلاتها بالقوى المتمركزة في مأرب، وحافظت على نفوذ حزب الإصلاح داخل المؤسسات السياسية والعسكرية، بينما واصلت التفاوض مع الحوثيين بحثاً عن ضمانات لأمن حدودها ومنشآتها.

هكذا وجدت السعودية نفسها في موقع بالغ التناقض: خصماً لعدن، وحليفاً لمأرب، وهدفاً لصنعاء. وهي الآن تبحث عن إعادة تشغيل الحرب بأدوات يمنية بعدما انهارت التفاهمات التي اعتقدت أنها كفيلة بتحييد الحوثيين. غير أن العودة إلى القتال لا تبدو قائمة على مراجعة للأخطاء السابقة أو على استراتيجية جديدة، بل على استجابة اضطرارية للضربات التي وصلت إلى الداخل السعودي وأظهرت هشاشة الرهان على شراء الهدوء من دون معالجة جذور الصراع.

المشكلة أن الرياض قد تختار مجدداً أسهل الأدوات المتاحة أمامها: القوات الجنوبية. فقد أثبتت التجارب السابقة أن هذه القوات تتحرك بسرعة عندما تتعرض الجبهات للانهيار، وتمتلك خبرة قتالية وتنظيماً أفضل من تشكيلات أخرى ظلت تتلقى التمويل والسلاح من دون أن تغير موازين الحرب. ولهذا يجري الدفع بألوية العمالقة وغيرها من الوحدات الجنوبية نحو جبهات تعز والحديدة والبيضاء، في حين تُترك القوة العسكرية التابعة للإخوان المسلمين بعيداً عن واجهة الهجوم، رغم ما تملكه من معسكرات وألوية ومخزون بشري تراكم على مدى سنوات.

لا يتعلق الأمر بنقص القوة في مأرب أو تعز. حزب الإصلاح يمتلك وحدات عسكرية واسعة، ويسيطر على مفاصل داخل الجيش والسلطة المحلية، وحصل خلال سنوات الحرب على دعم مالي وتسليحي وسياسي كبير. ومع ذلك، كلما وصلت المواجهة إلى نقطة تحتاج إلى قوة هجومية فاعلة، اتجهت الأنظار إلى الجنوب. تتحرك القوات الجنوبية لفك الحصار، واستعادة المواقع، وحماية الطريق الساحلي، وتأمين المخا وباب المندب، بينما تظل التشكيلات المرتبطة بالإصلاح في مواقعها أو تشارك بحدود لا تتناسب مع حجم نفوذها وإمكاناتها.

هذا التوزيع لا يبدو عفوياً. تحييد القوة الإخوانية عن الواجهة يحميها من الاستنزاف ويحافظ عليها لاعباً سياسياً وعسكرياً يمكن للسعودية استخدامه داخل ترتيبات السلطة المقبلة. أما القوات الجنوبية، فيجري التعامل معها باعتبارها قوة قتال جاهزة يمكن نقلها من جبهة إلى أخرى كلما اقتضت الحاجة السعودية ذلك. تدفع هذه القوات الثمن البشري، ثم تعود القوى المحمية إلى طاولة المفاوضات لتطالب بحصتها في الحكومة والجيش والموارد.

في هذه المعادلة، يصبح الجنوب الخاسر الوحيد. فهو خسر جزءاً كبيراً من بنيته العسكرية والأمنية في حرب يناير، ويواجه الآن احتمال استنزاف ما تبقى من قوته في معارك خارج حدوده وأولوياته المباشرة. وفي المقابل، لا توجد ضمانة بأن يؤدي أي انتصار عسكري على الحوثيين إلى تقدم سياسي في قضية الجنوب. التجربة تقول العكس: كلما قدم الجنوبيون إنجازاً في الميدان، استخدمت نتائجه لإعادة بناء سلطة يمنية لا تعترف بحقهم في تقرير مستقبلهم.

خلال حرب عام ٢٠١٥، قاتل الجنوب الحوثيين بوصفهم قوة اجتاحت أرضه وهددت مدنه. كانت المعركة دفاعاً مباشراً عن عدن ولحج والضالع وشبوة، ولذلك امتلكت غايتها الواضحة وبيئتها الشعبية. أما الحرب التي يجري التحضير لها اليوم، فتفتقر إلى هذه البوصلة. الحوثيون يهاجمون السعودية رداً على الغارات والتحركات العسكرية، والسعودية تريد استعادة الردع وحماية منشآتها، والولايات المتحدة تنظر إلى التصعيد من زاوية صراعها مع إيران وأمن خطوط الملاحة والطاقة. وحده الجنوب لا يملك حتى الآن هدفاً سياسياً محدداً يبرر إرساله إلى حرب تتجاوز الدفاع عن أرضه.

الغطاء الأميركي لا يبدد هذه المخاوف، بل يضاعفها. واشنطن ترى الحوثيين ذراعاً إيرانية وتهديداً للممرات البحرية، وتتعامل مع تسليح السعودية ودعم قدرتها على الرد ضمن صراع إقليمي أوسع. لكنها لا تبدي اهتماماً مماثلاً بمستقبل الجنوب أو بتداعيات تفكيك القوات التي واجهت الإرهاب وحمت خليج عدن وباب المندب. بالنسبة إليها، الأولوية هي منع تهديد المصالح الأميركية والتجارة الدولية، حتى لو نفذت المهمة قوات محلية لا تحصل على أي مقابل سياسي.

ومن الصعب فصل هذا الموقف عن صفقات السلاح والمصالح الاقتصادية التي ترافق كل جولة تصعيد. فالحرب تفتح سوقاً جديدة للذخائر وأنظمة الدفاع والطائرات، وتعيد تثبيت الحاجة السعودية إلى الحماية الأميركية. أما الخسائر البشرية والدمار والنزوح، فتظل شأناً يمنياً يجري احتواؤه ببيانات القلق والمساعدات الإنسانية. هذه الدائرة عرفها اليمن خلال العقد الماضي: أسلحة أكثر، غارات أكثر، قتلى أكثر، ثم تفاوض يعيد الأطراف إلى نقطة قريبة من البداية.

السعودية، من جهتها، مطالبة بتفسير ما تريده من الحرب. هل تريد إسقاط سلطة الحوثيين في صنعاء، أم دفعهم إلى تقديم تنازلات تتعلق بأمن حدودها؟ هل تسعى إلى استعادة الدولة اليمنية، أم تريد اتفاقاً ثنائياً يوقف الصواريخ عن منشآتها؟ وإذا كان الهدف هو حماية المملكة، فلماذا يتعين على القوات الجنوبية أن تتقدم في تعز والحديدة والبيضاء، بينما تبقى القوى الشمالية التي احتكرت تمثيل الشرعية ومواردها بعيدة عن الكلفة الأكبر؟

لا تستطيع الرياض أن تطلب من عدن التصرف كحليف بعد أن تعاملت معها كخصم في يناير. إعادة بناء أي تعاون تحتاج أولاً إلى اعتراف بما أحدثته الحرب السعودية في الجنوب، وإعادة تنظيم القوات التي جرى تفكيكها، ووقف محاولات إخضاع القرار الجنوبي، وتقديم ضمانات سياسية صريحة بشأن مستقبل القضية الجنوبية. أما تجاوز كل ذلك والانتقال مباشرة إلى طلب المقاتلين، فهو تكرار للنهج الذي استنزف العلاقة وأفقد التحالف معناه.

ليس من المنطقي أن يُطلب من الجنوبيين تحرير الشمال، بينما تُستخدم القوة السعودية لمنعهم من تقرير مستقبل الجنوب. ولا يستقيم أن تحافظ الرياض على القوة العسكرية التابعة للإخوان المسلمين، ثم تدفع بأبناء الجنوب إلى جبهات لا تشارك القوى المهيمنة عليها في تحمل أعبائها. وإذا كانت مأرب جزءاً رئيسياً من المعسكر الذي ترعاه السعودية، فإن قواتها أولى بالدفاع عنها وبالقتال في الجبهات المتصلة بها، بدلاً من تحويل الجنوب إلى احتياط بشري دائم لحروب الآخرين.

هذا الموقف لا يعني الوقوف إلى جانب الحوثيين أو تجاهل خطرهم. فالجماعة مشروع مسلح مرتبط بإيران، وتمثل تهديداً مباشراً للجنوب وللملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن. ومواجهتها ضرورة عندما تهاجم الأراضي الجنوبية أو تهدد باب المندب والساحل. لكن الفرق كبير بين الدفاع عن الجنوب وبين الانخراط في حرب تديرها السعودية لحماية حدودها وتحسين شروط تفاوضها مع صنعاء.

على القوى الجنوبية أن تحدد حدود مشاركتها قبل أن تبدأ المعركة، لا بعد سقوط القتلى. حماية عدن ولحج والضالع وشبوة وحضرموت والمهرة، وتأمين المياه الإقليمية والموانئ وباب المندب، واجبات لا خلاف عليها. أما التقدم نحو جبهات بعيدة فيجب أن يرتبط بقيادة جنوبية مستقلة، وهدف سياسي معلن، وضمانات تحول دون استخدام الانتصارات العسكرية لإعادة فرض مشاريع الوحدة بالقوة أو إحياء مراكز النفوذ التي ظلت بعيدة عن المواجهة.

الحرب الجديدة، إذا اندلعت، ستكون أكثر خطورة من سابقاتها. الحوثيون راكموا قدرات صاروخية ومسيّرة، وتوسعت صلتهم بالصراع الإقليمي، وأصبحت منشآت الطاقة والممرات البحرية جزءاً من ميدان المواجهة. وفي المقابل، تراجعت وحدة المعسكر المناهض لهم، وتحولت السعودية من قائد لتحالف واسع إلى طرف تتشابك خصوماته وتحالفاته على نحو يصعب ضبطه. لذلك لن تكون كلفة الحرب محصورة في خطوط التماس، بل ستمتد إلى المدن والاقتصاد والموانئ وحياة ملايين المدنيين.

واشنطن فتحت الباب، والرياض تلوّح بالعبور منه، لكن الجنوب غير ملزم بدفع الفاتورة مرة أخرى. من يريد قواته عليه أن يعترف بقضيته، ومن يطلب تضحياته عليه أن يمنحه موقعاً في القرار، ومن شن عليه حرباً قبل أشهر لا يستطيع أن يتصرف اليوم كأن شيئاً لم يحدث. لقد تغيرت قاعدة التحالفات في يناير، وأي حرب تتجاهل هذه الحقيقة ستنتج خصومات جديدة، حتى لو نجحت مؤقتاً في تحريك الجبهات.

المطلوب ليس انسحاب الجنوب من مواجهة الخطر الحوثي، بل رفض استخدامه قوةً بلا قضية، وجيشاً بلا قرار، وحليفاً عند الحرب وخصماً عند السياسة. فالجنوب دفع خلال السنوات الماضية ثمناً يفوق ما حصل عليه، وإذا دخل الجولة المقبلة بالشروط نفسها فلن تكون النتيجة مختلفة، سوى أن الخسارة هذه المرة ستكون أكبر، والقوة التي يحتاجها للدفاع عن مشروعه الوطني ستكون قد استنزفت في معركة كتبت أهدافها واشنطن والرياض، وحُرم أصحاب الأرض من المشاركة في صياغتها.

مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات alyoum8.net

سياسية تحليلية تصدر كل يوم أحد عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وهي مؤسسة إعلامية وبحثية مستقلة تأسست في 13 أكتوبر 2016م، وفقًا لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لسنة 2001م ولائحته التنفيذية، وتحمل ترخيص رقم (0693) الصادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن.

وتعمل المؤسسة في مجالات الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية والشؤون الاجتماعية والإنسانية، وتسعى إلى إنتاج المعرفة وتوفير محتوى إعلامي وبحثي يسهم في فهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اليمن والمنطقة.

رؤية المؤسسة
الريادة والتميز في العمل الإعلامي والبحثي من خلال إنتاج محتوى مهني يستند إلى المعرفة الدقيقة والتحليل الموضوعي.

رسالة المؤسسة
المساهمة في تطوير المعرفة والبحث العلمي وتعزيز الوعي العام عبر دراسات رصينة ومحتوى إعلامي مهني يخدم المجتمع وصناع القرار والباحثين.

العنوان: جنوب اليمن - عدن – البريقة.
www.Alyoum8.net Alyoum8th@gmail.com
أرقام التواصل: 777491124 / 777668124 +967
منصات التواصل الاجتماعي: Alyoum8th
الإخراج الفني م. نديم عمر

تنويه
تمثل المواد البحثية والدراسات والتقارير المنشورة آراء كُتّابها وباحثيها، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات.

تقرير

التصعيد يعبر الحدود..

هجمات الحوثيين تعطل منشآت سعودية وتقتل أطفالاً في مخيم بمأرب

وسّع الحوثيون نطاق هجماتهم من الجبهات اليمنية إلى منشآت الطاقة والمدن جنوب السعودية، بالتزامن مع قصف مخيم للنازحين في مأرب. وبينما توعد التحالف برد عسكري حازم، دعا طارق صالح إلى فتح الجبهات، معتبراً أن المواجهة تتجه من حماية باب المندب إلى الضغط باتجاه صنعاء.

الرياض

انتقلت المواجهة بين السعودية والحوثيين إلى مستوى أكثر خطورة، بعدما أقرت الرياض بتضرر عدد من منشآت الطاقة وتوقف بعض عملياتها مؤقتاً، في حين أسفر هجوم آخر على مخيم للنازحين في محافظة مأرب عن مقتل طفلين وإصابة ١٥ شخصاً، معظمهم أطفال.

وأعلنت وزارة الطاقة السعودية، الثلاثاء، أن عدداً من منشآت ومرافق القطاع في المنطقة الجنوبية تعرض لهجمات أدت إلى اندلاع حرائق في مواقع عدة، وتوقف مؤقت لبعض العمليات التشغيلية، وسط تحركات لاحتواء النيران وتأمين المواقع وتقييم الأضرار.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن مصدر مسؤول في الوزارة قوله إن الجهات المختصة تتعامل مع تداعيات الهجمات، وتتخذ الإجراءات الضرورية لضمان سلامة المنشآت والعاملين واستمرار العمل وفق الخطط التشغيلية المعتمدة.

ولم تحدد الوزارة أسماء جميع المنشآت المستهدفة أو طبيعة العمليات التي توقفت، كما لم توضح حجم التأثير في إنتاج النفط أو تكريره ونقله. غير أن الاعتراف بتوقف عمليات تشغيلية يمثل تطوراً لافتاً مقارنة بالبيانات السابقة التي كانت تركز على احتواء الحرائق واستمرار الإمدادات.

وتحدثت تقارير دولية عن تعرض مرافق تابعة لشركة أرامكو في جازان لهجوم جديد، بعد نحو شهر من هجوم سابق استهدف مصفاة المنطقة. ولم تصدر الشركة بياناً مستقلاً يحدد حجم الأضرار أو تأثيرها في الإنتاج.

وقال تحالف دعم الشرعية في اليمن إن الهجمات الحوثية طالت أعياناً مدنية واقتصادية في أبها وخميس مشيط وجازان ونجران، وأسفرت عن إصابة ٧٣ مدنياً، بينهم نساء وأطفال.

ووصف المتحدث باسم التحالف، اللواء الركن تركي المالكي، التصعيد بأنه خطير ويعكس «نهجاً عدائياً وغير مسؤول»، مؤكداً أن قيادة القوات المشتركة ستتخذ الإجراءات العملياتية اللازمة لردع الحوثيين وتحييد مصادر التهديد.

وقال المالكي إن التحالف سيواجه الهجمات «بكل حزم» دفاعاً عن سيادة المملكة ومقدراتها الوطنية وسلامة المواطنين والمقيمين، في صياغة تمهد لتنفيذ ضربات ضد منصات إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة ومراكز القيادة ومخازن الأسلحة داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

وأدانت وزارة الخارجية السعودية بأشد العبارات استهداف المنشآت المدنية والاقتصادية، وجددت رفضها للنهج العدائي للحوثيين، محذرة من استمرار الهجمات على المدنيين والسفن التجارية في البحر الأحمر.

وأكدت الخارجية حق المملكة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن سيادتها، ودعت إلى وقف التصعيد والتهديدات التي تستهدف أمن الملاحة. ويمنح البيان الغطاء السياسي للتحرك العسكري الذي لوّح به التحالف، كما يضع الهجمات ضمن إطار أوسع يتصل بحماية إمدادات الطاقة والتجارة الدولية.

ولم يعلن الحوثيون على الفور تفاصيل الأسلحة المستخدمة أو عدد الأهداف، لكن مسؤولين في الجماعة وصفوا الهجمات بأنها رد على الغارات الجوية والعمليات البرية التي تنفذها القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية في الجوف والبيضاء وتعز والحديدة.

وتشير المدن الأربع التي شملتها الهجمات إلى عملية متعددة المسارات استهدفت نطاقاً واسعاً من جنوب المملكة. وتضم هذه المدن مطارات وقواعد عسكرية ومنشآت للطاقة وشبكات كهرباء ومياه، إضافة إلى مناطق سكنية كثيفة.

ولا توجد حصيلة معلنة لعدد الصواريخ والطائرات المسيّرة التي أطلقها الحوثيون، أو عدد المقذوفات التي اعترضتها الدفاعات السعودية. لكن سقوط عشرات المصابين واندلاع حرائق في منشآت حيوية يشيران إلى وصول جزء من الهجوم إلى أهدافه، أو سقوط شظايا الصواريخ والطائرات المعترضة في مناطق مأهولة.

ويعيد الهجوم إلى الواجهة قدرة الحوثيين على استخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة لفرض كلفة اقتصادية وأمنية داخل السعودية، بعدما راهنت الرياض خلال السنوات الماضية على التهدئة والاتصالات المباشرة لتجنيب أراضيها آثار الحرب.

وتزامن القصف على السعودية مع هجوم حوثي على مخيم أسداس للنازحين في مديرية رغوان، شمال محافظة مأرب، ما أظهر أن التصعيد لا يقتصر على تبادل الضربات بين مواقع عسكرية ومنشآت اقتصادية، بل يمتد إلى تجمعات مدنية شديدة الهشاشة.

وقال مدير إدارة النازحين في رغوان، حسين صالح الحواني، إن الهجوم أسفر عن مقتل طفل في السابعة وطفلة في الخامسة، وإصابة ١٥ شخصاً، بينهم ثمانية أطفال.

وأضاف أن القصف أدى إلى احتراق وتدمير ١٦ مسكناً بمحتوياتها، وتضرر ثلاث سيارات دُمرت إحداها بالكامل، فيما أصبحت ٢٣ أسرة بحاجة إلى مأوى ومساعدات عاجلة.

وقال إعلام محافظة مأرب إن المخيم استُهدف بصاروخ باليستي. ولم يصدر الحوثيون تعليقاً يقر بالهجوم أو يوضح طبيعة الهدف الذي كانوا يسعون إلى إصابته، كما لم يتسن التحقق بصورة مستقلة من مسار الصاروخ.

غير أن غياب أي موقع عسكري معلن داخل المخيم، وارتفاع عدد الأطفال بين الضحايا، يثيران تساؤلات بشأن المعلومات التي بُني عليها الهجوم ومدى التزام الجماعة بقواعد التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.

ويمثل استهداف مخيم للنازحين حلقة شديدة القسوة في جولة القتال الحالية. فالأسر الموجودة في المخيم غادرت مناطقها أصلاً هرباً من الحرب، ثم وجدت نفسها أمام الصواريخ في الموقع الذي لجأت إليه بحثاً عن الأمان.

كما يضع الهجوم المنظمات الإنسانية أمام حاجة عاجلة لتوفير مساكن بديلة ومواد إيواء وغذاء ورعاية صحية للأسر المتضررة، في وقت تعاني فيه خطة الاستجابة الإنسانية لليمن نقصاً حاداً في التمويل.

وتحمل هجمات الثلاثاء رسالة مزدوجة: الضغط على السعودية عبر منشآت الطاقة والمدن الجنوبية، واستهداف مناطق خصوم الحوثيين داخل اليمن بالصواريخ بعيدة المدى. ويتيح هذا النمط للجماعة الجمع بين الرد الإقليمي والاستنزاف الداخلي، لكنه يرفع في المقابل احتمالات تعرضها لحملة جوية واسعة.

وتأتي الهجمات بعد أيام من المواجهات العنيفة في غرب تعز وجنوب الحديدة، حيث حاول الحوثيون التقدم نحو مواقع المقاومة الوطنية والقوات المشتركة في الكدحة ومقبنة والبرح وسقم وأرياف حيس.

وردت المقاومة الوطنية، مسنودة بوحدات من ألوية العمالقة الجنوبية، بهجمات مضادة قالت إنها استعادت خلالها مواقع في ريف حيس ومفرق البرح ومرتفعات في غرب تعز، قبل أن توسع القوات المناهضة للحوثيين عملياتها إلى الجوف والبيضاء ومأرب والضالع.

وفي هذا السياق، قال عضو مجلس القيادة الرئاسي وقائد المقاومة الوطنية طارق صالح إن المواجهة مع الحوثيين والمشروع الإيراني لم تعد مرتبطة بجبهة واحدة، وإن فتح المحاور في مناطق مختلفة يعزز قدرة القوات على الصمود ويمنع الجماعة من حشد قواتها في اتجاه واحد.

وأضاف أن قوات الساحل الغربي تمكنت من كسر خطة إيرانية للسيطرة على باب المندب، معتبراً أن المعارك التي شهدتها الحديدة وغرب تعز أوقفت محاولة حوثية للضغط على الطريق الرابط بين مدينة تعز وميناء المخا.

وجاءت تصريحاته خلال زيارة لجرحى المعارك في مستشفيات المخا، بينهم قائد الفرقة الخامسة في المقاومة الوطنية العميد الركن عدي العماد.

وقال طارق صالح إن الهدف النهائي للعمليات هو الوصول إلى صنعاء واستعادة مؤسسات الدولة، في خطاب يرفع سقف المواجهة من الدفاع عن الساحل إلى تبني مسار هجومي مفتوح.

ويعكس الحديث عن تحرير صنعاء تحولاً في خطاب القوى المناهضة للحوثيين بعد سنوات من الجمود العسكري. لكن القدرة على تحويله إلى خطة عملية ستظل مرتبطة بتوحيد القيادة العسكرية، واستمرار الإسناد الجوي، وتأمين التمويل والتعزيزات، وتجاوز الخلافات بين التشكيلات المختلفة.

فالمقاومة الوطنية تسيطر على قطاعات واسعة من الساحل الغربي، بينما تنتشر ألوية العمالقة في عدد من الجبهات، وتوجد في تعز والجوف ومأرب تشكيلات يمنية محلية موالية للسعودية لا تعمل جميعها تحت قيادة عمليات موحدة.

وقد يساعد فتح جبهات متعددة على تشتيت القوات الحوثية، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى توزيع قوات الطرف الآخر بصورة تفقده القدرة على تحقيق تقدم ثابت، خصوصاً إذا اقتصرت العمليات على اختراقات مؤقتة لا تتوافر لها خطوط إمداد وحماية جوية كافية.

ويبرز ذلك في محافظة البيضاء، حيث حققت ألوية العمالقة تقدماً في مواقع حدودية مع يافع، ثم أعادت تموضع بعض وحداتها بعد مواجهات وقصف حوثي مكثف. وتقول مصادر قريبة من العمالقة إن التحرك كان تكتيكياً، بينما يصفه الحوثيون بأنه انسحاب بعد فشل الهجوم.

وفي الجوف، أعلنت القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية تحقيق تقدم باتجاه معسكر اللبنات ومناطق قريبة من مدينة الحزم. غير أن الغارة التي أصابت الإصلاحية المركزية في الحزم وأسفرت، وفق الحوثيين، عن مقتل سبعة أشخاص، بينهم طفل، أضافت بعداً إنسانياً جديداً للتصعيد.

واتهمت الجماعة السعودية بتنفيذ الغارة، فيما لم تعلن الرياض مسؤوليتها عنها. واستخدم الحوثيون الحادثة لتبرير ضرباتهم داخل المملكة، قائلين إن استهداف المنشآت السعودية يأتي رداً على عودة القصف الجوي.

ويكشف تسلسل الهجمات والردود انهيار الفصل الذي حاولت الرياض إقامته بين أمن أراضيها والحرب داخل اليمن. فقد سعت السعودية إلى تثبيت تهدئة تمنع الحوثيين من استهداف حدودها ومنشآتها، من دون الوصول إلى تسوية تنهي سيطرة الجماعة أو توحد القوى المناهضة لها.

لكن الحوثيين احتفظوا بترسانتهم وبقدرتهم على استخدام المنشآت الاقتصادية السعودية ورقة للردع والضغط. ومع عودة الغارات وفتح الجبهات، انتقلت الجماعة سريعاً إلى مهاجمة العمق السعودي بدلاً من الاكتفاء بالرد داخل اليمن.

ويضع استهداف قطاع الطاقة الرياض أمام خيارات صعبة. فالرد المحدود قد لا يكون كافياً لاستعادة الردع، بينما يمكن لحملة جوية واسعة أن تدفع الحوثيين إلى إطلاق موجات أكبر من الصواريخ والمسيّرات على المنشآت النفطية والمطارات.

كما أن توسيع القصف داخل اليمن يحمل خطر سقوط مدنيين، وهو ما يسمح للجماعة بتقديم الحرب باعتبارها مواجهة مع السعودية، بدلاً من صراع داخلي يتعلق بسيطرتها على صنعاء ومؤسسات الدولة وهجماتها على تعز والساحل.

ولا تظهر بيانات وزارات الطاقة والخارجية والتحالف أن الرياض حسمت خيار العودة إلى حرب مفتوحة، لكنها توضح أن سقف الرد السعودي ارتفع. فقد انتقلت المملكة من تأكيد احتواء الهجمات إلى الإقرار بتوقف عمليات في منشآت حيوية، وإعلان حقها في الرد وتحييد مصادر التهديد.

وتتجاوز تداعيات الهجوم الحدود السعودية واليمنية. فأي توقف طويل في منشآت النفط أو اتساع للهجمات على موانئ البحر الأحمر يمكن أن يرفع أسعار الطاقة والتأمين والشحن، خصوصاً مع استمرار التوتر في مضيق هرمز.

وتستفيد إيران من توزيع الضغط بين هرمز وباب المندب، إذ تستطيع عبر الحوثيين تهديد الملاحة والمنشآت السعودية بعيداً عن أراضيها. لكن اتساع الأضرار قد يدفع قوى دولية إلى التعامل مع الجماعة بوصفها تهديداً مباشراً لأمن الطاقة العالمي، وليس طرفاً محلياً في الحرب اليمنية فقط.

وكان المبعوث الأممي هانس غروندبرغ دعا جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، محذراً من أن العودة إلى القتال واسع النطاق ستفاقم الأزمة الإنسانية وتقوض فرص التسوية السياسية.

إلا أن الهجمات على السعودية ومخيم النازحين في مأرب تجعل العودة السريعة إلى التهدئة أكثر صعوبة. فالمملكة أصبحت أمام ضغط داخلي للرد بعد إصابة عشرات المدنيين وتضرر منشآت الطاقة، بينما يقدم الحوثيون الغارات داخل اليمن باعتبارها مبرراً لاستمرار عملياتهم عبر الحدود.

وتشير التطورات إلى أن الطرفين دخلا مرحلة اختبار للإرادة والقدرة على تحمل الكلفة. فالرياض تريد استعادة الردع من دون الغرق مجدداً في حرب استنزاف، والحوثيون يسعون إلى إثبات أن أي تدخل سعودي داخل اليمن سيقابله تهديد مباشر للاقتصاد والمدن السعودية.

أما المدنيون على جانبي الحدود فيتحملون الكلفة الأولى. ففي جنوب السعودية أصيب ٧٣ شخصاً وتضررت منشآت مدنية واقتصادية، وفي مأرب قُتل طفلان وتحولت مساكن نازحين إلى ركام.

وبينما يرفع التحالف لغة التهديد ويطرح طارق صالح خيار توسيع الجبهات وصولاً إلى صنعاء، يبقى السؤال متعلقاً بما إذا كانت الجولة الحالية ستعيد رسم خطوط السيطرة، أم ستعيد إنتاج الحرب نفسها على مساحة أوسع، بصواريخ أكثر دقة وكلفة إنسانية واقتصادية أشد.

تقرير

حرب الجبهات المفتوحة

العمالقة تختبر دفاعات الحوثيين في البيضاء وغارات منسوبة للسعودية تعيد خلط الأوراق

اتسع نطاق المواجهات في اليمن خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية من الساحل الغربي وتعز إلى البيضاء والجوف، مع انتقال القوات المناهضة للحوثيين إلى عمليات هجومية متزامنة. وبينما حققت ألوية العمالقة اختراقاً مؤقتاً في البيضاء، أعادت غارات جوية منسوبة إلى السعودية الحرب إلى مرحلة أكثر خطورة، دفعت الأمم المتحدة إلى المطالبة بخفض التصعيد.

عدن

اتسعت رقعة الحرب في اليمن خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية لتشمل أربع مناطق عمليات رئيسية، بعدما انتقلت القوات الحكومية والتشكيلات المتحالفة معها من احتواء الهجوم الحوثي على الساحل الغربي إلى فتح جبهات ضغط في البيضاء والجوف، بالتزامن مع غارات جوية اتهم الحوثيون السعودية بتنفيذها.

وتشير التطورات إلى أن المواجهات لم تعد مجرد امتداد لجولة القتال التي بدأت في ريف تعز الغربي وجنوب الحديدة، بل تحولت إلى محاولة لتوزيع الضغط العسكري على الحوثيين ومنعهم من حشد قواتهم في محور واحد.

وقال متحدث باسم القوات الحكومية إن العمليات شملت جبهات الجوف والبيضاء وتعز، بينما أفادت مصادر ميدانية بتقدم قوات حكومية في مناطق متفرقة، من بينها معسكر اللبنات في الجوف ومواقع باتجاه ذي ناعم في البيضاء. ولا يمكن التحقق بصورة مستقلة من خريطة السيطرة أو حجم الخسائر المعلنة من طرفي النزاع.

وفي الساحل الغربي، تركزت المواجهات في محاور جنوب الجراحي وحيس وسقم والبرح والكدحة، حيث حافظت المقاومة الوطنية، مسنودة بوحدات من ألوية العمالقة الجنوبية، على زخم الهجوم المضاد الذي بدأ بعد سلسلة هجمات حوثية واسعة استهدفت مواقعها بالصواريخ والطائرات المسيّرة والمدفعية.

وقالت مصادر عسكرية إن القوات المشتركة واصلت تثبيت مواقعها في أرياف حيس التي أعلنت استعادة السيطرة عليها بالكامل، بالتوازي مع عمليات تمشيط وتأمين للطرق الواقعة بين حيس ومفرق البرح، فيما استمرت الاشتباكات في المناطق المتقدمة جنوب مديرية الجراحي.

وتمنح السيطرة على أرياف حيس القوات المشتركة مساحة دفاعية أوسع حول المدينة والطريق الرابط بين جنوب الحديدة وغرب تعز. كما تسمح لها بالضغط على خطوط الإمداد الحوثية القادمة من الجراحي وجبل رأس، لكنها لا تعني أن الطريق بات مفتوحاً أمام تقدم مباشر نحو مدينة الحديدة، نظراً إلى تعدد خطوط الدفاع الحوثية وطبيعة الأرض المكشوفة أمام الصواريخ والطائرات المسيّرة.

وفي محور البرح، قالت مصادر عسكرية إن القوات المشتركة أحبطت ثلاث موجات هجومية متتالية، بعدما دفع الحوثيون بمجاميع حاولت الاقتراب من المواقع الأمامية تحت غطاء ناري كثيف. وأضافت أن المهاجمين اضطروا إلى التراجع بعد تعرضهم لخسائر بشرية ومادية، من دون تقديم حصيلة يمكن التحقق منها بصورة مستقلة.

كما استمرت عمليات الطائرات المسيّرة على جانبي خطوط التماس. وقالت المقاومة الوطنية إن مسيّراتها استهدفت تعزيزات حوثية جنوب الجراحي، فيما أعلنت إسقاط طائرات مسيّرة حوثية موجهة بالألياف الضوئية في محور البرح. ويكشف الاستخدام المتزايد لهذا النوع من الطائرات تحوّل المواجهة إلى حرب استطلاع واستهداف دقيقة، لا تقتصر على الاشتباكات البرية التقليدية.

ويبدو أن الهدف العسكري الحوثي في هذه المنطقة لا يزال قائماً على دفع القوات المشتركة بعيداً عن مرتفعات البرح والكدحة، أو على الأقل استنزافها ومنعها من بناء خط هجومي باتجاه الجراحي. أما المقاومة الوطنية والعمالقة فتسعيان إلى تحويل الدفاع عن المخا والخوخة وحيس إلى عملية ضغط تهدد العمق الحوثي في جنوب الحديدة.

وفي تعز، توزعت الاشتباكات بين جبهات الكدحة ومقبنة وجبل حبشي والبرح، إضافة إلى محاولات تسلل محدودة في محيط المدينة. وقالت مصادر حكومية إن القوات استعادت مواقع كانت قد تعرضت لهجمات حوثية خلال الأيام السابقة، ولا سيما في الكدحة وأطراف جبل حبشي.

ويكتسب محور الكدحة أهمية خاصة لأنه يمثل صلة وصل بين ريف تعز الغربي والساحل، كما يقترب من الطريق المؤدي إلى المخا. وأي تقدم حوثي مستقر في هذه المنطقة يمكن أن يضع خطوط الإمداد بين تعز والساحل تحت ضغط ناري، بينما يسمح تراجع الحوثيين عنها بتأمين الخاصرة الشرقية للمقاومة الوطنية.

غير أن التطورات أظهرت مجدداً تفاوتاً بين أداء قطاعات الساحل التي تعمل تحت قيادة المقاومة الوطنية والعمالقة، وبين تشكيلات محور تعز التي تعاني تعدد القيادات وبطء التنسيق. فقد تمكن الحوثيون في بداية التصعيد من تحقيق اختراقات محدودة في بعض المواقع التابعة لمحور تعز، قبل وصول تعزيزات وشن هجمات مضادة.

ولا توجد حتى الآن مؤشرات مؤكدة على حدوث تغيير واسع في خريطة السيطرة داخل مدينة تعز أو محيطها المباشر. لكن استمرار القتال في غرب المحافظة يعني أن الحوثيين ما زالوا قادرين على تهديد الطريق بين تعز والمخا، حتى بعد خسارة عدد من المواقع التي تقدموا إليها في بداية الهجوم.

أما التطور الأبرز خلال الساعات الماضية فجاء من محافظة البيضاء، حيث أطلقت وحدات من ألوية العمالقة الجنوبية عملية هجومية على مواقع الحوثيين، وحققت اختراقاً في عدد من المرتفعات والمواقع المتقدمة.

وقالت مصادر ميدانية موالية للقوات الحكومية إن العملية انطلقت باتجاه الزاهر وذي ناعم، وإن القوات اقتربت من الطريق الرابط بين صنعاء ومدينة البيضاء. كما أعلنت ألوية العمالقة مقتل ما لا يقل عن ٢٣ مسلحاً حوثياً وإصابة آخرين، وهي حصيلة لم يؤكدها مصدر مستقل، وفق رواية ألوية العمالقة عن عملية البيضاء.

لكن المعلومات المتداولة بشأن استمرار التقدم بدت متضاربة. إذ تحدثت روايات محلية عن انسحاب وحدات وآليات من بعض المواقع التي وصلت إليها بعد تنفيذ هجوم خاطف، بينما قالت بيانات موالية للحكومة إن العمليات مستمرة وإن القوات تعمل على تثبيت مواقعها.

وبناءً على المعلومات المتاحة، يبدو أن ما جرى كان اختراقاً عملياتياً محدوداً أكثر من كونه عملية تحرير واسعة. فقد

دخلت قوات العمالقة عدداً من المواقع، اشتبكت مع الحوثيين وأجبرتهم على التراجع، ثم أعادت تموضع بعض وحداتها في خطوط خلفية، على الأرجح بسبب امتداد خطوط الإمداد واحتمال تعرض القوة المتقدمة لهجمات التفاف أو قصف بالطائرات المسيّرة.

ولا توجد أدلة مستقلة تسمح بوصف إعادة التموضع بأنها هزيمة أو انسحاب كامل من جبهة البيضاء. كما لا تؤيد البيانات اللاحقة رواية استمرار تقدم مفتوح نحو مركز المحافظة. والأرجح أن العملية حققت هدفاً أولياً تمثل في اختبار الدفاعات الحوثية، وإجبار الجماعة على نقل قوات إلى البيضاء، وإثبات إمكانية فتح جبهة من جهة المناطق الجنوبية.

وتكمن أهمية البيضاء في موقعها المتوسط بين ثماني محافظات وفي مرور طرق تربط صنعاء بمأرب وشبوة وأبين والضالع. ولهذا فإن فتح جبهة نشطة فيها يفرض على الحوثيين توزيع احتياطياتهم، لكنه يفرض أيضاً على القوات المهاجمة تحديات كبيرة تتعلق بالإمداد والتضاريس الجبلية وكثافة الألغام.

وفي الجوف، قالت مصادر حكومية إن قوات تابعة للجيش وقوات الطوارئ تقدمت في محور اللبنات واتجهت نحو مدينة الحزم، بالتوازي مع تحركات في منطقة اليتمة شمال المحافظة. ويُعد معسكر اللبنات من المواقع الاستراتيجية التي تتحكم في طرق تربط مأرب بالحزم والمناطق الصحراوية الممتدة نحو الحدود السعودية.

وأعاد القتال في الجوف الطيران الحربي إلى واجهة النزاع. فقد اتهم الحوثيون السعودية بشن غارات وهجمات بصواريخ كروز على الجوف والبيضاء ومأرب وتعز، وقالوا إن إحدى الغارات أصابت الإصلاحية المركزية في مدينة الحزم.

ووفق وزارة الصحة التابعة للحوثيين، أسفر استهداف السجن عن مقتل سبعة أشخاص، بينهم طفل، وإصابة سبعة آخرين، في حين قال مسؤول في المنشأة إن عشرات السجناء كانوا تحت الأنقاض. وأظهرت مشاهد بثتها وسائل إعلام حوثية مبنى منهاراً وفرقاً تبحث بين الركام، وفق ما أورده تقرير وكالة أسوشيتد برس عن غارة سجن الجوف.

ولم تصدر الرياض إعلاناً رسمياً بتبني الغارات، كما لم توضح قيادة التحالف طبيعة الطائرات التي شاركت في العمليات. ولذلك لا يمكن حتى الآن الجزم بأن السعودية استأنفت حملتها الجوية بصورة معلنة، رغم أن الحوثيين نسبوا الضربات إليها وهددوا بالرد.

والأكثر دقة هو القول إن الغارات تمثل عودة للطيران الحربي إلى الجبهات اليمنية، مع وجود اتهام حوثي مباشر للسعودية، لكن من دون إقرار سعودي. وقد تكون الضربات نُفذت ضمن غرفة عمليات تدعم القوات الحكومية، أو بطائرات يمنية حصلت على قدرات تشغيلية جديدة، أو بمشاركة سعودية لم تعلن رسمياً.

وإذا ثبتت المشاركة السعودية، فستكون هذه أول عودة واضحة للرياض إلى القصف المباشر بعد سنوات من خفض العمليات الجوية والانخراط في محادثات منفصلة مع الحوثيين. وسيعني ذلك أن الهجوم الحوثي على الساحل وتعز، وتهديده للمخا وباب المندب، تجاوزا حدود التهدئة التي حاولت السعودية المحافظة عليها.

كما ستعكس العودة تحولاً في الحسابات السعودية من حماية الحدود وتجنب التصعيد إلى تقديم إسناد جوي لحلفائها. لكن استهداف منشأة احتجاز وسقوط مدنيين، إذا تأكد، سيعيد طرح المخاطر التي رافقت الحملة الجوية السابقة، وقد يمنح الحوثيين مادة سياسية وإعلامية لتبرير استهداف الأراضي السعودية.

وأعلن المتحدث العسكري الحوثي يحيى سريع إسقاط أربع طائرات استطلاع قال إنها سعودية خلال أربع وعشرين ساعة، من بينها طائرة في البيضاء، وهدد بأن الغارات لن تمر من دون رد. ولم تقدم الجماعة أدلة مستقلة على هوية الطائرات أو ملكيتها.

وجاء اتساع القتال بعد فترة طويلة من الهدوء النسبي الذي أعقب هدنة عام ٢٠٢٢، وهو ما دفع المبعوث الأممي هانس غروندبرغ إلى التحذير من عودة اليمن إلى حرب واسعة النطاق.

وقال غروندبرغ إن الهجمات الحوثية الأخيرة على عدة جبهات رفعت حدة المواجهات، وأعرب عن قلقه من سقوط مدنيين ونزوح أسر وتضرر بنية تحتية. ودعا جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واستخدام آليات التواصل القائمة، بما فيها لجنة التنسيق العسكري التابعة للأمم المتحدة، لمنع مزيد من التصعيد.

كما طالب الأطراف الإقليمية والدولية بتوظيف نفوذها لدعم خفض التصعيد والعودة إلى المفاوضات، محذراً من أن القتال واسع النطاق ستكون له عواقب إنسانية وخيمة وسيزيد صعوبة التوصل إلى تسوية سياسية، وفق ما نص بيان المبعوث الأممي

وأثار البيان انتقادات في أوساط الحكومة والقوى المناهضة للحوثيين، التي رأت أن دعوة الطرفين إلى التوقف تساوي بين الجماعة التي بدأت هجوم الساحل والقوات التي انتقلت لاحقاً إلى الهجوم المضاد. ويستعيد هذا الجدل الانقسام الذي رافق اتفاق ستوكهولم عام ٢٠١٨، عندما أوقفت الضغوط الدولية عملية القوات المشتركة باتجاه مدينة الحديدة.

لكن المخاوف الأممية تستند هذه المرة إلى اتساع مسرح العمليات واقتراب القتال من طرق دولية ومنشآت مدنية، إضافة إلى احتمال عودة المواجهة المباشرة بين السعودية والحوثيين. فاستمرار الغارات أو تنفيذ الحوثيين هجمات انتقامية عبر الحدود يمكن أن ينقل الحرب سريعاً من اشتباكات محلية إلى مواجهة إقليمية.

وتظهر حصيلة الساعات الأربع والعشرين الماضية أن القوات المناهضة للحوثيين استعادت المبادرة في أكثر من جبهة، لكنها لم تحقق بعد اختراقاً استراتيجياً ثابتاً. ففي الساحل الغربي توسعت المساحة الآمنة حول حيس واستمر الضغط جنوب الجراحي، وفي تعز أُحبطت موجات هجومية حوثية واستعيدت مواقع، وفي البيضاء نُفذ اختراق أعقبته إعادة تموضع، بينما شهدت الجوف تقدماً حكومياً ترافق مع غارات دامية.

وفي المقابل، لا يزال الحوثيون يحتفظون بقدرتهم على إطلاق الصواريخ والمسيّرات، ونقل التعزيزات بين المحافظات وشن هجمات متعددة المحاور. كما أن تهديدهم بالرد على السعودية يرفع احتمال انتقال المواجهة إلى المنشآت الحدودية أو الاقتصادية.

وبذلك دخلت الحرب اليمنية مرحلة جديدة لم تعد فيها جبهة الساحل منفصلة عن البيضاء والجوف. ففتح هذه المحاور في وقت واحد يهدف إلى تشتيت القوات الحوثية وإجبارها على الدفاع عن نطاق واسع، لكنه يحمل أيضاً خطر انهيار التهدئة غير المعلنة التي منعت خلال السنوات الماضية عودة الحرب الشاملة.

وتتوقف النتيجة على قرارين لم يتضحا بعد: ما إذا كانت القوات الحكومية والعمالقة ستثبت مواقعها وتواصل التقدم، وما إذا كانت الرياض قد قررت بالفعل استئناف التدخل الجوي المباشر. أما دعوة الأمم المتحدة إلى خفض التصعيد، فقد جاءت بعد انتقال المبادرة الميدانية إلى خصوم الحوثيين، وهو توقيت يرجح أن يعيد الجدل اليمني القديم بشأن ما إذا كانت الدبلوماسية الدولية تمنع الحرب، أم تجمّدها كلما بدأت موازينها تتغير.

إصدارات

« الجغرافيا في حسابات النفوذ..

مؤسسة أبحاث: السياسة السعودية في جنوب اليمن تتجاوز الاعتبارات الأمنية المعلنة

تقول الورقة البحثية الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن إن السياسة السعودية في جنوب اليمن تحولت من تدخل عسكري مرتبط بالحرب إلى مشروع نفوذ طويل الأمد، يقوم على إدارة التوازنات المحلية والتحكم في القرار والموارد، مع تركيز استراتيجي على حضرموت وشبوة والمهرة ومنافذ بحر العرب.

عدن

قالت مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات إن السياسة السعودية تجاه جنوب اليمن لم تعد مقتصرة على الاعتبارات العسكرية والأمنية التي رافقت تدخل التحالف في مارس/آذار ٢٠١٥، بل تطورت إلى منظومة نفوذ سياسية واقتصادية وعسكرية تستهدف إدارة الجغرافيا الجنوبية والتحكم في توازناتها الداخلية وموارِدها السيادية.

وأضافت المؤسسة، في ورقة بحثية بعنوان «السيطرة على الجغرافيا أم إدارة التوازنات؟.. قراءة في السياسة السعودية تجاه جنوب اليمن»، أن فهم التحركات السعودية يتطلب تجاوز الخطاب الرسمي المتعلق بدعم الشرعية ومواجهة جماعة الحوثيين، والنظر إلى المصالح الجيوسياسية المرتبطة بأمن الحدود ومصادر الطاقة والموانئ والمنافذ المطلة على بحر العرب وخليج عدن.

وأعدت الدراسة الباحثة والأكاديمية الدكتورة شورى فضل، الباحثة لدى مؤسسة اليوم الثامن وسكرتير تحرير مجلة «بريم»، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، إلى جانب دراسة حالتي حضرموت وشبوة بوصفهما منطقتين مركزيتين في التنافس على الموارد وممرات الطاقة.

ورأت الدراسة أن التدخل السعودي في جنوب اليمن مر بمراحل متباينة؛ بدأ تحت عنوان مواجهة الحوثيين واستعادة مؤسسات الدولة، ثم اتجه تدريجياً نحو بناء نفوذ مباشر داخل المؤسسات السياسية والعسكرية والقبلية، وإنشاء تشكيلات يمنية محلية موالية للسعودية، وربط قطاعات من النخب والمكونات المحلية بمراكز القرار والتمويل في الرياض.

وبحسب الورقة، فإن هذا التحول أوجد مفارقة سياسية واضحة؛ ففي الوقت الذي أعلنت فيه السعودية أنها تدخلت لحماية مؤسسات الدولة، أسهمت سياستها لاحقاً في تعدد مراكز السلطة العسكرية والأمنية، وفي نشوء تشكيلات تعمل خارج هياكل وزارتي الدفاع والداخلية، ولا تخضع بصورة كاملة لمؤسسات الحكومة المعترف بها دولياً.

وقالت الدراسة إن القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية أصبحت إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة النفوذ في المحافظات الجنوبية، إذ تتلقى التمويل والتسليح والتوجيه من الرياض، بينما تظل علاقتها بالمؤسسات الرسمية اليمنية شكلية أو محدودة. وأدى هذا النمط، وفق الورقة، إلى قيام سلطة أمنية موزعة بين تشكيلات متعددة، لكل منها قيادتها ومصادر تمويلها وأولوياتها السياسية.

وأضافت أن السعودية لم تتعامل مع جنوب اليمن باعتباره كتلة سياسية وجغرافية واحدة، بل اعتمدت مقاربة تقوم على توزيع النفوذ بين مكونات محلية وقبلية وعسكرية متنافسة، بما يمنع صعود مركز جنوبي قادر على اتخاذ قرارات مستقلة في الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وتقول الورقة إن الرياض تنظر بحذر إلى إمكانية قيام دولة جنوبية مستقلة تمتلك موانئ استراتيجية وموارد نفطية وغازية وساحلاً ممتداً من باب المندب إلى الحدود العُمانية. وترى أن مثل هذا الكيان قد يعيد تشكيل موازين القوة في شبه الجزيرة العربية، ويحد من قدرة السعودية على التحكم في محيطها الجنوبي.

وأشارت إلى أن سياسة إدارة التوازنات تتيح للرياض الاحتفاظ بعلاقات مع أطراف متعارضة، واستخدام الدعم المالي والعسكري للتأثير في قراراتها، من دون تمكين أي طرف من احتكار المشهد. إلا أن هذه السياسة، بحسب الدراسة، أنتجت حالة من السيادة المجزأة، وأبقت المؤسسات المحلية في حاجة مستمرة إلى التمويل والموافقة الخارجية.

وربطت الدراسة بين هذا المسار وبين الموقف السعودي من قضية استقلال الجنوب، قائلة إن الرياض لم تقدم حتى الآن تصوراً واضحاً يعترف بحق الجنوبيين في تقرير مستقبلهم السياسي، بل واصلت التمسك بأطر تفاوضية يمنية عامة لا تمنح القضية الجنوبية تمثيلاً مستقلاً يتناسب مع وزنها السياسي والعسكري.

ورأت الورقة أن السعودية تسعى إلى إبقاء القضية الجنوبية داخل ترتيبات يمكن التحكم بها، خشية أن يؤدي الاعتراف باستقلال الجنوب إلى تغيير حدود النفوذ الإقليمي أو فتح نقاشات تتصل بالحدود والثروات والممرات البحرية.

ولفتت إلى أن العامل الاقتصادي يحتل موقعاً مركزياً في السياسة السعودية، خصوصاً في محافظات حضرموت وشبوة والمهرة، التي تجمع بين احتياطيات النفط والغاز والموانئ والموقع المطل على بحر العرب والمحيط الهندي.

وقالت الدراسة إن الانتشار العسكري والسياسي السعودي يتركز بصورة لافتة في مناطق قريبة من حقول النفط وموانئ التصدير ومسارات النقل المحتملة، وهو ما يطرح تساؤلات بشأن العلاقة بين الاعتبارات الأمنية المعلنة والمصالح المرتبطة بالطاقة.

وتطرقت الورقة إلى حقول المسيلة في حضرموت وحقول جنة وعياد في شبوة، إضافة إلى منشأة بلحاف لتصدير الغاز، معتبرة أن تعطل الإنتاج والتصدير حرم المحافظات الجنوبية من موارد مالية كان يمكن استخدامها في دفع الرواتب وتحسين الخدمات وإعادة بناء المؤسسات.

وبحسب الدراسة، فإن استمرار تعطيل المنشآت السيادية أو إخضاع تشغيلها للتوازنات السياسية والإقليمية أضعف قدرة السلطات المحلية على إدارة مواردها، وحول ملف النفط والغاز إلى وسيلة ضغط على الأطراف الجنوبية.

ورأت أن الأزمة الاقتصادية في عدن وبقية المحافظات الجنوبية لا يمكن فصلها عن غياب القرار المستقل في إدارة الموارد والإيرادات والموانئ. فالمناطق المنتجة للنفط والغاز، وفق الورقة، تعاني تدهوراً في الكهرباء والخدمات وارتفاعاً في معدلات الفقر، على الرغم من امتلاكها أهم مصادر الدخل في البلاد.

وقالت إن هذه المفارقة أسهمت في تصاعد الاحتقان الشعبي، وعززت الاعتقاد بأن الموارد الجنوبية لا تُدار لخدمة السكان المحليين، بل تستخدم لتمويل شبكات نفوذ وصراعات سياسية لا تخضع لرقابة مؤسسية واضحة.

وخصصت الدراسة مساحة لمشروع قديم يتعلق بإنشاء خط أنابيب ينقل النفط السعودي عبر حضرموت أو المهرة إلى بحر العرب، لتوفير مسار تصدير بديل عن مضيق هرمز. وقالت إن هذا المشروع يكتسب أهمية متزايدة في ظل التوترات المتكررة بين إيران ودول الخليج، والتهديدات التي تتعرض لها الملاحة في المضيق.

وترى الورقة أن الوصول المباشر إلى بحر العرب يمنح السعودية قدرة أكبر على حماية صادراتها النفطية من أي إغلاق محتمل لمضيق هرمز، ويقلل اعتمادها على المسارات البحرية الواقعة ضمن نطاق التهديد الإيراني.

غير أن الدراسة شددت على ضرورة التمييز بين المصالح الاقتصادية المشروعة لأي دولة وبين فرض مشاريع استراتيجية في أراضي دولة أخرى من دون اتفاقات شفافة أو موافقة السكان والمؤسسات المحلية. وقالت إن غياب الشفافية بشأن مشاريع الأنابيب والانتشار العسكري في المهرة وحضرموت يعزز المخاوف من استخدام الظروف السياسية والأمنية لفرض ترتيبات طويلة الأمد.

واعتبرت أن اهتمام الرياض بحضرموت والمهرة لا يرتبط فقط بأمن حدودها الجنوبية، بل بموقع المحافظتين على بحر العرب، وبإمكان تحويلهما إلى ممر استراتيجي للطاقة والتجارة والنفوذ البحري.

وأضافت الورقة أن السعودية استخدمت أدوات مختلفة لبناء حضورها داخل المجتمع المحلي، من بينها العلاقات القبلية والمساعدات المالية والتجنيد العسكري وتمويل مكونات سياسية واجتماعية. وأتاح ذلك إنشاء شبكات نفوذ محلية تدافع عن المصالح السعودية أو تتبنى رؤيتها لمستقبل المحافظات الشرقية.

لكن الدراسة قالت إن توزيع الدعم بصورة انتقائية أسهم في زيادة الانقسامات القبلية والمناطقية، وحول التنافس على الخدمات والتمثيل السياسي إلى صراع على القرب من مراكز التمويل الخارجي.

ورأت أن هذه السياسة قد تحقق نفوذاً سريعاً، لكنها لا تؤسس استقراراً دائماً، لأن الولاءات المبنية على التمويل تظل معرضة للتغير عند تبدل المصالح أو انتقال الدعم إلى طرف آخر.

كما حذرت من استخدام الهويات المحلية في حضرموت وشبوة والمهرة لعزل هذه المحافظات عن محيطها الجنوبي، موضحة أن المطالب المحلية المتعلقة بالشراكة والموارد والحكم المحلي مطالب مشروعة، لكن تحويلها إلى أدوات صراع إقليمي يهدد بتفكيك المجتمع وإنتاج نزاعات طويلة الأمد.

وقالت الدراسة إن معالجة مظالم المحافظات لا تكون بإنشاء كيانات متنافسة مدعومة من الخارج، بل من خلال صيغة سياسية جنوبية تضمن توزيعاً عادلاً للسلطة والثروة، وتحترم الخصوصيات المحلية ضمن إطار وطني متوافق عليه.

وعلى المستوى العسكري، رأت الورقة أن تعدد التشكيلات المسلحة أدى إلى إضعاف فكرة المؤسسة العسكرية الوطنية، إذ أصبح ولاء بعض الوحدات مرتبطاً بالدولة التي تمولها أكثر من ارتباطه بقيادة عسكرية محلية موحدة.

وأضافت أن تشكيل قوات خارج الهياكل الرسمية يتيح للسعودية الاحتفاظ بأدوات تدخل مباشرة، لكنه يرفع احتمالات الصدام بين القوى المحلية، ويعوق بناء منظومة أمنية مستقرة تستطيع حماية المدن والحدود والمنشآت الاقتصادية.

وقالت إن المشكلة لا تكمن في وجود علاقات تعاون عسكري بين السعودية والقوى اليمنية، وإنما في غياب الإطار المؤسسي والشفافية والمساءلة. فالقوات التي تتلقى أوامرها وميزانيتها من دولة خارجية لا يمكن وصفها بأنها قوات حكومية بصورة كاملة، حتى لو مُنحت غطاءً قانونياً أو ألحقت اسمياً بوزارة الدفاع.

وخلصت الورقة إلى أن هذا النموذج حوّل جنوب اليمن إلى ساحة تتقاطع فيها تشكيلات محلية موالية لقوى إقليمية مختلفة، وأضعف قدرة المؤسسات المدنية على إخضاع السلاح لقرار سياسي موحد.

وتناولت الدراسة التداعيات الاجتماعية للسياسة السعودية، مشيرة إلى أن ربط المساعدات والرواتب والامتيازات بالولاءات السياسية والقبلية عمق الفجوة بين المجتمعات المحلية، وأضعف الثقة بالمؤسسات العامة.

كما رأت أن استمرار الأزمات المعيشية، مقابل الإنفاق على القوات والتشكيلات المسلحة، خلق شعوراً متنامياً بأن إدارة الملف الجنوبي تعطي الأولوية للنفوذ الأمني على حساب التنمية والخدمات.

وقالت إن الوعود السعودية بإعادة الإعمار وتحسين البنية التحتية لم تؤد إلى معالجة جذرية للأزمات، إذ بقيت عدن ومدن جنوبية أخرى تعاني انهيار الكهرباء وتدهور العملة وتأخر الرواتب، في وقت تخضع فيه الموارد والموانئ والقرارات الاقتصادية لترتيبات معقدة تتداخل فيها المصالح المحلية والإقليمية.

وأشارت الورقة إلى أن القوة الناعمة السعودية، على الرغم من الموارد المالية التي سُخرت لها، لم تنجح في بناء قبول شعبي مستقر، بسبب الفجوة بين الخطاب المتعلق بالدعم والتنمية وبين النتائج الاقتصادية والسياسية التي يلمسها السكان.

وعلى الصعيد الحقوقي، قالت الدراسة إن العمليات العسكرية والقصف الجوي خلال سنوات الحرب خلفت أضراراً واسعة في البنية التحتية وسقط بسببها مدنيون، بينما ظل التعامل الدولي مع الانتهاكات محكوماً بحسابات سياسية ومصالح اقتصادية.

وتطرقت إلى تقارير صادرة عن خبراء تابعين للأمم المتحدة ومنظمات حقوقية دولية بشأن الانتهاكات التي ارتكبتها مختلف أطراف الحرب، بما فيها التحالف بقيادة السعودية، لافتة إلى أن كثيراً من هذه التقارير لم تتحول إلى إجراءات مساءلة مستقلة وفاعلة.

وقالت إن الدول الغربية التي تزود الرياض بالسلاح تواجه تناقضاً بين خطابها الحقوقي ومصالحها الدفاعية والاقتصادية، وهو ما حد من فرص إجراء تحقيق دولي شامل في الضربات التي أوقعت ضحايا مدنيين أو استهدفت منشآت غير عسكرية.

ورأت الدراسة أن الصمت الدولي لا يعود إلى نقص المعلومات، بل إلى اختلال ميزان المصالح وقدرة الدول المؤثرة على حماية حلفائها من المساءلة. وطالبت بألا تقتصر المقاربة الحقوقية على إصدار التقارير، بل أن تشمل آليات مستقلة للتحقيق وجبر الضرر وتعويض الضحايا.

وخلصت الورقة إلى أن السياسة السعودية في جنوب اليمن انتقلت من دعم طرف في حرب أهلية إلى تثبيت نفوذ سياسي وعسكري واقتصادي طويل الأمد، وأن العلاقة بين الرياض والقوى الجنوبية لم تعد تحالفاً واضح الأهداف، بل أصبحت علاقة غير متكافئة يتداخل فيها التمويل العسكري بالضغط السياسي وإدارة الموارد.

وقالت إن استمرار هذا الوضع يهدد بتحويل المحافظات الجنوبية إلى مناطق نفوذ منفصلة، ويمنع قيام مؤسسات قادرة على إدارة الثروة واتخاذ القرار بعيداً عن الإملاءات الخارجية.

وأوصت الدراسة بتأسيس إدارة جنوبية مستقلة وشفافة للموارد السيادية، وإعادة تشغيل منشآت النفط والغاز، وضمان توجيه الإيرادات إلى الخدمات والرواتب والتنمية المحلية، بدلاً من استخدامها ضمن ترتيبات سياسية غير خاضعة للرقابة.

كما دعت إلى بناء مؤسسة عسكرية جنوبية موحدة، ودمج التشكيلات المختلفة تحت قيادة وطنية وعقيدة عسكرية واحدة، بما ينهي تعدد الولاءات ويحول دون استخدام القوات المحلية في الصراعات الإقليمية.

وطالبت بتشكيل هيئة قانونية وحقوقية لتوثيق الانتهاكات ورفع الملفات أمام الهيئات القضائية الدولية المختصة، إلى جانب التواصل مع برلمانات الدول المصدرة للسلاح بهدف الضغط لإجراء تحقيقات مستقلة في الهجمات التي طالت المدنيين والبنية التحتية.

وشددت على أهمية توحيد القوى المؤمنة بحق الجنوب في تقرير مستقبله ضمن إطار سياسي قادر على تمثيل القضية في المفاوضات الدولية، وحذرت من أن استمرار الانقسام يمنح القوى الخارجية القدرة على فرض حلول مجتزأة أو اختيار ممثلين لا يعبرون عن الإرادة الشعبية.

وأكدت المؤسسة أن بناء علاقة متوازنة مع السعودية لا يتحقق بإنكار المصالح المشتركة أو الدخول في خصومة مفتوحة، وإنما بوضع قواعد واضحة تحترم السيادة والقرار المحلي وملكية الموارد، وتحول العلاقة من الوصاية والتبعية إلى شراكة تقوم على المصالح المتبادلة.

وخلصت الورقة إلى أن السؤال لم يعد متعلقاً بحجم الانتشار السعودي وحده، بل بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي تسعى الرياض إلى تكريسه في جنوب اليمن: هل تريد جواراً مستقراً يمتلك قراره ومؤسساته، أم جغرافيا مجزأة تُدار توازناتها من الخارج؟

وقالت إن الإجابة ستتحدد من خلال قدرة القوى الجنوبية على تجاوز انقساماتها، وبناء مؤسسات موحدة، وانتزاع حقها في إدارة مواردها وصياغة مستقبلها السياسي؛ لأن النفوذ الخارجي يتمدد غالباً داخل الفراغ الذي تتركه المؤسسات المحلية المنقسمة، ولا يمكن تقليصه من دون مشروع وطني يمتلك شرعية سياسية ومجتمعية واضحة.

تقارير

تطورات الحرب في الساحل الغربي لليمن..

السعودية تحشد قوات الـ و«الإخوان» يرا

دفعت تطورات الساعات الـ72 الماضية بقوات العمالقة الجنوبية ودرع الوطن إلى جبهات تعز والحديدة، حيث انتقلت المقاومة الوطنية من صد الهجوم الحوثي إلى التقدم في حيس والجراحي والبرح. وبينما حملت القوات الجنوبية عبء الهجوم المضاد، ظل حضور حزب الإصلاح دون مستوى نفوذه العسكري والسياسي في تعز.

الحديدة

تحولت جبهات غرب تعز وجنوب الحديدة خلال الساعات الـ٧٢ الماضية إلى مسرح لأوسع تحرك عسكري تشهده منطقة الساحل الغربي منذ سنوات، بعدما دفعت قوات العمالقة الجنوبية ودرع الوطن بتعزيزات إلى خطوط القتال، وبدأت، إلى جانب المقاومة الوطنية والقوات التهامية، هجوماً مضاداً أوقف اندفاعة الحوثيين وانتقل بالمعركة إلى ريف حيس ومفرق البرح والمناطق الواقعة جنوب مديرية الجراحي.

وكشفت المعارك عن تحول في طريقة إدارة الجبهة، إذ لم يعد القتال محصوراً بين الحوثيين والمقاومة الوطنية في خطوط الساحل، بل انضمت إليه تشكيلات جنوبية جرى استدعاؤها عقب الاختراقات التي حققتها الجماعة في غرب تعز وجنوب الحديدة. وأعلن التلفزيون الرسمي اليمني، مساء الخميس، وصول قوات من ألوية العمالقة ودرع الوطن لدعم جبهتي تعز والحديدة، بالتزامن مع تصاعد القتال على امتداد الساحل، وفق ما ذكرته وكالة انباء الاناضول التركية.

ولا يوجد إعلان سعودي رسمي يقول إن الرياض أمرت بتحريك هذه القوات أو حددت لها مهمة «تحرير تعز»، لكن تركيبة القوة التي وصلت إلى الميدان تجعل الدور السعودي حاضراً في خلفية القرار. فقوات درع الوطن تأسست بدعم مباشر من الرياض، بينما تعمل ألوية العمالقة ضمن الترتيبات العسكرية للقوات المناهضة للحوثيين، ولا يمكن نقل وحدات بهذا الحجم بين المحافظات والجبهات من دون تنسيق سياسي وعسكري مع قيادة التحالف والحكومة المعترف بها دولياً.

لذلك يمكن قراءة ما يجري باعتباره قراراً سعودياً بإسناد الجبهة بواسطة قوات يمنية وجنوبية، لا عودةً سعوديةً معلنةً إلى الحرب. فالرياض لم تعلن استئناف حملة جوية واسعة، ولم تقدم نفسها طرفاً مباشراً في المعارك، لكنها سمحت أو ساعدت في تحريك تشكيلات تمتلك القدرة على القتال الهجومي السريع، بعدما أظهرت الساعات الأولى للهجوم الحوثي هشاشة مواقع تابعة لمحور تعز وصعوبة اعتماد المقاومة الوطنية وحدها على جبهة تمتد من جبل حبشي إلى جنوب الحديدة.

وبدأت الجولة عندما شن الحوثيون هجمات متزامنة على الكدحة ومقبنة وجبل حبشي والبرح وسقم وحيس، تحت غطاء كثيف من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة والقصف المدفعي. وتمكنت الجماعة في المرحلة الأولى من اختراق عدد من المواقع في غرب تعز والتوغل في أجزاء من ريف حيس، مستفيدةً من عنصر المفاجأة وتوزيع قوات خصومها بين قيادات وقطاعات متعددة.

وأطلقت الجماعة ١٤ صاروخاً باليستياً باتجاه المخا والخوخة ومناطق أخرى من الساحل، وفق بيانات القوات الحكومية، كما استخدمت مسيّرات هجومية واستطلاعية وزوارق مفخخة. وقالت المقاومة الوطنية إن قواتها البحرية دمرت زورقين، كان أحدهما متجهاً نحو ميناء المخا والآخر نحو منطقة الفجرة جنوب الخوخة، فيما أسقطت دفاعاتها طائرات مسيّرة في محور البرح.

وأراد الحوثيون، وفق مسار الهجوم، تحقيق هدفين متداخلين. الأول اختراق المرتفعات الواقعة غرب تعز وتهديد طريق الكدحة الذي يربط المدينة بالمخا وعدن، والثاني الضغط على خطوط المقاومة الوطنية في جنوب الحديدة لفتح مسار باتجاه الساحل وباب المندب.

لكن وصول التعزيزات الجنوبية غيّر ميزان المعركة. فقد بدأت المقاومة الوطنية، مسنودةً بوحدات من ألوية العمالقة، هجوماً معاكساً في محوري سقم وجنوب الجراحي، بينما شاركت قوات درع الوطن في دعم عدد من الجبهات المرتبطة بتعز والساحل. وأعلنت العمالقة سيطرتها، ضمن القوات المشتركة، على قرى وجبال ومواقع كانت الجماعة قد تقدمت إليها. وفق ما ذكره موقع برّان برس

وفي حيس، كانت مدينة المديرية خاضعةً للقوات الحكومية منذ سنوات، بينما بقيت أجزاء من ريفها ومناطقها الشمالية والشرقية تحت سيطرة الحوثيين أو ضمن نطاق التماس. ولذلك فإن الإعلان الرسمي عن «تحرير حيس بالكامل» يشير، بصورة أدق، إلى استكمال السيطرة على الأرياف التابعة للمديرية، وليس تحرير مركز المدينة للمرة الأولى.

وقالت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، نقلاً عن مصدر عسكري، إن القوات الحكومية والمشتركة استعادت بقية المناطق الريفية في حيس وأمّنت المديرية بالكامل، ثم تقدمت نحو مفرق البرح ومواقع تقع باتجاه شمال حيس وجنوب الجراحي..

وتمثل استعادة ريف حيس مكسباً يتجاوز حدود المديرية؛ فهي تؤمّن جانباً من الطريق الساحلي وتدفع خطوط التماس بعيداً عن الخوخة، كما تمنح القوات المشتركة قاعدةً متقدمةً للتحرك باتجاه الجراحي وجبل رأس. وتعد هذه المناطق عقدة ربط بين الساحل ومناطق الداخل التهامي، ومنها تمر طرق تستخدم في نقل المقاتلين والأسلحة والإمدادات الحوثية إلى جبهات جنوب الحديدة وغرب تعز.

وفي محور سقم، قالت المقاومة الوطنية إن قوات الفرقة الثانية خاضت مواجهات في جبال المحرق واستولت على أسلحة، بينها مدفع لإطلاق صواريخ غراد. وتزامن ذلك مع قصف مدفعي وضربات نفذتها مسيّرات تابعة للمقاومة ضد تعزيزات حوثية في جنوب الجراحي.

أما في محور الجراحي، فقد تجاوز الهجوم المضاد مهمة استعادة المواقع التي فقدت في بداية الجولة، وانتقل إلى الضغط على الدفاعات الحوثية داخل المناطق الجنوبية للمديرية. وتحدثت مصادر ميدانية عن توغل القوات باتجاه أطراف مدينة الجراحي، لكن هذه الروايات لم تؤكدها بصورة مستقلة جهات محايدة، في حين قالت مصادر عسكرية إن القوات الحكومية عززت مواقعها بين حيس والجراحي وواصلت الاشتباك على المحاور المفتوحة.

وتشير الوقائع المؤكدة إلى أن القوات الجنوبية والمقاومة الوطنية اقتربت من الجراحي ووسعت نطاق سيطرتها شمال حيس، لكن الحديث عن السيطرة على مدينة الجراحي ما يزال سابقاً لأوانه. فالجماعة دفعت بتعزيزات إضافية إلى المنطقة، وما تزال تملك شبكات إمداد ومواقع دفاعية في الأراضي الزراعية والتجمعات الممتدة نحو زبيد.

وفي مفرق البرح، استعادت القوات الحكومية والمشتركة مواقع كانت موضع اشتباك، ثم توغلت باتجاه تمركزات الحوثيين. وتكمن أهمية المنطقة في أنها تصل بين مقبنة وحيس والمخا، وتتيح لمن يسيطر على مرتفعاتها مراقبة حركة القوات والإمدادات بين تعز والساحل.

وإذا نجحت القوات المشتركة في تثبيت سيطرتها على مفرق البرح والمرتفعات المحيطة به، فستتمكن من تخفيف الضغط عن طريق الكدحة وحماية الخاصرة الشرقية للمخا. أما إذا عاد الحوثيون إلى تلك المواقع، فسيحتفظون بالقدرة على تهديد الطريق وتعطيل حركة الإمداد بين مدينة تعز والميناء.

وفي غرب تعز، استعادت القوات الحكومية خلال الهجوم المضاد تبة الخزان والمكاحنة وقرية الجنان وجبل نعمان في عزلة الشراجة بمديرية جبل حبشي، وهي مواقع كان الحوثيون قد تقدموا إليها خلال الساعات الأولى. كما تواصلت المعارك في مقبنة والكدحة، في وقت حافظ فيه الحوثيون على الضغط المدفعي ومحاولات التسلل.

وتؤكد استعادة هذه المواقع أن روايات النفي الأولية، التي تحدثت عن عدم سقوط أي نقطة، لم تكن دقيقةً. فقد حقق الحوثيون اختراقاً ميدانياً محدوداً في قطاعات تابعة لمحور تعز، قبل أن يستعيد الجيش معظمها بعد وصول التعزيزات وتدخل الطيران والمسيّرات والمدفعية.

وفي جنوب شرقي تعز، فتحت القوات الحكومية محوراً موازياً في حيفان، وسيطرت على مرتفعات سعيد طه وذيبان ومواقع في المفاليس. ويهدف هذا التحرك إلى الضغط على طرق الإمداد الحوثية بين جنوب تعز والمناطق المحاذية لمحافظة لحج، وإجبار الجماعة على توزيع قواتها بين جبهات متباعدة.

ويكشف انتشار العمالقة ودرع الوطن على هذا القوس العسكري الواسع أن المهمة لا تقتصر على وقف الهجوم الحوثي في موقع بعينه. فالتحرك يسعى إلى حماية الساحل وتأمين الممرات المتصلة بتعز ومنع الجماعة من الوصول إلى نقاط إشراف تمنحها قدرةً نارية على طريق المخا أو مناطق أقرب إلى باب المندب.

وتحمل مشاركة العمالقة دلالةً خاصةً؛ فهذه القوات اكتسبت خبرةً في العمليات الهجومية خلال معارك الساحل وشبوة ومأرب، وتتميز بقيادة أكثر تماسكاً وسرعة في الحشد مقارنةً بوحدات عسكرية حكومية أخرى. كما أن تركيبتها الجنوبية تجعل الدفع بها إلى تعز والحديدة عودةً إلى نموذج سبق استخدامه في مواجهة الحوثيين: الاستعانة بقوات جنوبية لفك انسداد جبهات تديرها قوى شمالية لم تحقق تقدماً حاسماً.

أما قوات درع الوطن، فإن مشاركتها تكشف انتقالها من وظيفة ضبط التوازنات داخل الجنوب وحماية مواقع ومؤسسات مرتبطة بالحكومة والتحالف إلى دور قتالي مباشر ضد الحوثيين. وقد يعني ذلك أن الرياض بدأت إعادة تعريف مهام هذه القوات، بعدما أنفقت على بنائها وتسليحها، لتصبح قوة تدخل يمكن تحريكها بين الجبهات.

غير أن هذا التحول يثير تساؤلات بشأن سبب تأخر توجيه هذه القدرات نحو الحوثيين، في حين استخدمت تشكيلات مدعومة سعودياً خلال مراحل سابقة في إعادة ترتيب موازين القوة داخل المحافظات الجنوبية. فانتقال درع الوطن اليوم إلى جبهات تعز والساحل يؤكد أن استخدامها ضد الحوثيين كان ممكناً، لكنه لم يكن الأولوية دائماً.

وفي الجانب الآخر، بدا حزب التجمع اليمني للإصلاح أقل حضوراً من حجم نفوذه في تعز. فالحزب يسيطر عبر قيادات محسوبة عليه على أجزاء واسعة من مؤسسات السلطة المحلية ومحور تعز، لكنه لم يقد حملة تعبئة سياسية أو عسكرية تتناسب مع خطورة الهجوم على المحافظة.

ولا يعني ذلك أن جميع وحدات محور تعز بقيت خارج المعركة؛ فقد قاتلت تشكيلات تابعة للمحور في مقبنة وجبل حبشي والكدحة، وسقط منها قتلى وجرحى. لكن المفارقة تتمثل في أن الانتقال من الدفاع إلى الهجوم، وتأمين الساحل واستعادة ريف حيس، ارتبط بصورة أساسية بالمقاومة الوطنية والعمالقة والقوات التهامية، مع إسناد من درع الوطن، أكثر من ارتباطه بقوات الحزب الذي يقدم تعز بوصفها معقله السياسي والعسكري.

ومن هنا، فإن وصف الإصلاح بأنه «على الحياد» يحتاج إلى تمييز بين مستويين. ميدانياً، شاركت وحدات محسوبة على محور تعز في القتال ولا يمكن إنكار خسائرها أو دورها الدفاعي. لكن سياسياً وتنظيمياً، لم يظهر الحزب بوصفه طرفاً يقود المعركة، وظلت منصاته وقياداته أكثر تحفظاً تجاه الهجوم المضاد واتساع مشاركة القوات الجنوبية.

كما ظهرت أصوات قريبة من الإصلاح تنتقد توجيه التعزيزات نحو الساحل أو تتهم مجلس القيادة والمقاومة الوطنية بتجاهل بعض قطاعات تعز. وروجت وسائل إعلام حوثية روايات عن انسحاب الحزب من المعركة، لكنها اعتمدت إلى حد كبير على منشورات ومواقف فردية، ولا يوجد إعلان رسمي موثوق من الإصلاح يفيد بانسحابه.

ومع ذلك، يظل الحذر الإخواني مفهوماً في سياق صراع النفوذ. فتقدم العمالقة والمقاومة الوطنية ودرع الوطن داخل نطاق تعز والحديدة يخلق واقعاً عسكرياً جديداً لا يسيطر عليه الحزب، وقد يحد مستقبلاً من احتكاره للقرار الأمني والعسكري في المحافظة.

ويرى الإصلاح أن وجود قوات منافسة قرب تعز قد يتحول، بعد انتهاء معركة الحوثيين، إلى عامل يعيد رسم خريطة النفوذ داخل المحافظة. ولذلك يجد الحزب نفسه بين خيارين صعبين: الانخراط الكامل في معركة تقوي خصومه داخل المعسكر الحكومي، أو الاكتفاء بدور دفاعي محدود يعرضه لاتهامات بالحياد وترك القوات الجنوبية تقاتل نيابةً عنه.

أما السعودية فتتعامل مع المعركة من زاوية مختلفة. فالتهديد الحوثي لم يعد محصوراً بمدينة تعز أو أجزاء من الحديدة، بل اقترب من شبكة الطرق التي تحمي المخا وباب المندب. كما تزامن التصعيد مع اضطراب واسع في مضيق هرمز وارتفاع أهمية البحر الأحمر مساراً بديلاً لنقل النفط والتجارة.

وأصبحت حماية باب المندب مصلحةً سعوديةً مباشرةً، لا التزاماً تجاه الحكومة اليمنية فقط. وإذا تمكن الحوثيون من تحسين مواقعهم قرب المضيق، فسيصبحون قادرين على الجمع بين الضغط على طرق النفط السعودية والتهديد المباشر للملاحة، وهو ما يفسر سرعة الدفع بتعزيزات من العمالقة ودرع

تقارير

جنوب لتأمين الساحل الغربي
قبون معركة تعز

الوطن بعد الاختراقات الأولى.

لكن الرياض لا تبدو راغبةً في العودة إلى واجهة الحرب. فلم يصدر إعلان سعودي عن قيادة العمليات، ولم تُنسب الغارات الجوية رسمياً إلى سلاح الجو الملكي السعودي. وقدمت الحكومة الهجمات الجوية باعتبارها عمليات نفذها الطيران اليمني، فيما بقيت المملكة في موقع الداعم الذي يدير التحرك من الخلف ويحاول تجنب رد حوثي مباشر على أراضيه.

وهذه الصيغة تمنح السعودية هامشاً للمناورة؛ فهي تستطيع إيقاف تقدم الحوثيين بواسطة قوات محلية مدعومة منها، مع الإبقاء على قنوات التفاوض وعدم إعلان انهيار تفاهمات خفض التصعيد. لكنها تنقل الكلفة البشرية إلى القوات اليمنية، وفي مقدمتها التشكيلات الجنوبية التي عادت إلى القتال في جبهات شمالية بعد سنوات من الحديث عن إعادة هيكلة القوات وتوحيدها.

وخلال أربعة أيام من المواجهات، قُتل عدد كبير من المقاتلين والمدنيين. وأفادت تقارير دولية بمقتل ما يقارب ١٨٠ مقاتلاً حتى الخامس من سبتمبر، فيما سقط مدنيون في قصف استهدف طريقاً وحافلة ومواقع قرب المخا وتعز. ولا يمكن التحقق بصورة مستقلة من حصيلة الخسائر التي يعلنها الطرفان، لكن ضغط المستشفيات واتساع رقعة الدفن والنزوح يعكسان شدة المعركة.

كما نزحت مئات الأسر من أرياف المعافر ومقبنة وجبل حبشي وحيس، وتحدثت تقديرات محلية عن تجاوز عدد النازحين ٩٠٠ أسرة خلال يومين. ويواجه الفارون نقصاً في المأوى والغذاء والمياه، فيما بقيت عائلات أخرى عالقةً قرب خطوط القتال أو في مناطق يصعب الوصول إليها.

وتهدد المواجهات بقطع طريق الكدحة، أحد الشرايين الحيوية بين تعز والمناطق الجنوبية، ما قد يعيد شبح الحصار ويرفع أسعار الغذاء والوقود داخل المدينة. كما أن استمرار القصف على المخا والخوخة يهدد حركة المدنيين والنشاط التجاري في مدن الساحل.

ويحاول الحوثيون، من جهتهم، تقديم المعركة باعتبارها مواجهةً مع السعودية، وليس حرباً ضد خصوم يمنيين. وقال عضو المكتب السياسي للجماعة محمد البخيتي إن العمليات الحوثية تستهدف الرياض، وإن القوات الموجودة في الساحل وتعز تحركت لمصلحتها. لكن الواقع الميداني يظهر أن القتال يدور بين تشكيلات يمنية، وأن المدنيين اليمنيين يتحملون جانباً من كلفته.

وتخدم هذه الرواية الحوثية هدفاً سياسياً واضحاً، فهي تنزع عن القوات المناهضة للجماعة صفتها المحلية وتصفها بأنها أدوات سعودية، ثم تستخدم ذلك لتبرير مهاجمة تعز والحديدة.

كما تربط الجماعة العمليات بمحاولة إنهاء ما تسميه الحصار، مع أن تحركها البري يسعى بوضوح إلى تغيير خطوط السيطرة.

وتشير طبيعة الأسلحة المستخدمة إلى أن الحوثيين كانوا يخططون لعملية أوسع من مجرد اختبار دفاعات خصومهم. فالجمع بين الصواريخ الباليستية والمسيّرات والزوارق المفخخة والأنساق البرية المتعاقبة يهدف إلى إرباك الدفاعات وتحقيق اختراق سريع قبل وصول التعزيزات.

لكن سرعة وصول العمالقة ودرع الوطن، ثم انتقال المقاومة الوطنية إلى الهجوم المعاكس، منعت الجماعة من تثبيت معظم مكاسبها. وبعد أربعة أيام أصبحت القوات المشتركة هي الطرف المتقدم في ريف حيس ومحور سقم وجنوب الجراحي، بينما تحولت قوات الحوثيين من الهجوم إلى محاولة وقف الاندفاع وتأمين طرق الإمداد.

ولا يعني ذلك أن معركة الساحل حُسمت. فما تزال الجراحي تحت سيطرة الحوثيين، وتمتلك الجماعة مواقع وتحصينات في المناطق الزراعية وجبل رأس والمناطق الممتدة شمال حيس. كما تستطيع العودة إلى استخدام الصواريخ والمسيّرات لاستهداف المخا والخوخة وعرقلة تثبيت القوات في المواقع الجديدة.

ويعتمد نجاح الهجوم المضاد على قدرة القوات المشتركة على الانتقال من التقدم السريع إلى تأمين الأرض، ونزع الألغام، وحماية طرق الإمداد، ومنع الهجمات الالتفافية. كما يتوقف على استمرار التنسيق بين المقاومة الوطنية والعمالقة ودرع الوطن والقوات التهامية، وهي تشكيلات تختلف في قياداتها ومرجعياتها السياسية.

وإذا توقفت العملية عند تأمين حيس ومفرق البرح، فستكون قد حققت هدفاً دفاعياً مهماً بإبعاد الحوثيين عن المخا والطريق الرابط بتعز. أما إذا استمرت باتجاه الجراحي وزبيد، فستدخل مرحلةً مختلفةً تتطلب قراراً سياسياً وإقليمياً، وقد تعيد فتح ملف اتفاق ستوكهولم الذي أوقف معركة الحديدة عام ٢٠١٨.

ويظل السؤال الأهم هو ما إذا كانت السعودية تريد تحرير تعز وجنوب الحديدة فعلاً، أم أنها تسعى فقط إلى إعادة الحوثيين إلى خطوط تمنعهم من تهديد باب المندب. فحتى الآن، تشير طبيعة الحشد إلى عملية احتواء وردع أكثر من كونها خطةً معلنةً لاستعادة المحافظة أو التقدم نحو مدينة الحديدة.

كما أن الرياض قد تجد نفسها، بعد تثبيت الجبهة، أمام ضغوط دولية لوقف التقدم والعودة إلى التهدئة، خصوصاً إذا اقتربت المعارك من الموانئ أو هددت بتوسيع الأزمة الإنسانية. وقد سبق للمجتمع الدولي أن أوقف تقدم القوات المشتركة نحو الحديدة عندما كانت الجماعة تحت ضغط عسكري كبير، من دون أن تُستكمل ترتيبات تضمن نزع التهديد عن الساحل.

لهذا تخشى قيادة المقاومة الوطنية أن يتكرر السيناريو نفسه: تتكبد القوات خسائر كبيرة وتستعيد مواقع مهمة، ثم يأتي الضغط السياسي لتجميد المعركة عند خط جديد يسمح للحوثيين بإعادة بناء قدراتهم والاستعداد لجولة لاحقة.

وتكشف الساعات الـ٧٢ الماضية ثلاث نتائج أولية. الأولى أن الحوثيين ما زالوا قادرين على فتح جبهة واسعة واستخدام منظومة مركبة من الصواريخ والمسيّرات والهجمات البرية والبحرية. والثانية أن العمالقة والمقاومة الوطنية تستطيعان قلب مسار المعركة متى توافر القرار والإسناد والتنسيق. والثالثة أن حزب الإصلاح لم يعد الطرف الوحيد القادر على التحكم بمصير تعز العسكري، رغم احتفاظه بنفوذ واسع داخل مؤسساتها.

أما السعودية، فقد عادت إلى الجبهة عبر قوات يمنية، معظم ثقلها الهجومي جنوبي، من دون أن تعلن عودتها إلى الحرب. وهذه المقاربة قد تنجح في صد الحوثيين وتأمين الساحل مؤقتاً، لكنها لن تؤسس لتوازن مستقر ما لم تتحول إلى استراتيجية واضحة تحدد الهدف السياسي والعسكري من القتال.

فالاستعانة بقوات الجنوب كلما انهارت جبهة، ثم إعادتها إلى مواقعها بعد انتهاء الخطر، لا تعالج اختلال بنية الجيش الحكومي ولا تنهي الصراع على القرار داخل تعز. كما أنها تضع القوات الجنوبية أمام كلفة بشرية جديدة، بينما تبقى القوى التي تهيمن سياسياً على المحافظة في موقع المتفرج أو الشريك المحدود.

وحتى مساء الأحد، حافظت القوات المشتركة على مكاسبها في ريف حيس ومفرق البرح ومحور سقم، وواصلت الضغط جنوب الجراحي، فيما بقيت معارك الكدحة ومقبنة مشتعلةً بدرجات متفاوتة. ولم تظهر مؤشرات مؤكدة على انهيار دفاعات الحوثيين في الجراحي، كما لم تتوقف الجماعة عن دفع التعزيزات واستخدام الطائرات المسيّرة.

وبذلك انتقلت المعركة من مرحلة صد الهجوم الحوثي إلى سباق على تثبيت خريطة جديدة. تريد المقاومة الوطنية والعمالقة دفع التهديد بعيداً عن المخا وباب المندب، بينما يسعى الحوثيون إلى منع خسارة جنوب الحديدة والاحتفاظ بقدرتهم على خنق طريق تعز.

أما الإصلاح، فيراقب تمدد قوات منافسة له داخل مجال يعتبره جزءاً من نفوذه، ويشارك عبر وحدات محور تعز في الدفاع، لكنه لم يتحول إلى رأس حربة في الهجوم. وبين الطرفين تدير السعودية معركةً بأدوات محلية، هدفها العاجل حماية الساحل والمضيق، فيما يبقى تحرير تعز هدفاً أكبر لم تتضح بعد حدود الالتزام السعودي به.

تقرير

معركة تتجاوز خطوط التماس

تعز والحديدة في قلب التصعيد.. الحوث

تحولت هجمات الحوثيين في غرب تعز وجنوب الحديدة من محاولة لاختراق خطوط التماس إلى معركة واسعة هددت طرق المخا وباب المندب، قبل أن تستعيد القوات اليمنية زمام المبادرة. غير أن غياب موقف سعودي حاسم كشف هشاشة التحالفات وتضارب حسابات القوى المناهضة للجماعة.

المخا (اليمن)

دخلت الحرب اليمنية، منذ مطلع سبتمبر/أيلول، مرحلة جديدة من التصعيد في محافظتي تعز والحديدة، بعدما نقل الحوثيون ثقل عملياتهم إلى الجبهة الغربية، وشنوا هجمات برية وصاروخية وبحرية متزامنة، استهدفت مواقع القوات اليمنية المدعومة من السعودية والمقاومة الوطنية والطرق المرتبطة بمدينة المخا، قبل أن تتحول المواجهات إلى معارك مفتوحة امتدت من جبل حبشي ومقبنة إلى حيس وجنوب الجراحي.

وخلال أقل من أسبوع، انتقلت الجبهة من اشتباكات متقطعة إلى واحدة من أعنف جولات القتال منذ سنوات، وسقط عشرات القتلى والجرحى من الطرفين، إلى جانب ضحايا مدنيين، بينما نزحت مئات الأسر من القرى القريبة من خطوط التماس.

وكشفت المعارك أن هدف الحوثيين لم يكن تحقيق تقدم موضعي فقط، بل الضغط على شبكة الطرق التي تربط مدينة تعز بالساحل الغربي، وتهديد المخا من عمقها البري، وإعادة وضع باب المندب داخل الحسابات العسكرية المباشرة.

وبدأت مؤشرات التصعيد مع الأيام الأولى من سبتمبر، عندما كثف الحوثيون عمليات الاستطلاع بالطائرات المسيّرة والقصف المدفعي على مواقع متفرقة في ريف تعز الغربي وجنوب الحديدة. وبدا أن الجماعة تمهد لهجوم أوسع عبر استكشاف مواقع الدفاع ونقاط الضعف في القطاعات التي تديرها تشكيلات عسكرية متعددة لا تخضع، عملياً، لغرفة قيادة واحدة.

وفي الثالث من سبتمبر، خرجت المواجهات من نطاقها المحدود. فقد شن الحوثيون هجمات على محاور سقم وحاضية والبراشا في مديرية مقبنة، وعلى مناطق الكدحة والبرح وأطراف جبل حبشي، بالتزامن مع تحركات باتجاه المواقع الواقعة جنوب الحديدة. واستمرت الاشتباكات في بعض القطاعات نحو ١٥ ساعة، واستخدم خلالها الطرفان المدفعية والأسلحة المتوسطة والثقيلة، في وقت دفعت الجماعة بأنساق متعاقبة من المقاتلين لاختراق الخطوط الأمامية.

وتزامن الهجوم البري مع إطلاق ١٤ صاروخاً باليستياً على مديريات الساحل الغربي في محافظتي تعز والحديدة، وفقاً لما أعلنه المركز الإعلامي للقوات اليمنية. واستهدف معظم الصواريخ مدينة المخا وريفها ومناطق قريبة من الخوخة، بينما رافقت القصف هجمات بطائرات مسيّرة ومحاولات لاستهداف مواقع عسكرية وتحركات برية.

وقالت القوات اليمنية الموالية للسعودية إن الصواريخ لم تحدث أثراً مباشراً في سير العمليات، لكن كثافة الهجوم حملت دلالة تتجاوز حجم الأضرار الميدانية. فاستخدام هذا العدد من الصواريخ في فترة زمنية قصيرة وفر غطاءً نارياً ونفسياً للهجوم، وأجبر القوات المدافعة على توزيع دفاعاتها بين حماية المواقع البرية ومراقبة الأجواء وتأمين المنشآت والطرق الخلفية.

كما حاول الحوثيون إدخال العنصر البحري في المعركة، إذ أعلنت المقاومة الوطنية تدمير زورقين مفخخين، كان أحدهما متجهاً نحو ميناء المخا، فيما تحرك الآخر باتجاه منطقة الفجرة جنوب ميناء الخوخة. وبذلك جمعت العملية الحوثية بين الهجوم البري والقصف الصاروخي والمسيّرات والزوارق المفخخة، في صيغة توحي بأنها صُممت لإرباك منظومة الدفاع على امتداد الساحل، وليس للسيطرة على موقع واحد.

وخاضت المقاومة الوطنية، التي يقودها عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح، مواجهات متواصلة في قطاعات البرح والكدحة وسقم والمناطق المحاذية لجنوب الحديدة. وقال إعلامها العسكري إن قواتها أحبطت مصادر النيران وأفشلت محاولات الاقتراب من مواقعها، كما أعلنت إسقاط عدد من المسيّرات وإعطاب آليات ومقتل قيادات ميدانية حوثية.

لكن مسار المعركة كان أكثر تعقيداً في المواقع التي تدافع عنها قوات محور تعز، الذي تسيطر على مفاصله قيادات عسكرية وسياسية محسوبة على حزب التجمع اليمني للإصلاح (إخوان اليمن). فقد تحدثت مصادر ميدانية عن تقدم حوثي من مقبنة باتجاه أطراف جبل حبشي، وسيطرة الجماعة على مواقع في حمرة والقوز الأسفل والرحبة، فضلاً عن تحركات باتجاه الشراجة والعفيرة وتلال تشرف على طريق الكدحة.

ونفت مصادر عسكرية يمنية، في بداية الهجوم، سقوط مواقع بيد الحوثيين، وقالت إن قوات محور تعز -تشكيلات مسلحة إخوانية تدعمها السعودية- أحبطت محاولات التسلل وحافظت على خطوطها. إلا أن البيانات اللاحقة التي أعلنت استعادة تبة الخزان والمكاحنة وقرية الجنان وجبل نعمان أظهرت، بصورة غير مباشرة، أن الحوثيين نجحوا في السيطرة على بعض هذه المواقع قبل أن تستعيدها القوات اليمنية خلال الهجوم المضاد بحسب مزاعمها.

ولا يبدو التباين بين الروايتين مجرد خلاف إعلامي بشأن وصف المعركة. فهو يعكس حساسية الاعتراف بحدوث اختراق في جبهة تخضع لقوات حكومية كبيرة العدد، ويكشف استمرار التعامل مع المعلومات الميدانية باعتبارها جزءاً من الصراع السياسي بين المكونات المناهضة للحوثيين. وقد أدى تأخر الإقرار بحقيقة ما حدث إلى انتشار روايات متناقضة بشأن حجم التقدم الحوثي والجهات المسؤولة عن خسارة المواقع.

ووفق المعطيات التي ظهرت لاحقاً، حقق الحوثيون في الساعات الأولى تقدماً محدوداً لكنه مهم من الناحية التكتيكية في غرب تعز، مستفيدين من عنصر المفاجأة وكثافة النيران وتوزيع الهجوم على أكثر من محور.

غير أن هذا التقدم لم يتحول إلى سيطرة مستقرة، بعدما وصلت تعزيزات حكومية وبدأت القوات هجوماً مضاداً لاستعادة المواقع المرتفعة.

وبحلول الرابع من سبتمبر، استعادت قوات المقاومة الوطنية مسنودة بقوات العمالقة تبة الخزان وتبة المكاحنة وقرية الجنان وجبل نعمان في عزلة الشراجة بمديرية جبل حبشي، وواصلت القتال في جبهتي مقبنة والكدحة. وتمثل هذه المواقع نقاط إشراف على الطرق والتحركات العسكرية، ولذلك كان بقاؤها في يد الحوثيين سيمنح الجماعة قدرة أكبر على تهديد طريق تعز-المخا والضغط على المناطق الخلفية للقوات اليمنية.

وفي الحديدة، تركز الهجوم الحوثي على المواقع الواقعة أسفل جبل دباس وفي محيط مديرية حيس. وقالت مصادر عسكرية إن القوات المدافعة اضطرت إلى الانسحاب من بعض النقاط تحت ضغط هجمات كثيفة نُفذت بأنساق متعددة، قبل أن تبدأ المقاومة الوطنية والقوات المشتركة عمليات مضادة لاستعادتها.

ومع اتساع القتال، دخل الطيران الحربي الذي تقول الحكومة اليمنية المدعومة من الرياض إنها يتبعها، للمرة الأولى خلال هذه الجولة، ونفذ ١٥ غارة على مواقع وتجمعات وآليات وخطوط إمداد حوثية في جبهات تعز والحديدة.

وقالت وسائل إعلام سعودية إن التدخل الجوي شكل نقطة تحول، لأنه حد من قدرة الحوثيين على الدفع بتعزيزات مكشوفة، ومنح القوات البرية فرصة لإعادة تنظيم صفوفها والانتقال من الدفاع إلى الهجوم.

وفي الخامس من سبتمبر، أعلنت القوات اليمنية والقوات المشتركة استعادة مديرية حيس في محافظة الحديدة بالكامل، ثم بدأت التقدم باتجاه جنوب مديرية الجراحي، بالتزامن مع تحرك وحدات من المقاومة الوطنية وألوية العمالقة، وتنفيذ ضربات بطائرات مسيّرة على تعزيزات الحوثيين.

وتكتسب حيس أهمية عسكرية بسبب موقعها الذي يربط جبهات جنوب الحديدة بريف تعز الغربي، كما تمثل قاعدة انطلاق نحو الجراحي ومناطق الداخل التهامي. والسيطرة عليها لا تعني فقط إبعاد الحوثيين عن مناطق جنوب الخوخة، بل تضيق عليهم مساحة المناورة بين الجبهتين، وتضع بعض طرق إمدادهم القادمة من زبيد والجراحي تحت ضغط العمليات البرية والجوية.

وفي جنوب شرقي تعز، توسعت العمليات إلى جبهة حيفان، حيث أعلنت القوات اليمنية السيطرة على تبة الوثرة وتبة سعيد طه في منطقة المفاليس، إلى جانب تباب ذيبان والخضيرة والنجدين. وتطل هذه المواقع على سوق الخزجة وخطوط إمداد تربط مواقع الحوثيين في جنوب تعز بالمناطق الواقعة شمال غربي لحج.

وهذا التوسع الجغرافي يحمل دلالتين متعارضتين. فمن ناحية، يكشف أن الحكومة حاولت منع الحوثيين من حصر المعركة في المحاور التي اختاروها، ونقلت الضغط إلى جبهات أخرى لإجبارهم على تشتيت قواتهم. ومن ناحية أخرى، يرفع احتمال تحول التصعيد إلى حرب واسعة متعددة الجبهات، قد تتجاوز قدرة الأطراف على ضبطها أو إبقائها داخل حدود تعز والحديدة.

وظلت حصيلة القتلى متضاربة بفعل استمرار القتال وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصادر عسكرية وطبية من الجانبين مقتل أكثر من ١٢٠ شخصاً خلال يومي الخميس والجمعة، بينهم ٦٦ من القوات اليمنية و٦٢ من مقاتلي الحوثيين. وفي الخامس من سبتمبر، أفادت تقارير أخرى بمقتل أكثر من ٦٠ شخصاً إضافياً، بينهم ٢٦ من القوات اليمنية و٣١ حوثياً وعدد من المدنيين.

ولا يمكن التحقق بصورة مستقلة من جميع هذه الأرقام، كما يستخدم الطرفان حصيلة خسائر الخصم في الحرب النفسية. إلا أن عدد القتلى واتساع رقعة المعارك وتدفق الجرحى إلى مستشفيات تعز والحديدة تدل على أن الهجوم لم يكن عملية استطلاع بالقوة، بل مواجهة أُعد لها مسبقاً وجرت بمستوى من الكثافة لم تعرفه هذه الخطوط خلال فترة الهدوء النسبي.

وامتد أثر القتال سريعاً إلى المدنيين. فقد أدى قصف طريق هيجة العبد، الرابط بين تعز وعدن، إلى مقتل مدنيين وإصابة آخرين، فيما استهدف صاروخ مطعماً عند مفرق المخا أثناء وجود مسافرين وعمال بداخله. وتحدثت مصادر محلية عن سقوط ضحايا وأضرار واسعة، في حين دفعت المواجهات مئات الأسر إلى مغادرة القرى القريبة من جبل حبشي ومقبنة وحيس.

وتزيد الطبيعة الجغرافية للمنطقة من المخاطر الإنسانية. فالقرى موزعة بين جبال وأودية وطرق محدودة، وأي قصف للمعابر أو إغلاق للطرق يعزل السكان عن الأسواق والمرافق الصحية. كما أن انتقال المعركة إلى الأراضي الزراعية والمناطق المزروعة بالألغام يهدد بجعل العودة إلى القرى صعبة حتى بعد توقف الاشتباكات.

والهدف العسكري المباشر للهجوم الحوثي يبدو مرتبطاً بمحاولة السيطرة على التلال المرتفعة غرب تعز ووضع طريق الكدحة تحت الضغط. فهذا الطريق يمثل أحد الشرايين التي تصل مدينة تعز بالمخا والساحل، بعد سنوات من الحصار والتعقيدات التي تحيط بالطرق الأخرى. وإذا تمكن الحوثيون من قطعه أو وضعه تحت نيرانهم، فسيكون بوسعهم زيادة عزلة تعز وتهديد الخاصرة الشرقية للمخا في الوقت نفسه.

ومن هنا لا يمكن فصل معارك جبل حبشي ومقبنة عن موقع المخا وباب المندب. فالمخا ليست ميناءً تجارياً فقط، بل مركز القيادة السياسية والعسكرية للمقاومة الوطنية وقاعدة رئيسية للقوات المنتشرة في الساحل الغربي. كما تقع على مسافة قريبة من المضيق الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن وتمر عبره حركة واسعة من تجارة العالم والطاقة.

ولا يحتاج الحوثيون إلى السيطرة

تقرير

...يون يختبرون الطريق إلى باب المندب

المباشرة على باب المندب حتى يؤثروا في الملاحة. فامتلاك مواقع مرتفعة ومساحات ساحلية أقرب إلى المضيق يمكن أن يوسع نطاق تشغيل الصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة، ويمنح الجماعة قدرة إضافية على مراقبة السفن أو تهديدها. ولهذا تتجاوز المعركة حسابات السيطرة المحلية إلى صراع على موقع اليمن في أمن البحر الأحمر.

وكان رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي المؤقت قد قال إن القوات التي تدعمها السعودية لن تسمح بتحقيق ما وصفه بهدف إيراني للسيطرة على باب المندب. غير أن الحوثيين ينفون العمل لمصلحة طهران، ويقدمون معركتهم باعتبارها مواجهةً مع السعودية لإنهاء ما يصفونه بالعدوان والحصار واستعادة السيادة اليمنية.

وفي مقابلة تلفزيونية مع قناة العربي القطرية، خلال التصعيد، قال عضو المكتب السياسي للحوثيين محمد البخيتي إن جماعته لا تريد رفع السلاح في وجه خصومها الداخليين، وإن عملياتها موجهة ضد السعودية. ودعا القوى المحلية إلى الاحتفاظ بمناطق سيطرتها وأسلحتها وعدم المشاركة في عمليات تخدم الرياض، متعهداً بأن تُحل الخلافات الداخلية لاحقاً عبر الحوار.

لكن هذه الرواية تصطدم بطبيعة العمليات على الأرض. فالهجمات استهدفت مواقع يمنية في تعز والحديدة، وسقط خلالها يمنيون من الطرفين، كما أصاب القصف طرقاً ومنشآت يرتادها مدنيون. وإذا كانت الجماعة تعتبر السعودية خصمها المباشر، فإن اختيارها التحرك ضد القوات المحلية في الكدحة ومقبنة وحيس يحول المواجهة، عملياً، إلى حرب داخلية بصرف النظر عن التوصيف السياسي الذي تمنحه لها.

وقال البخيتي إن القوات اليمنية والمقاومة الوطنية هي التي بدأت القتال استجابةً لتوجيهات سعودية، وإن الحوثيين ردوا على استهداف مطار صنعاء وما وصفه بانتهاك تفاهمات خفض التصعيد. كما ربط الحرب بالمواجهة الإقليمية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، واتهم الرياض بالتحرك لحماية مصالح غربية في باب المندب.

ويكشف هذا الخطاب أن الحوثيين يريدون نزع الصفة المحلية عن خصومهم وتصويرهم امتداداً للسعودية، بما يتيح للجماعة مهاجمتهم مع الاستمرار في القول إنها لا تخوض حرباً أهلية. كما يسمح لها بربط معارك تعز والساحل بصراع إقليمي أوسع، وتقديم تحركها باعتباره جزءاً من مواجهة النفوذ الأميركي والإسرائيلي، لا محاولةً لتوسيع السيطرة داخل اليمن.

وفي المقابل، قال المحلل السياسي اليمني الموالي للمعسكر السعودي عبدالستار الشميري إن المواجهة حرب تفرضها الجماعة لتحقيق أهداف إيرانية في البحر الأحمر، وإن المواقع التي هاجمتها لا تضم قوات سعودية أو أميركية أو إسرائيلية، بل قوات يمنية ومدنيين. ورأى أن طهران تسعى إلى بناء مركز ثقل جديد في اليمن لتعويض تراجع نفوذها في ساحات إقليمية أخرى.

وبعيداً عن اللغة الدعائية للطرفين، يمكن قراءة توقيت التصعيد في ضوء ثلاثة عوامل مترابطة.

الأول هو رغبة الحوثيين في استثمار قدراتهم الصاروخية والبحرية لتحسين موقعهم السياسي، وإظهار أن التهدئة لا تعني تجميد قدرتهم على فتح الجبهات.

والثاني هو اختبار استعداد القوات اليمنية والمقاومة الوطنية للقتال بعد سنوات من الجمود والانقسامات.

أما الثالث فهو إدخال باب المندب في أي تفاوض لاحق بشأن مستقبل اليمن وأمن البحر الأحمر.

وقد أظهرت الأيام الأولى أن الحوثيين يمتلكون القدرة على بدء المعركة وتحديد توقيتها، لكنهم لا يملكون ضمان استمرار تقدمهم عندما تنتقل القوات المقابلة إلى هجوم منظم ويحضر الطيران. فقد نجحوا في اختراق مواقع بغرب تعز وجنوب الحديدة، إلا أن القوات اليمنية استعادت معظمها، ثم دفعت بالمعركة شمالاً باتجاه الجراحي وفتحت محاور إضافية في حيفان.

ومع ذلك، فإن فشل الحوثيين في تثبيت جميع مكاسبهم لا يعني انتهاء الخطر. فالجماعة استطاعت تحريك جبهة واسعة واستخدام مزيج من الصواريخ والمسيّرات والزوارق والقوات البرية، وأجبرت خصومها على استدعاء تعزيزات من مناطق أخرى. كما أثبتت قدرتها على تهديد المخا وطرقها الخلفية من دون الحاجة إلى الاقتراب المباشر من المدينة.

وفي الجبهة المقابلة، كشفت المعارك تفاوتاً واضحاً في الجاهزية. فقد بدت وحدات المقاومة الوطنية أكثر تماسكاً في قطاعات الساحل، بينما تعرضت مواقع محور تعز التابع لجماعة الإخوان والمدعوم سعوديا لاختراقات مبكرة قبل وصول التعزيزات. ويعود ذلك جزئياً إلى اختلاف هياكل القيادة والتسليح وطبيعة الانتشار، لكنه يرتبط أيضاً بتداخل الحسابات الحزبية داخل محور تعز وضعف التنسيق بينه وبين القوات الموجودة في الساحل.

ويحتفظ تنظيم الإخوان -ذراع السعودية المحلي- بنفوذ واسع داخل مؤسسات الجيش والسلطة المحلية في تعز، غير أن هذا النفوذ لم ينعكس دائماً على فاعلية الجبهة. فالمحافظة ظلت لسنوات ساحةً للمنافسة بين قيادات عسكرية وحزبية، وتعرضت مواردها للاستنزاف في صراعات داخلية، بينما بقيت خطوط التماس في حالة دفاع مزمن.

وأعاد التقدم الحوثي الأولي طرح أسئلة عن قدرة القوات المحسوبة على التنظيم على حماية الممر الغربي لتعز، وعن مصير الدعم الذي حصلت عليه خلال سنوات الحرب. وفي المقابل، أظهر الهجوم المضاد أن هذه القوات ليست عاجزة عن استعادة المبادرة، لكنها احتاجت إلى تعزيزات وإسناد جوي حتى تتمكن من استرجاع المواقع التي خسرتها.

أما المقاومة الوطنية، فرغم نجاحها في صد هجمات عدة وتدمير الزوارق المفخخة، فإنها تعمل داخل بيئة سياسية معقدة. فهي جزء من مجلس القيادة الرئاسي والمعسكر المناهض للحوثيين، لكنها تحتفظ بقيادة مستقلة نسبياً، ولا تحظى بعلاقة مستقرة مع القوى المهيمنة على تعز أو مع مراكز القرار التي تدير الملف اليمني من الرياض.

وكان لافتاً أن السعودية لم تعلن، خلال الساعات الأولى من الهجوم، موقفاً واضحاً بشأن القصف الصاروخي للمخا أو محاولات التقدم الحوثية. كما لم تتبنَّ رسمياً العمليات الجوية اللاحقة، التي قدمتها البيانات اليمنية باعتبارها غارات نفذها الطيران الحربي اليمني. ولذلك لا تتوافر أدلة معلنة تسمح بنسب الإسناد الجوي مباشرةً إلى القوات السعودية.

ولا يثبت الصمت وحده وجود قرار سعودي بالتخلي عن المخا أو السماح للحوثيين بالتقدم، لكنه يعكس تراجعاً واضحاً في رغبة الرياض في الظهور طرفاً مباشراً في المعركة. فمنذ انتقال الاتصالات السعودية-الحوثية إلى مسار تفاوضي، أصبحت المملكة أكثر حذراً في تنفيذ عمليات قد تعيد استهداف أراضيها أو تهدد التفاهمات المتعلقة بالحدود ووقف الهجمات المتبادلة.

وتبدو الأولوية السعودية، وفق هذا السلوك، مرتبطة بحماية أراضي المملكة ومنشآتها النفطية واحتواء التهديد الحوثي، أكثر من ارتباطها بإعادة بناء معسكر يمني قادر على حسم الحرب. وهذا التحول يترك القوات المحلية أمام معادلة صعبة: الدفاع عن مواقعها ومنع الحوثيين من الاقتراب من باب المندب، من دون ضمان وجود غطاء إقليمي ثابت إذا توسعت المواجهة.

ويعرف الحوثيون حساسية الرياض تجاه العودة إلى الحرب المفتوحة، ولذلك يمكنهم رفع مستوى الضغط داخل اليمن مع الحرص على إدارة التصعيد تجاه الحدود السعودية. وتتيح لهم هذه المعادلة مهاجمة خصوم المملكة المحليين وتحسين مواقعهم، مع إبقاء باب التفاوض مع الرياض مفتوحاً.

غير أن امتداد القتال نحو باب المندب قد يضع السعودية أمام حسابات مختلفة. فالمضيق لم يعد مهماً للتجارة الدولية فحسب، بل بات أكثر حساسية لصادرات الطاقة وحركة السفن في ظل الاضطرابات الإقليمية. وإذا تحولت المنطقة المحيطة بالمخا إلى منصة دائمة للعمليات الحوثية، فقد تصبح كلفة الحياد السعودي أعلى من كلفة الإسناد المحدود للقوات اليمنية.

ويفسر ذلك احتمال أن يكون التدخل الجوي قد جاء بهدف منع انهيار خطوط الدفاع، من دون التحول إلى حملة عسكرية واسعة. فالرياض تريد إيقاف أي تقدم يهدد الممر الملاحي، لكنها لا تريد، في الوقت نفسه، نسف قنوات الاتصال مع الحوثيين أو العودة إلى نمط الحرب الذي استنزفها سنوات.

وتظهر معارك سبتمبر أيضاً أن اتفاق ستوكهولم، الذي أوقف معركة الحديدة أواخر عام ٢٠١٨، فقد كثيراً من قدرته على ضبط الواقع الميداني. فقد تجمدت الجبهات بموجب ترتيبات لم تُستكمل، واستفاد الحوثيون من توقف الهجوم آنذاك لتحصين مواقعهم وتطوير قدراتهم الصاروخية والبحرية. واليوم تعود المواجهة إلى جنوب الحديدة، لكن في بيئة عسكرية وإقليمية أكثر تعقيداً.

فالقوات اليمنية لم تعد تعمل تحت قيادة التحالف بالصورة التي كانت قائمة خلال معارك ٢٠١٨، والحوثيون باتوا يمتلكون وسائل ضرب بعيدة المدى وخبرة أكبر في الحرب البحرية. كما أن الخلافات داخل مجلس القيادة الرئاسي أضعفت القدرة على اتخاذ قرار موحد بشأن الانتقال من الدفاع إلى الهجوم.

وقد يؤدي تقدم القوات اليمنية نحو الجراحي إلى فتح نقاش جديد بشأن حدود العملية. فإذا استمر الهجوم إلى عمق الحديدة، ستبرز القيود السياسية لاتفاق ستوكهولم، واحتمال تدخل الأمم المتحدة للضغط باتجاه وقف القتال. أما إذا توقفت القوات عند استعادة حيس وتأمين جنوب المحافظة، فسيحتفظ الحوثيون بالقدرة على إعادة المحاولة بعد إعادة تنظيم قواتهم.

وتمثل الجراحي نقطة مفصلية في هذا المسار؛ فهي تربط مناطق جنوب الحديدة بزبيد والمناطق الأقرب إلى مركز المحافظة، وتوفر طرق إمداد للقوات الحوثية المتجهة إلى حيس وجبل دباس. والسيطرة على أجزاء منها أو وضعها تحت ضغط ناري يمكن أن يحد من قدرة الجماعة على شن هجمات جديدة جنوباً، لكنه يحتاج إلى قوات كبيرة وتأمين مستمر للطرق والمناطق الريفية.

وتواجه القوات اليمنية، في المقابل، خطر التمدد فوق مساحة واسعة من دون بنية لوجستية موحدة. ففتح محاور في غرب تعز وحيفان وجنوب الحديدة في وقت واحد قد يمنحها أفضلية مؤقتة، لكنه قد يتحول إلى عبء إذا لم توجد قيادة مشتركة وتغطية جوية واستطلاع مستمر.

ويظل السيناريو الأكثر ترجيحاً، على المدى القريب، استمرار القتال المتقطع مع محاولات كل طرف تثبيت المواقع التي استعادها. ومن المتوقع أن يحتفظ الحوثيون بالضغط الصاروخي والمسيّر على المخا والخوخة، وأن ينفذوا هجمات تسلل محدودة في مقبنة وجبل حبشي وحيس، بدلاً من الدفع الفوري بهجوم شامل جديد.

أما القوات اليمنية والمقاومة الوطنية فستسعيان إلى تأمين المرتفعات المطلة على طريق تعز-المخا، وإبعاد الحوثيين عن جبل دباس، وقطع خطوط إمدادهم باتجاه الجراحي. وقد تتحول هذه العمليات إلى تقدم أوسع إذا استمر الإسناد الجوي ووصلت تعزيزات كافية من ألوية العمالقة وتشكيلات أخرى.

لكن احتمال العودة إلى التهدئة يبقى قائماً، خصوصاً إذا رأت السعودية أن استمرار المعركة يهدد تفاهماتها مع الحوثيين. وقد تمارس الرياض ضغوطاً لوقف تقدم القوات اليمنية بعد تثبيت خطوط أكثر أمناً، مقابل وقف الحوثيين هجماتهم على المخا والملاحة.

والمشكلة أن مثل هذه التسوية ستعيد إنتاج أسباب التصعيد. فوقف القتال من دون معالجة تعدد القيادات داخل المعسكر الحكومي، ومن دون بناء دفاعات مشتركة وتأمين الطرق، سيمنح الحوثيين فرصةً جديدة لاختيار موعد الجولة المقبلة. كما أن تجميد الجبهة عند خطوط رخوة سيبقي المخا وباب المندب تحت التهديد.

وتكشف حصيلة الأيام الستة الأولى من سبتمبر أن الحوثيين أخطأوا في تقدير قدرتهم على تثبيت تقدم سريع، لكنهم نجحوا في إعادة فرض أنفسهم بوصفهم الطرف القادر على فتح الجبهات وتهديد الممرات الاستراتيجية. وفي المقابل، أثبتت القوات اليمنية والمقاومة الوطنية قدرتها على امتصاص الضربة والانتقال إلى الهجوم، إلا أن استجابتها جاءت بعد خسائر كبيرة واختراقات كان يمكن تجنبها.

كما كشفت المواجهات حدود الرهان على أن التهدئة السعودية-الحوثية يمكن أن تتحول تلقائياً إلى سلام داخل اليمن. فغياب الهجمات المباشرة على السعودية لا يعني توقف الحرب، بل قد يدفع الحوثيين إلى نقل الضغط نحو خصومهم المحليين، مستخدمين القوة العسكرية لتحسين شروطهم من دون المخاطرة بمواجهة إقليمية شاملة.

وتبقى السعودية أمام تناقض يتسع مع كل جولة. فهي تريد الاحتفاظ بنفوذها داخل الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي، وتقدم نفسها ضامناً لأمن اليمن والمنطقة، لكنها تتجنب تحمل الكلفة السياسية والعسكرية لحماية القوات التي قامت تدخلاتها السابقة على أساس مساندتها.

وإذا استمرت الرياض في إدارة المواجهة من الخلف، فقد تجد أن القوى المحلية تعيد ترتيب تحالفاتها بصورة مستقلة عنها، أو تدخل في صراعات جانبية تتيح للحوثيين التقدم. كما أن خسارة المخا أو تهديد باب المندب، حتى لو كان احتمالاً بعيداً حالياً، سيشكلان فشلاً استراتيجياً يتجاوز اليمن إلى أمن البحر الأحمر ومكانة السعودية الإقليمية.

ولذلك لا تقاس نتيجة المعركة بعدد التلال التي انتقلت من طرف إلى آخر خلال أيام، بل بقدرة القوات المناهضة للحوثيين على تحويل الهجوم المضاد إلى نظام دفاعي وسياسي متماسك. فإذا استعادت المواقع ثم عادت إلى الانقسام والجمود، سيكون الحوثيون قد حصلوا على ما يريدونه: اختبار الجبهة، كشف نقاط ضعفها، واستنزافها قبل جولة أخرى.

أما إذا أدت المواجهات إلى توحيد غرف العمليات بين محور تعز والمقاومة الوطنية وألوية العمالقة والقوات التهامية، وتأمين طريق تعز-المخا، وبناء قدرة جوية وبحرية مستمرة، فإن هجوم سبتمبر قد يتحول إلى نقطة انعطاف عكسية على الجماعة.

حتى السادس من سبتمبر، تميل الكفة الميدانية إلى القوات اليمنية بعد استعادة معظم المواقع التي تقدم إليها الحوثيون والسيطرة على حيس والتحرك نحو الجراحي. لكن هذا التفوق ما يزال هشاً، والقتال لم يصل إلى نهاية واضحة، فيما يحتفظ الحوثيون بقدرتهم على إطلاق الصواريخ والمسيّرات والزوارق المفخخة والدفع بتعزيزات جديدة.

لقد أعادت المعركة رسم الأولويات أكثر مما أعادت رسم الحدود. فتعز لم تعد جبهةً داخليةً منفصلةً عن الساحل، والحديدة لم تعد ملفاً مجمداً باتفاق دولي، والمخا لم تعد مدينة خلفية آمنة، وباب المندب لم يعد بعيداً عن نيران الحرب البرية.

والخلاصة أن الحوثيين بدأوا الجولة وحققوا اختراقات على حساب القوات التابعة لمحور تعز، قبل أن تستعيد القوات اليمنية والمقاومة الوطنية زمام المبادرة وتدفع بالمعركة إلى جنوب الحديدة. أما السعودية فبقيت حاضرةً في الحسابات وغائبةً عن الموقف العلني، وهو غياب قد يخدم التهدئة معها مؤقتاً، لكنه يترك مستقبل المخا والساحل وباب المندب معلقاً على قدرة قوى يمنية منقسمة على خوض حرب لا تريد الرياض إعلان عودتها إليها.

ترجمة

إمبراطورية على حافة الخطر..

من جرف الصخر إلى باب المندب..

منشق إيراني يكشف استراتيجية «الضربة الأولى»

يرسم القيادي الإيراني المنشق عن فيلق القدس جابر رجبي صورة لنظام أضعفته الضغوط لكنه بات أكثر استعداداً للمغامرة، متحدثاً عن تحول نحو «الضربة الأولى»، ومعسكر إيراني مغلق في العراق، وخطة خطرة لحزب الله، ومساعٍ لاستخدام الحوثيين لنقل المواجهة من المياه الإيرانية إلى باب المندب وبحر العرب.

القيادي الإيراني المنشق عن فيلق القدس جابر رجبي - سكاي نيوز عربية

أبوظبي

قال القيادي الإيراني المنشق عن فيلق القدس جابر رجبي إن النظام الإيراني أصبح أضعف مما كان عليه، لكنه بات في الوقت نفسه أكثر خطورة، محذراً من أن شعور القيادة في طهران باقتراب «ساعة الصفر» قد يدفعها إلى التخلي عن سياسة الرد المحسوب والانتقال إلى توجيه الضربة الأولى.

وأضاف رجبي، في مقابلة مع برنامج «السؤال الصعب» على قناة سكاي نيوز عربية، أن النظام لم يعد يتعامل مع الضغوط العسكرية والاقتصادية باعتبارها أزمات قابلة للاحتواء، بل ينظر إليها بوصفها تهديداً لبقائه، الأمر الذي يعيد تشكيل حساباته في إيران والعراق ولبنان واليمن ودول الخليج.

وتضمنت المقابلة ادعاءات شديدة الحساسية بشأن القيادة الإيرانية وتحركات فيلق القدس والفصائل الموالية لطهران، غير أن رجبي لم يقدم وثائق أو أدلة مستقلة تثبت جانباً كبيراً منها. ومع ذلك، تكتسب شهادته أهمية من خلفيته التي يقول إنها أتاحت له معرفة آليات التفكير داخل المنظومة الأمنية الإيرانية، ومن حديثه عن مواقع وشخصيات ووقائع شارك فيها أو اطلع عليها خلال عمله السابق.

ويرى رجبي أن الخطأ في قراءة إيران يبدأ من الخلط بين ضعف الدولة وخطورة النظام. فالتراجع الاقتصادي وتضرر القدرات العسكرية وانكشاف شبكات النفوذ لا تعني، وفق تقديره، أن طهران أصبحت أقل اندفاعاً، بل قد تدفعها إلى خيارات أكثر تطرفاً إذا اقتنعت بأن الانتظار سيحرمها من القدرة على الرد.

وقال إن القيادة الإيرانية تناقش الانتقال من استراتيجية «الضربة الثانية»، التي تقوم على امتصاص الهجوم ثم الرد عليه، إلى استراتيجية «الضربة الأولى»، بسبب مخاوف من أن تكون الضربة المقبلة واسعة إلى درجة تفقد معها إيران القدرة على تنفيذ رد مؤثر.

ويختلف هذا التصور عن مفهوم الضربة الاستباقية التقليدية، بحسب رجبي، لأنه لا يرتبط بالضرورة بوجود هجوم وشيك يمكن إثباته، بل بقناعة سياسية وأمنية بأن المواجهة قادمة، وأن المبادرة إليها قد تكون أقل كلفة من انتظارها.

ويكشف هذا التحول المفترض عن مأزق استراتيجي تواجهه طهران. فالامتناع عن التصعيد يسمح للضغوط الاقتصادية والعسكرية بالتراكم، بينما قد تمنح المبادرة بالهجوم خصومها المبرر لشن حملة أوسع تستهدف ما تبقى من قدراتها العسكرية ومنشآتها الحيوية.

وقال رجبي إن القيادة الإيرانية باتت مقتنعة بأن قنوات التفاوض والوساطات المعلنة لا تمثل المسار الحقيقي للاتصالات، وأن الدول الكبرى توصلت إلى تفاهمات أوسع بشأن مستقبل النظام ودوره الإقليمي. واستثنى روسيا، التي قال إنها ما زالت توفر مظلة سياسية لطهران، لكنها تتفاوض في الوقت نفسه على موقع إيران ضمن تسويات دولية أكبر.

وزعم أن موسكو أصبحت القناة الرئيسية للاتصالات غير المعلنة بشأن الملفين النووي والإيراني، وأن مجموعة تعمل من داخل السفارة الإيرانية في العاصمة الروسية تدير جانباً من هذه المفاوضات.

وذهب رجبي إلى القول إن الاتصالات بين واشنطن وموسكو تتجاوز البرنامج النووي إلى مقايضات دولية تشمل أوكرانيا وإيران، في إطار ما وصفه بخريطة جديدة لتبادل التنازلات بين القوى الكبرى. ولم تقدم الولايات المتحدة أو روسيا ما يؤكد وجود مثل هذه المقايضة.

وتبدو هذه الرواية أقرب إلى قراءة داخلية لمخاوف النظام الإيراني منها إلى اتفاق يمكن التعامل معه باعتباره حقيقة مكتملة. لكنها تعكس قلقاً إيرانياً متزايداً من احتمال أن تستخدم موسكو علاقتها بطهران ورقة تفاوض في ملفاتها مع الولايات المتحدة، خصوصاً إذا رأت أن الحفاظ على النظام الإيراني لم يعد يحقق العائد الاستراتيجي نفسه.

وفي ملف القيادة الإيرانية، قال رجبي إن مجتبى خامنئي، الذي يصفه بأنه الحاكم الفعلي وصاحب النفوذ الأكبر داخل دوائر القرار، لا يزال حياً ويتنقل بين مواقع في قم ويزد ومشهد، نافياً الروايات التي تحدثت عن مقتله أو خروجه الكامل من المشهد.

وأضاف أن غياب مجتبى خامنئي أو فقدانه السيطرة سيطلق صراعات داخلية قد تتخذ طابعاً دموياً، لأن تماسك النظام يعتمد على توازن بين مراكز قوة سياسية وعسكرية واقتصادية تتنافس داخل إطار تحكمه المؤسسة الأمنية.

وزعم رجبي أن مسؤولاً باكستانياً نقل إلى شخصيات إيرانية معلومات تظهر معرفة الولايات المتحدة بأماكن وجود مجتبى خامنئي وتحركاته. وفسر ذلك بأنه رسالة ردع مفادها أن واشنطن تعرف موقع الرجل، لكنها لا ترغب في استهدافه في الوقت الراهن.

كما قال إن صورة متداولة تجمع مجتبى خامنئي بالرئيس الإيراني مسعود بزشكيان صُنعت باستخدام الذكاء الاصطناعي، وإن مقطعاً آخر ظهر فيه خامنئي يعود إلى اجتماع قديم في مدينة قم. لكنه أكد أن اجتماعاً بين الرجلين عُقد بالفعل في مكتب أحد المراجع الدينية، معتبراً أن المادة البصرية المنشورة لا توثق ذلك اللقاء.

ولا يمكن التحقق بصورة مستقلة من هذه التفاصيل، لكنها تفتح نافذة على أزمة الثقة التي تحيط بالإعلام الإيراني، حيث يدفع الغموض بشأن القيادة وتقييد المعلومات إلى انتشار الصور القديمة والمواد المعدلة والروايات المتعارضة.

وربط رجبي تشدد القيادة الجديدة بإدراك النظام أن الوسائل التي استخدمها طوال عقود لم تعد كافية. فإيران، حين كانت ترى نفسها في موقع قوة، اعتمدت على شبكة من الحلفاء والجماعات المسلحة لتنفيذ الضغط بعيداً عن أراضيها، مع الاحتفاظ بمسافة تسمح لها بإنكار المسؤولية أو التحكم في درجة التصعيد.

أما عندما يصبح بقاء النظام نفسه موضع تهديد، فإن المسافة بين طهران ووكلائها تتقلص، ويتحول هؤلاء من أدوات نفوذ قابلة للضبط إلى أوراق أخيرة قد تستخدم بصورة أكثر عنفاً، حتى لو ترتبت على ذلك خسائر كبيرة في الدول التي يعملون داخلها.

وفي الجانب الاقتصادي، قال رجبي إن الضغوط بلغت مستوى يمس الوجبات اليومية للإيرانيين، وإن المجتمع انقسم عملياً بين أقلية صغيرة مرتبطة بالسلطة وأكثرية تواجه تراجعاً حاداً في مستوى المعيشة.

وأضاف أن أزمة المياه والكهرباء والغاز تفاقمت على الرغم من امتلاك إيران موارد كبيرة، مشيراً إلى انقطاعات تمتد ساعات وتراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية.

غير أنه لم يعز الأزمة بأكملها إلى العقوبات، بل قال إن الفساد وتحويل موارد الدولة إلى الحرس الثوري والمشاريع الأمنية والعسكرية يمنعان وصول السلع والثروة إلى المواطنين. فالمشكلة، وفق روايته، لا تكمن دائماً في اختفاء الموارد، وإنما في إعادة توزيعها وفق أولويات حماية النظام.

وحذر من أن العقوبات، إذا لم تستهدف الشبكات المالية والتجارية الفعلية للحرس الثوري، ستثقل المجتمع أكثر مما تضر المؤسسة العسكرية. وقال إن الحرس يمتلك مصالح غير مباشرة في مصارف وشركات ومحافظ إلكترونية، إلى جانب علاقات مع تجار وشبكات اقتصادية تعمل في أوروبا وبريطانيا.

ووفق هذا التقدير، فإن العقوبات التقليدية يمكن أن ترفع كلفة المعيشة وتقلص قدرة الدولة على توفير الخدمات، لكنها لا تفكك بالضرورة اقتصاد الحرس الموازي، ما لم تترافق مع تعاون مالي واستخباراتي بين أوروبا والولايات المتحدة ودول المنطقة.

وانتقل رجبي إلى العراق، الذي وصفه بأنه أحد أهم ميادين الصراع على القرار الإيراني خارج الحدود. وقال إن النقاش بشأن حصر السلاح يركز على عدد الأسلحة والفصائل، بينما تكمن المسألة الأساسية في هوية الجهة التي تمتلك قرار استخدامها.

وأوضح أن عدداً من الجماعات المسلحة أصبح جزءاً من مؤسسات الدولة العراقية، لكن ارتباط قرارها العسكري بطهران يجعل دمجها الإداري غير كاف لاستعادة السيادة. فالسلاح الموجودَ داخل مؤسسة رسمية يمكن أن يبقى أداة خارجية إذا ظل قرار إطلاقه بيد جهة غير عراقية.

وقال إن إيران تسعى إلى قطع الجسور الاقتصادية والسياسية بين العراق ومحيطه العربي، لأنها تخشى أن توفر العلاقات مع السعودية والإمارات ودول المنطقة بدائل تقلص حاجة بغداد إليها.

وتقوم الاستراتيجية الإيرانية، وفق وصفه، على إبقاء العراق داخل دائرة اعتماد مغلقة، ثم التحكم في قنوات خروجه منها. فكل توسع في التجارة والاستثمار والربط الكهربائي والعلاقات العربية يمنح الدولة العراقية هامشاً أكبر للتحرك، ويقلل قدرة طهران على استخدام الاقتصاد والطاقة والفصائل لفرض خياراتها.

وكانت أكثر إفادات رجبي خطورة حديثه عن منطقة جرف الصخر جنوب بغداد، التي قال إنه دخلها سابقاً، وشارك في نقل معدات لتصنيع الصواريخ إليها حين كان يعتقد أن المهمة تندرج ضمن مواجهة تنظيم داعش.

ترجمة

وزعم أن المنطقة تحولت إلى مساحة أمنية مغلقة أشبه بدولة داخل الدولة، تضم معسكرات لمختلف الفصائل وأجهزة مراقبة وتجسس وسجناً، إلى جانب منشأة إيرانية خاصة يعمل فيها ما بين مئتين وثلاثمئة شخص وترتبط بفيلق القدس.

وأضاف أن الدخول إلى بعض أجزاء المنطقة محظور حتى على قيادات عراقية وفصائلية، وأن أهمية جرف الصخر بالنسبة إلى طهران تتجاوز أي موقع آخر خارج إيران.

ولا تتوافر أدلة مستقلة تؤكد الأعداد أو طبيعة المنشآت التي تحدث عنها، لكن استمرار منع سكان المنطقة من العودة إليها، والغموض المحيط بالوجود العسكري فيها، جعلاها طوال سنوات موضع اتهامات وتساؤلات سياسية وأمنية داخل العراق.

وحذر رجبي من أن الفصائل المدعومة إيرانياً مستعدة لخوض «حرب شيعية-شيعية» لمنع خسارة جرف الصخر، في إشارة إلى احتمال الصدام مع قوى عراقية شيعية تطالب بإعادة المنطقة إلى سلطة الدولة وعودة سكانها.

ويشير هذا التحذير إلى أن الخطر في العراق لا يقتصر على مواجهة بين الفصائل وخصومها التقليديين، بل قد ينتقل إلى داخل البيئة الشيعية نفسها إذا تعارض مشروع الدولة مع البنية العسكرية والاقتصادية التي بنتها إيران منذ سنوات.

وفي لبنان، قال رجبي إن جهات إيرانية طلبت من حزب الله التخطيط لعملية واسعة تستعيد نموذج الهجمات التي نُسبت إلى عماد مغنية ضد القوات الأميركية في ثمانينيات القرن الماضي، لكن بحجم وتأثير أكبر من هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣.

وزعم أن التصور يقوم على تنفيذ عملية نوعية والتوغل داخل مدن أو بلدات إسرائيلية وإيقاع خسائر كبيرة، على أمل إرباك الحكومة الإسرائيلية وإجبارها على التراجع من الأراضي اللبنانية.

وقال إن هذا التوجه لا يحتاج إلى استعادة حزب الله كامل قوته العسكرية التقليدية، لأنه يعتمد على مجموعة محدودة تنفذ عملية مركزة بعد إعداد سري، وليس على مواجهة واسعة تبدأ بتحريك وحدات عسكرية كبيرة.

وتظل هذه المزاعم غير مؤكدة، وقد تكون جزءاً من تقدير أمني أو تحذير سياسي، إلا أن خطورتها تنبع من أن أي عملية بهذا الحجم ستضع لبنان أمام رد إسرائيلي واسع، بصرف النظر عن قدرة حزب الله على تحمل المواجهة.

وقال رجبي إن الشعب اللبناني سيكون أول من يدفع الثمن إذا نُفذت الخطة، وإن النار التي قد تندلع بعدها ستكون أكبر من قدرة الأطراف المحلية على احتوائها.

واستعاد تجربته مع هجوم السابع من أكتوبر، قائلاً إنه سمع قبل وقوعه نقاشات إيرانية عن عملية «ستغير التاريخ»، لكنه لم يدرك وقتها حجمها أو يوجه تحذيراً كافياً بشأنها. وأضاف أن النتائج أثبتت أن الفلسطينيين والمنطقة دفعوا كلفة أكبر كثيراً من المكاسب التي توقعتها الأطراف التي خططت للهجوم.

ولا تثبت هذه الإفادة علم إيران المسبق بتفاصيل هجوم السابع من أكتوبر، لكنها تعكس اعتقاد رجبي بأن منظومة النفوذ الإيرانية كانت تتوقع حدثاً كبيراً أو تتهيأ لاستثماره.

وفي حديثه عن الخليج، قال إن إيران تقيس خطواتها وفق التكلفة، وتتقدم عندما ترى خصومها ضعفاء وتتراجع عندما تكتشف أن الرد قد يصل إلى القيادات والمصالح المؤثرة داخل النظام.

واستخدم الإمارات مثالاً على خطأ التقديرات الإيرانية، قائلاً إن دوائر في طهران اعتقدت أن إطلاق صاروخ واحد قد يدفع المقيمين إلى المغادرة ويربك الدولة، لكنها فوجئت بقدرة الإمارات على امتصاص التهديد ورفع كلفته الاقتصادية والسياسية.

وأضاف أن ثقل الإمارات في شبكات التجارة والمال يجعل تهديدها بوقف التعاملات الاقتصادية قادراً على إحداث ضغط مباشر داخل إيران، بخلاف التصور الإيراني التقليدي الذي ينظر إلى الدول العربية الخليجية باعتبارها غير راغبة في المواجهة.

ويرى رجبي أن السلوك الإيراني لا تحكمه الأيديولوجيا وحدها، بل مزيج من العقيدة وحسابات الربح والخسارة. وحين تصبح تكلفة التصعيد قابلة للوصول إلى مراكز السلطة والمال، تتراجع طهران أو تبحث عن مسار غير مباشر.

ولهذا تحتفظ إيران، بحسب حديثه، بالحوثيين باعتبارهم «الورقة الأخيرة القوية» في شبكتها الإقليمية، خصوصاً بعد تعرض حلفائها الآخرين لضغوط عسكرية وسياسية متزايدة.

وقال إن يوسف شهلايي، القيادي في فيلق القدس الذي تتهمه الولايات المتحدة بإدارة عمليات خارجية، عاد إلى اليمن، وإن عودته سبقت التصعيد الحوثي الأخير. ولم يقدم رجبي تفاصيل تثبت مكان وجوده أو توقيت وصوله.

وأضاف أن الحوثيين يتحركون ضمن تصور إيراني يهدف إلى إبعاد ساحة المواجهة عن المياه والسواحل الإيرانية، ونقلها إلى بحر العرب وباب المندب، حيث يمكن تعطيل التجارة الدولية ورفع كلفة الضغط على طهران من دون تعريض مضيق هرمز والمنشآت الإيرانية مباشرة لخطر الحرب.

وتنسجم هذه القراءة مع القيمة الاستراتيجية التي اكتسبها الحوثيون خلال حرب البحر الأحمر. فالجماعة تمتلك موقعاً يسمح لها بتهديد أحد أهم الممرات التجارية في العالم، بينما تستطيع إيران استخدام نشاطها كورقة تفاوض وضغط مع الاحتفاظ بمسافة سياسية عن الهجمات.

وقال رجبي إن العلاقات بين الحوثيين وروسيا أصبحت مباشرة، وإن ملف الجماعة دخل ضمن المفاوضات الجارية عبر موسكو. وإذا صحت هذه الرواية، فإنها تعني أن الحوثيين لم يعودوا ورقة إيرانية فقط، بل طرفاً يحاول بناء قنوات مستقلة مع قوة دولية قادرة على منحه دعماً سياسياً وتقنياً.

وتوقع أن يبدأ تحول أكثر وضوحاً في نشاط الحوثيين منتصف الشهر المقبل، قائلاً إن مفاوضات وترتيبات تجري بين إيران وحلفائها. ولم يحدد طبيعة التحرك المتوقع، لكنه ربطه بمحاولة نقل المواجهة إلى بحر العرب.

وتكتسب هذه الإشارة خطورة في ضوء التصعيد العسكري المتجدد على الساحل الغربي لليمن وفي تعز، واستخدام الحوثيين الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة ضد القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية والمقاومة الوطنية.

كما يهدد أي توسع في النشاط البحري خطوط الملاحة القريبة من باب المندب وميناء المخا وخليج عدن، وقد يعيد استدعاء الأساطيل الدولية إلى مواجهة مفتوحة يصعب ضبط حدودها.

وتكشف المقابلة، في مجملها، صورة لنظام يحاول التعويض عن تآكل قدراته التقليدية باستخدام مسارح خارجية متعددة. ففي العراق يتمسك بمناطق نفوذ أمنية مغلقة، وفي لبنان يراهن على عملية نوعية تعيد خلط الأوراق، وفي اليمن يحتفظ بقدرة الحوثيين على تهديد الملاحة، بينما يستخدم روسيا ممراً للتفاوض مع الولايات المتحدة.

لكن هذا الانتشار لا يعني أن طهران تملك سيطرة كاملة على النتائج. فكل جبهة تحمل خطر الانفلات: الحرب الشيعية-الشيعية في العراق قد تنهي الغطاء الاجتماعي للفصائل، وعملية كبيرة لحزب الله قد تدمر ما تبقى من لبنان، والتصعيد الحوثي قد يستدعي حملة عسكرية دولية أوسع، والضربة الإيرانية الأولى قد تمنح خصوم النظام المبرر لاستهدافه مباشرة.

وتكمن المفارقة التي طرحها رجبي في أن إيران لم تعد قوية بما يكفي لفرض مشروعها الإقليمي، لكنها لا تزال تملك من الأدوات ما يكفي لإشعال أزمات كبرى. وهذا الفارق هو ما يجعل المرحلة الراهنة أكثر خطراً؛ لأن القوة الواثقة تميل إلى إدارة نفوذها، بينما قد تستخدم السلطة المحاصرة أوراقها قبل أن تفقدها.

أما الداخل الإيراني، فيظل نقطة الضعف الأكثر تأثيراً. فقد قال رجبي إن سقوط النظام يتطلب دعماً حقيقياً للمجتمع الإيراني، وإن التغيير لن يأتي من المعارضة الخارجية وحدها، بل يحتاج إلى تحولات داخل مؤسسات السلطة نفسها.

وأضاف أن مسؤولين وقادة داخل النظام يترددون في الانشقاق بسبب انعدام الثقة بالولايات المتحدة وخشيتهم من التخلي عنهم بعد تحركهم. ويكشف ذلك أن الخوف لا يزال يمسك ببنية النظام، لكنه يكشف أيضاً وجود أفراد داخله يفكرون في مستقبلهم خارج المنظومة الحالية.

وفي النهاية، لا تقدم مقابلة رجبي خريطة مثبتة لما ستفعله إيران، بقدر ما تقدم إنذاراً بشأن الكيفية التي قد تتصرف بها قيادة ترى أن الوقت يعمل ضدها. وتظل مزاعمه عن معسكر جرف الصخر وخطة حزب الله وتحركات الحوثيين بحاجة إلى تحقق مستقل، لكن الرابط بينها واضح: نقل المعركة إلى ساحات الآخرين، ورفع الكلفة على الخصوم، وتأخير لحظة المواجهة داخل إيران.

وإذا كان توصيفه دقيقاً، فإن السؤال لم يعد ما إذا كانت طهران سترد على الضغوط، بل أي ساحة ستختارها لتوجيه «الضربة الأولى»، ومن سيكون الشعب الذي سيدفع ثمنها قبل أن تصل نتائجها إلى النظام الإيراني نفسه.

خط الدفاع الأخير..

أمهات على خط المواجهة

كيف أعاد انهيار التعليم في عدن تشكيل الوظيفة التربوية للأسرة؟

حنين العولقي
باحثة وناشطة حقوقية لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، بكالوريوس حقوق جامعة عدن

«حين تنهار المدرسة، لا يتوقف التعليم فقط، بل تبدأ الأسرة في حمل ما عجزت عنه الدولة؛ وهناك، تقف الأم وحدها على خط المواجهة، تحاول حماية مستقبل أطفالها وسط هشاشة تتسع كل يوم.»

يمثل التعليم في المجتمعات الهشة أكثر من مجرد خدمة عامة؛ فهو أحد المؤشرات العميقة على تماسك الدولة وقدرتها على حماية مستقبلها الاجتماعي. وفي السياقات التي تتعرض فيها المؤسسات للتآكل، لا يبقى التعليم بمنأى عن الانهيار، بل يتحول سريعًا إلى مساحة تعكس حجم الخلل البنيوي الذي يضرب المجتمع بأكمله. وفي اليمن عمومًا، وعدن على وجه الخصوص، فرضت سنوات الحرب والأزمات الاقتصادية وتراجع الخدمات واقعًا جديدًا أعاد تشكيل العلاقة بين المدرسة والأسرة، وفرض على الفاعلين الاجتماعيين أدوارًا تتجاوز وظائفهم التقليدية.

ضمن هذا السياق، تبرز الأم بوصفها الحلقة الأكثر التصاقًا بهذه التحولات؛ إذ انتقلت من دورها الطبيعي كحاضنة تربوية إلى موقع أكثر تعقيدًا، حيث باتت تتحمل مسؤوليات تعليمية ومعرفية ونفسية متزايدة في ظل انكماش دور المدرسة وتراجع قدرة الدولة على حماية العملية التعليمية. ومن هنا، تأتي هذه الورقة محاولة لقراءة هذا التحول من زاوية اجتماعية، تفكك العلاقة بين انهيار التعليم وتحولات الدور الأسري، وتبحث في أثر ذلك على العدالة التعليمية ومستقبل الأجيال في مدينة عدن.

المقدمة

في المجتمعات المستقرة، يُنظر إلى التعليم باعتباره وظيفة مؤسسية تتقاسمها الدولة والمدرسة والأسرة ضمن منظومة متكاملة، تتوزع فيها الأدوار بوضوح وتتكامل فيها المسؤوليات بما يضمن بناء الإنسان وإعادة إنتاج المعرفة. غير أن هذا التوازن يبدأ بالاختلال في البيئات الهشة، حيث تتراجع قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية، وتدخل المؤسسات العامة في حالة من العجز البنيوي، لتجد الأسرة نفسها في مواجهة فراغ وظيفي متزايد، يفرض عليها أدوارًا لم تكن ضمن مسؤولياتها التقليدية.

في مدينة عدن العاصمة، لا تبدو أزمة التعليم مجرد أزمة قطاعية معزولة، بل تعبيرًا مكثفًا عن انهيار أوسع يطال البنية الاقتصادية والخدمية والاجتماعية للدولة. فمنذ سنوات، تعيش المدينة تحت ضغط متصاعد من انقطاع الكهرباء، وتدهور الخدمات، وارتفاع معدلات التضخم، وانهيار القدرة الشرائية، وهي عوامل لم تنعكس فقط على حياة الناس اليومية، بل امتدت بعمق إلى المجال التعليمي، الذي بات واحدًا من أكثر القطاعات هشاشة وتأثرًا. وفي ظل هذا الواقع، لم تعد المدرسة قادرة على أداء دورها بوصفها الفضاء المركزي للتعلم، بل تحولت في كثير من الأحيان إلى مؤسسة محدودة الفاعلية، عاجزة عن سد الحد الأدنى من الاحتياجات التعليمية للطلاب.

هذا التراجع لم يخلق فقط فجوة تعليمية، بل أعاد تشكيل العلاقات داخل الأسرة نفسها، وفرض على الأمهات، على وجه الخصوص، أدوارًا جديدة تتجاوز الرعاية التقليدية إلى أدوار تعليمية ومعرفية ونفسية مركبة. فالأم في عدن اليوم لم تعد مجرد حاضنة اجتماعية، بل أصبحت في كثير من البيوت معلمة بديلة، ومتابعة يومية، ووسيطًا بين طفل مرتبك ومدرسة عاجزة. غير أن هذه المسؤولية الجديدة لا تأتي في سياق تمكين حقيقي، بل في ظل محدودية الموارد، وضغط اقتصادي خانق، ونقص في الأدوات المعرفية اللازمة لمواكبة المناهج الدراسية.

تكشف هذه الورقة، انطلاقًا من قراءة تحليلية لنتائج استطلاع ميداني شمل مئة أم من مديريات مختلفة في عدن، أن ما يحدث ليس مجرد تحول عابر في أدوار الأسرة، بل إعادة تشكيل عميقة للوظيفة التربوية داخل المجتمع، فرضتها ظروف الانهيار العام. وهي تحاول الإجابة عن سؤال مركزي: كيف أعاد تراجع المؤسسة التعليمية في عدن إنتاج دور الأم بوصفها فاعلًا تربويًا بديلًا، وما الذي يعنيه ذلك اجتماعيًا على مستوى العدالة التعليمية ومستقبل الأجيال؟.

ومن خلال هذا السؤال، تسعى الورقة إلى تفكيك العلاقة بين التعليم والهشاشة الاجتماعية، وقراءة التعليم لا بوصفه حقًا معرفيًا فحسب، بل بوصفه أحد أهم مؤشرات تماسك المجتمع أو انكساره.

المنهجية

تعتمد هذه الورقة على مقاربة تحليلية اجتماعية تستند إلى نتائج استطلاع ميداني شمل مئة أم من مديريات مختلفة في مدينة عدن، إلى جانب قراءة بنيوية للسياق التعليمي والخدمي والاقتصادي المحيط، مع توظيف المقارنة المرجعية مع تجارب تعليمية في بيئات هشة مشابهة، بهدف فهم التحولات التي طرأت على الوظيفة التربوية للأسرة، وخصوصًا دور الأم، في ظل تراجع المؤسسة التعليمية الرسمية.

انهيار المدرسة بوصفه انعكاسًا لانهيار الدولة

لم يكن تراجع التعليم في عدن حدثًا منفصلًا عن السياق العام الذي تعيشه المدينة، بل جاء بوصفه نتيجة مباشرة لمسار طويل من التآكل المؤسسي الذي أصاب الدولة ووظائفها الأساسية. فمنذ سنوات، تتراكم الأزمات الاقتصادية والخدمية والسياسية بصورة جعلت القطاعات العامة عاجزة عن أداء أدوارها التقليدية، وكان التعليم من أكثر هذه القطاعات تأثرًا، نظرًا لارتباطه المباشر ببنية الاستقرار الاجتماعي وفاعلية الإدارة العامة.

في هذا السياق، لم تعد المدرسة في عدن تمثل ذلك الفضاء المستقر الذي يُنتج المعرفة ويوفر البيئة التعليمية اللازمة لتشكيل وعي الأطفال وتطوير مهاراتهم، بل أصبحت في كثير من الحالات امتدادًا لحالة الانهيار العام. البنية التحتية المتهالكة، والانقطاعات المستمرة للكهرباء، وغياب الوسائل التعليمية الحديثة، وضعف انتظام العملية التعليمية، كلها عوامل أسهمت في تقليص وظيفة المدرسة من مؤسسة منتجة للتعلم إلى مجرد إطار شكلي يفتقر إلى القدرة الفعلية على صناعة المعرفة.

إن أزمة التعليم هنا لا تكمن فقط في غياب الموارد، بل في تآكل الفكرة نفسها: فكرة المدرسة بوصفها مؤسسة سيادية تنظم المعرفة وتوزعها على نحو عادل. حين تتوقف المدرسة عن أداء هذه الوظيفة، فإن المجتمع يدخل في مرحلة إعادة توزيع قسرية للأدوار، حيث تنتقل المسؤوليات من المؤسسات العامة إلى الفاعلين الاجتماعيين الأضعف، وفي مقدمتهم الأسرة

وتكشف نتائج الدراسة الميدانية أن نصف الأمهات تقريبًا يعتبرن المعلومات المقدمة من المدارس غير كافية لمتابعة أبنائهن، وهو مؤشر بالغ الدلالة، لأنه لا يعكس فقط ضعف التواصل بين المدرسة والأسرة، بل يكشف أيضًا عن أزمة أعمق تتعلق بقدرة المدرسة على نقل المعرفة بصورة مكتملة. حين تصبح المناهج غير مفهومة، والمتابعة غائبة، والإرشاد محدودًا، فإن المدرسة تفقد جوهرها التربوي وتتحول إلى حلقة ناقصة في سلسلة التعليم.

الأخطر من ذلك أن هذا الانهيار لا يُوزع أثره بالتساوي. فالمدرسة الضعيفة لا تعني فقط تدني جودة التعليم، بل تعني أيضًا اتساع الفجوة بين من يستطيع تعويض هذا الضعف داخل المنزل ومن لا يستطيع. وهنا تبدأ الطبقة الاجتماعية في لعب دور حاسم في تحديد مستقبل الطفل. الأسر القادرة ماديًا ومعرفيًا تستطيع شراء الدروس الخصوصية، أو توفير الإنترنت، أو الاستعانة بمصادر تعليمية بديلة، بينما تُترك الأسر الأضعف في مواجهة العجز الكامل

من منظور اجتماعي، هذا التحول خطير للغاية، لأنه ينقل التعليم من كونه أداة للعدالة الاجتماعية إلى وسيلة لإعادة إنتاج اللامساواة. ففي المجتمعات الطبيعية، يفترض أن تعمل المدرسة على تقليص الفوارق الطبقية عبر منح الجميع فرصة متكافئة للوصول إلى المعرفة، لكن في حالة عدن، يبدو أن المدرسة فقدت هذه الوظيفة، وأصبحت الفوارق الاقتصادية هي التي تحدد مستوى التعلم.

إن انهيار المدرسة ليس مجرد خلل إداري أو أزمة خدمات، بل مؤشر على أزمة أعمق في بنية الدولة نفسها. فعندما تعجز الدولة عن حماية التعليم، فإنها لا تفقد قطاعًا واحدًا فقط، بل تفقد إحدى أهم أدواتها في إعادة بناء المجتمع وضمان استقراره على المدى الطويل. ولهذا، فإن فهم ما يحدث في عدن يتطلب النظر إلى التعليم بوصفه مرآة دقيقة لحجم الانهيار الكلي الذي تعيشه المدينة، لا باعتباره أزمة معزولة يمكن معالجتها بإجراءات جزئية.

الأم كفاعل تربوي بديل للدولة

في الظروف الطبيعية، لا تُبنى العملية التعليمية على جهد فردي، بل على شبكة متكاملة من الأدوار تتوزع بين المدرسة والأسرة والدولة. غير أن ما يحدث في عدن اليوم يكشف عن اختلال عميق في هذا التوازن؛ فمع تراجع المدرسة وانكماش دورها، لم تعد الأسرة مجرد شريك مساعد، بل تحولت تدريجيًا إلى الفضاء الأساسي الذي يُطلب منه سد فجوات التعليم. وفي قلب هذا التحول، برزت الأم بوصفها الفاعل الأكثر حضورًا في إدارة هذه الأزمة

هذا التحول لم يكن خيارًا واعيًا بقدر ما كان نتيجة اضطرارية لفراغ مؤسسي متنام. فالأم العدنية اليوم تجد نفسها مطالبة بمتابعة الواجبات، وشرح الدروس، ومراقبة التحصيل، وتنظيم الوقت الدراسي، بل أحيانًا البحث عن بدائل تعليمية خارج المدرسة، في وقت تعيش فيه هي نفسها ضغوطًا معيشية ونفسية مركبة. بهذا المعنى، لم تعد الأم تؤدي دورًا داعمًا للتعليم، بل أصبحت جزءًا من البنية التعليمية ذاتها، دون اعتراف رسمي أو تمكين فعلي.

وتكشف نتائج الدراسة أن المواد الأكثر صعوبة بالنسبة للأطفال — كالرياضيات واللغة الإنجليزية — هي ذاتها المواد التي تجد الأمهات صعوبة في التعامل معها، وهو ما يضعهن في مأزق مزدوج: مسؤولية تعليمية تتزايد، وقدرة معرفية محدودة على الاستجابة لها.

وتختصر إحدى الأمهات المشاركات في الاستطلاع هذا المأزق بقولها: «أحيانًا أجلس مع ابني ساعات في حل واجب رياضيات، لكنني أكتشف في النهاية أنني لا أفهمه أصلًا، فأشعر بالعجز أكثر منه.»

هذه المفارقة تعكس أحد أعمق أوجه الأزمة؛ إذ إن النظام التعليمي المنهار لا يكتفي بإلقاء عبء التعليم على الأسرة، بل يفعل ذلك دون توفير الأدوات التي تجعل هذا العبء قابلًا للإدارة.

اجتماعيًا، يمكن قراءة هذا التحول ضمن ما يُعرف في علم الاجتماع بـ«إعادة توزيع العمل غير المرئي»، حيث تنتقل وظائف المؤسسات المنهارة إلى الأفراد، وغالبًا إلى النساء داخل الأسرة. في حالة عدن، يعني ذلك أن الانهيار التعليمي أعاد إنتاج دور الأم على نحو أكثر كثافة وتعقيدًا، بحيث باتت تؤدي وظيفة مزدوجة: رعاية منزلية من جهة، وتعليمية من جهة أخرى

لكن هذا التوسع في الدور لا يأتي في إطار تعزيز مكانة المرأة، بل في إطار تحميلها أعباء إضافية. فهناك فرق جوهري بين التمكين والتكليف القسري. التمكين يعني تزويد المرأة بالأدوات والموارد والمهارات اللازمة للقيام بدور معين، بينما ما يحدث في عدن هو تكليف غير معلن، تُلقى فيه المسؤولية على الأم دون تدريب أو دعم أو اعتراف مؤسسي

الأثر النفسي لهذا الوضع بالغ العمق. فالأم التي تواجه ضغوط الحياة اليومية — من غلاء الأسعار، وانقطاع الكهرباء، وصعوبة توفير الاحتياجات الأساسية — تجد نفسها مضطرة إلى إدارة ملف تعليمي معقد داخل المنزل. هذا يولد حالة مستمرة من القلق والشعور بالتقصير، خصوصًا حين تعجز عن مساعدة أبنائها في فهم الدروس أو تأمين احتياجاتهم التعليمية

ومن زاوية أخرى، فإن هذا التحول يعيد تعريف العلاقة بين الأم والطفل. ففي حين كانت العلاقة التربوية تقوم أساسًا على الرعاية العاطفية والاجتماعية، أصبحت اليوم محملة بضغط الأداء والتحصيل. ومع غياب المدرسة كوسيط رئيسي، يتحول التوتر الدراسي إلى توتر أسري مباشر، ما قد ينعكس على طبيعة التواصل داخل المنزل

هنا تبرز إشكالية مركزية: هل يمكن للأسرة أن تستمر في لعب هذا الدور البديل على المدى الطويل؟ الإجابة، وفق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، تبدو معقدة. فاستدامة هذا النموذج تتطلب موارد معرفية ومادية ونفسية لا تتوفر بالتساوي بين الأسر، وهو ما يعني أن تحميل الأم عبء التعليم ليس حلًا، بل مجرد آلية مؤقتة لتأجيل الانهيار الكامل.

في هذا السياق، تبدو الأم في عدن اليوم ليس فقط كضحية للأزمة، بل كخط الدفاع الأخير أمام انهيار تعليمي أوسع. لكنها، رغم هذا الدور المحوري، تقف في معركة غير متكافئة: تحاول إنقاذ مستقبل أبنائها بأدوات محدودة، في مدينة تتراجع فيها مؤسسات الدولة بوتيرة أسرع من قدرة المجتمع على التعويض.

الفقر وصناعة اللامساواة التعليمية

إذا كان انهيار المدرسة قد دفع الأسرة إلى لعب دور بديل في العملية التعليمية، فإن الفقر هو العامل الذي يحدد إلى أي مدى تستطيع هذه الأسرة القيام بهذا الدور. فالتعليم في عدن لم يعد حقًا متاحًا على قدم المساواة، بل أصبح مرتبطًا بشكل متزايد بالقدرة الاقتصادية للأسرة، الأمر الذي يعيد تشكيل فرص الأطفال التعليمية وفقًا لموقعهم الطبقي.

تكشف نتائج الدراسة أن ٥٠٪ من الأمهات يعتبرن نقص الموارد المادية العائق الأكبر أمام دعم تعليم أبنائهن، وهي نسبة لا يمكن قراءتها بوصفها مجرد مؤشر اقتصادي، بل بوصفها دلالة اجتماعية عميقة على تحوّل التعليم إلى عبء معيشي إضافي داخل الأسرة. فالأسرة التي كانت تعتمد في السابق على المدرسة كمؤسسة توفر الحد الأدنى من التعليم، أصبحت اليوم مطالبة بشراء الكتب، وتأمين وسائل الشرح، ودفع تكاليف الدروس الخصوصية، وتوفير الإنترنت، وكلها متطلبات لم تعد في متناول الجميع.

هذه النقلة تحمل أثرًا بالغ الخطورة؛ لأنها تنقل التعليم من فضاء المساواة إلى فضاء السوق. بمعنى آخر، لم يعد نجاح الطفل أو تعثره مرتبطًا بقدراته الذاتية فقط، بل بمقدار ما تستطيع أسرته إنفاقه على تعليمه. وهنا تتشكل بنية جديدة من اللامساواة، لا تظهر فقط في النتائج الدراسية، بل في فرص الحياة المستقبلية.

في عدن، حيث تتآكل الدخول بشكل مستمر بفعل التضخم وتراجع الرواتب، يصبح الإنفاق على التعليم قرارًا تنافسيًا مع الاحتياجات الأساسية الأخرى: الغذاء، الدواء، الإيجار، والمواصلات. وفي هذا السياق، كثيرًا ما تضطر الأسر إلى تقليص الإنفاق التعليمي أو تأجيله أو الاستغناء عنه كليًا، ليس لأنها لا تؤمن بأهميته، بل لأنها تعيش داخل اقتصاد بقاء يومي

هذا الواقع يخلق نوعًا من الفرز الاجتماعي الصامت. الأطفال المنتمون إلى أسر أكثر قدرة على التكيّف المالي يحصلون على دعم إضافي، ويملكون فرصًا أفضل لتجاوز ضعف المدرسة، بينما يبقى أطفال الأسر الفقيرة أسرى المنهج الرسمي المتعثر، أو يخرجون تدريجيًا من العملية التعليمية بالكامل

من الناحية السوسيولوجية، هذه العملية تمثل نموذجًا كلاسيكيًا لما يسمى إعادة إنتاج الطبقة عبر التعليم. ففي الظروف الطبيعية، يفترض بالتعليم أن يكون أداة لكسر الحواجز الطبقية وتمكين الفئات الهشة من تحسين أوضاعها. لكن حين يصبح التعليم نفسه خاضعًا لمنطق القدرة المالية، فإنه يتحول إلى آلية تعيد تثبيت الفوارق الاجتماعية بدلًا من تقليصها.

الأخطر أن هذه اللامساواة لا تتوقف عند حدود المدرسة، بل تمتد إلى البنية النفسية للطفل. فالطفل الذي يدرك أن زميله يملك كتبًا إضافية، أو معلمًا خاصًا، أو إمكانية الوصول إلى الإنترنت، بينما هو محروم من ذلك، يبدأ في تكوين وعي مبكر بالفجوة الاجتماعية. وهذا الوعي، حين يتكرر يوميًا، قد يتحول إلى شعور بالنقص أو العجز أو حتى الانسحاب من فكرة المنافسة ذاتها

وفي السياق اليمني عمومًا، وعدن خصوصًا، يرتبط الفقر أيضًا بمخاطر اجتماعية أخرى مثل التسرب المدرسي، وعمالة الأطفال، والزواج المبكر للفتيات. فالأسرة التي تعجز عن تحمل كلفة التعليم قد ترى في إخراج الطفل من المدرسة خيارًا اقتصاديًا منطقيًا، رغم كلفته الاجتماعية الباهظة على المدى الطويل.

بهذا المعنى، لا يُنتج الفقر فقط ضعفًا في التحصيل الدراسي، بل ينتج دورة كاملة من التهميش الاجتماعي. الطفل الذي يغادر المدرسة مبكرًا أو يتلقى تعليمًا هشًا، غالبًا ما يدخل سوق العمل بمهارات محدودة، ما يعيد إنتاج فقر أسرته في الجيل التالي. وهكذا، يصبح التعليم المنهار ليس مجرد نتيجة للأزمة، بل أحد أهم محركات استمرارها

في عدن اليوم، تبدو هذه الحلقة واضحة: مدرسة ضعيفة، أسرة مثقلة، طفل مهدد، ومستقبل يُعاد تشكيله وفقًا لمعادلات اقتصادية قاسية. ومن هنا، فإن أي حديث عن إصلاح التعليم لا يمكن أن ينفصل عن سؤال العدالة الاجتماعية، لأن جوهر الأزمة لم يعد تعليميًا فقط، بل بنيويًا يمس طبيعة المجتمع نفسه.

الضغط النفسي وإعادة تشكيل العلاقة داخل الأسرة

لا يمكن فهم أزمة التعليم في عدن من زاوية الموارد أو البنية المؤسسية فقط، لأن الانهيار التعليمي لا يترك أثره في المدرسة وحدها، بل يمتد إلى الداخل الأسري، حيث يعاد تشكيل العلاقات اليومية تحت ضغط متواصل من القلق والعجز والإرهاق. فكل خلل في النظام التعليمي الرسمي يجد طريقه سريعًا إلى المنزل، ويتحول إلى عبء نفسي مباشر تتحمله الأسرة، وفي مقدمتها الأم

حين تصبح الأم مسؤولة عن متابعة الواجبات، وشرح الدروس، وتعويض غياب المعلم أو ضعف المدرسة، فإنها لا تؤدي وظيفة إضافية فحسب، بل تدخل في حالة استنزاف نفسي مستمر. هذا الاستنزاف يتضاعف حين تكون هي نفسها تعيش تحت ضغوط اقتصادية خانقة، وانعدام استقرار خدمي، ومخاوف يومية مرتبطة بالمعيشة. هنا، لا يعود التعليم مجرد نشاط يومي، بل يتحول إلى مصدر دائم للتوتر داخل البيت.

تكشف الدراسة أن كثيرًا من الأمهات يؤكدن أهمية «الصبر والهدوء والتواصل الجيد» في دعم تعلم الأبناء، وهذه الإشارة تحمل دلالة مهمة؛ إذ تعكس وعيًا عاطفيًا لدى الأمهات بأهمية المناخ النفسي في التحصيل الدراسي. غير أن هذا الوعي يصطدم بواقع قاس: كيف يمكن الحفاظ على الهدوء داخل منزل يعيش على وقع الانقطاع المستمر للكهرباء، وضيق الموارد، وقلق المستقبل؟

في هذا السياق، يصبح المنزل نفسه مساحة توتر تربوي.

وتقول أم علي من مديرية المنصورة: «حين تنقطع الكهرباء وقت المذاكرة، يبدأ التوتر في البيت كله، كأننا نخوض معركة صغيرة كل ليلة.»

فالطفل الذي يعود من مدرسة ضعيفة، محمّلًا بدروس غير مفهومة، يواجه أمًا مرهقة تحاول جاهدة المساعدة، لكنها قد لا تمتلك الأدوات الكافية لذلك. هذه العلاقة، التي يفترض أن تكون مساحة أمان ودعم، قد تتحول تحت الضغط إلى ساحة احتكاك يومي، تتكرر فيها مشاعر الإحباط من الطرفين

من الناحية النفسية، الطفل في هذه البيئة يعيش شكلًا من أشكال الارتباك البنيوي. فهو يدرك أن المدرسة لم تعد تقدم له ما يحتاجه، ويدرك أيضًا أن أسرته، رغم محاولاتها، لا تستطيع دائمًا تعويض ذلك. هذا الإدراك المبكر للعجز المؤسسي والأسري يترك أثرًا عميقًا على مفهومه للنجاح، وعلى ثقته بنفسه، وعلى علاقته بالتعلم ذاته

أما الأم، فتدخل في دائرة مركبة من الشعور بالذنب. فهي، من جهة، تدرك أهمية التعليم كمسار وحيد تقريبًا لحماية مستقبل أطفالها، لكنها، من جهة أخرى، تصطدم يوميًا بحدود قدرتها على التدخل. هذا الشعور بالعجز قد يتحول مع الوقت إلى إنهاك عاطفي، أو انسحاب تدريجي من المتابعة، أو حتى تطبيع مع فكرة الفشل الدراسي بوصفه أمرًا طبيعيًا.

والأخطر أن هذه الضغوط لا تؤثر فقط على التحصيل، بل على البنية العاطفية للأسرة نفسها. فحين يصبح التعليم عبئًا يوميًا ثقيلًا، تتغير لغة التواصل داخل البيت، ويزداد التوتر، وتضيق مساحات اللعب والراحة والتفاعل الطبيعي. بمعنى آخر، الأزمة التعليمية لا تنتج فقط أطفالًا أقل تعلمًا، بل قد تنتج أيضًا أسرًا أكثر هشاشة نفسيًا.

في عدن، حيث يتقاطع الانهيار الاقتصادي مع تراجع الخدمات وضعف الحماية الاجتماعية، يبدو هذا الأثر أكثر حدة. فالتعليم لم يعد مجرد ملف مؤجل أو أزمة قطاعية، بل بات جزءًا من أزمة الصحة النفسية المجتمعية. وحين نقرأ التعليم من هذه الزاوية، ندرك أن خسارة المدرسة لا تُقاس فقط بعدد المتسربين أو تدني الدرجات، بل أيضًا بما تتركه من شروخ داخل العلاقات الأسرية نفسها.

ومن هنا، فإن أي معالجة حقيقية للأزمة التعليمية لا بد أن تأخذ في الاعتبار البعد النفسي والاجتماعي للأسرة، لا باعتباره أثرًا جانبيًا، بل بوصفه أحد ميادين الأزمة الأساسية. لأن الأسرة التي تنهك نفسيًا تحت عبء التعليم، تفقد تدريجيًا قدرتها على لعب دورها الحامي، حتى لو امتلكت الإرادة.

عدن وتجارب الهشاشة المقارنة — ماذا تقول النماذج المشابهة؟

ليست عدن الحالة الوحيدة التي شهدت انتقال العبء التعليمي من الدولة إلى الأسرة، فالتاريخ الحديث للصراعات والانهيارات المؤسسية يقدم نماذج متعددة لبيئات فقدت فيها المدرسة قدرتها على أداء دورها، واضطر المجتمع إلى ابتكار بدائل مؤقتة للحفاظ على الحد الأدنى من التعليم. غير أن أهمية المقارنة هنا لا تكمن في استنساخ التجارب، بل في فهم كيف تتفاعل المجتمعات مع الانهيار، وما الذي يمكن أن نتعلمه من تلك الخبرات.

في شمال شرق سوريا، على سبيل المثال، أدى تدمير البنية التعليمية بفعل الحرب إلى ظهور ما عُرف بـ«نقاط التعلم الذاتي»، وهي مراكز منزلية ومجتمعية أنشأتها الأسر والمتطوعون، كثير منهم من النساء والأمهات، لتعويض غياب المدارس الرسمية. هذه التجربة أظهرت أن المجتمع قادر على إنتاج بدائل تعليمية عندما تنهار الدولة، لكنها كشفت أيضًا أن هذه البدائل لا تستطيع أن تحل محل النظام الرسمي بالكامل، بل تظل حلولًا إسعافية مرتبطة بظروف الطوارئ.

في أفغانستان، وتحت ظروف أكثر تعقيدًا، ظهرت «المدارس السرية» التي أدارتها النساء داخل البيوت لضمان استمرار تعليم الفتيات. هذه التجربة تعكس بوضوح كيف يمكن للمرأة أن تتحول إلى حامل رئيسي لفكرة التعليم عندما تتراجع المؤسسات الرسمية أو تُغلق. لكن اللافت هنا أن هذه المبادرات لم تكن مجرد فعل تعليمي، بل شكلًا من أشكال المقاومة الاجتماعية ضد الانهيار والتهميش.

أما في مخيمات الروهينغا في بنغلاديش، فقد أثبتت التجربة أن إشراك النساء المحليات في العملية التعليمية ساعد في رفع معدلات التحاق الأطفال، خصوصًا الفتيات، بالتعليم. وهذا النموذج يكشف أهمية الاستثمار في رأس المال الاجتماعي المحلي، بوصفه أداة للتخفيف من آثار الانهيار المؤسسي.

لكن مقارنة عدن بهذه النماذج تكشف فارقًا جوهريًا: في الحالات الثلاث، كان هناك — بدرجات متفاوتة — حضور لمنظمات دولية أو شبكات دعم مجتمعي منظّم ساعدت في تحويل الجهد الفردي إلى بنية دعم جماعي. بينما في عدن، يبدو أن الأسرة تُترك غالبًا وحدها في مواجهة الانهيار، دون وجود شبكات حماية تعليمية بديلة على نحو كاف

هذا الفرق مهم للغاية، لأنه يعني أن ما يحدث في عدن ليس مجرد «تكيف اجتماعي» مع الأزمة، بل شكل من أشكال العزلة المؤسسية. فالأم هنا لا تتحرك داخل مشروع مجتمعي منظم، بل داخل معركة فردية معقدة، تُخاض يوميًا داخل المنزل، وبأدوات محدودة، ودون ضمانات

ومن زاوية تحليلية، تكشف هذه المقارنة أن المجتمعات الهشة تنجح في تقليل آثار الانهيار فقط حين تتمكن من تحويل العبء من مستوى فردي إلى مستوى جماعي. أي حين يصبح التعليم مسؤولية تشاركية بين الأسرة والمجتمع والمنظمات، لا عبئًا منزليًا معزولًا

في حالة عدن، تبدو الحاجة ملحة إلى هذا الانتقال. فاستمرار الوضع الحالي يعني بقاء التعليم محصورًا داخل قدرة كل أسرة على الصمود، وهو نموذج غير قابل للاستمرار، لأنه يعمق التفاوتات ويستنزف الفاعلين الاجتماعيين الأضعف.

تقول التجارب المقارنة شيئًا واضحًا: حين تنهار المدرسة، لا يكون السؤال كيف نعيد التعليم فقط، بل كيف نمنع المجتمع نفسه من الانهيار معها. وهذا تحديدًا هو السؤال الذي تواجهه عدن اليوم؛ لأن الأزمة لم تعد تتعلق بمبنى مدرسية أو مناهج ناقصة، بل بمستقبل اجتماعي كامل يتشكل تحت ضغط الهشاشة.

مستقبل التعليم في عدن — إلى أين يقود هذا المسار؟

إذا استمر التعليم في عدن على هذا المسار من التآكل البنيوي، فإن المسألة لن تتوقف عند حدود تدني التحصيل أو ضعف الأداء المدرسي، بل ستتجاوز ذلك إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمدينة على المدى الطويل. فالتعليم ليس مجرد عملية نقل معرفة، بل أحد أهم أدوات إنتاج المستقبل؛ وحين يختل هذا المسار، فإن المجتمع بأكمله يصبح عرضة لتحولات عميقة قد يصعب احتواؤها لاحقًا.

أولى النتائج المتوقعة تتمثل في اتساع الفجوة الجيلية. الأطفال الذين ينشأون اليوم في بيئة تعليمية هشة، ويتلقون معرفة ناقصة أو متقطعة، سيكونون أقل قدرة على المنافسة في سوق العمل مستقبلًا، سواء داخل اليمن أو خارجه. وهذا يعني أن الجيل القادم قد يحمل معه هشاشة معرفية تترجم لاحقًا إلى هشاشة اقتصادية واجتماعية.

هذه الفجوة لا تعني فقط ضعف المهارات الأكاديمية، بل ضعف القدرة على التفكير النقدي، والتحليل، والتكيف مع متطلبات العالم الحديث. فالمجتمع الذي يفقد جودة التعليم يفقد بالتبعية قدرته على إنتاج كفاءاته الذاتية، ويصبح أكثر اعتمادًا على الخارج، وأكثر هشاشة أمام التحولات السياسية والاقتصادي.

ثانيًا، هناك خطر واضح يتعلق بإعادة إنتاج الفقر عبر الأجيال. الطفل الذي يتلقى تعليمًا ضعيفًا اليوم، غالبًا ما يجد نفسه غدًا في وظائف منخفضة الدخل أو خارج سوق العمل المنظم، وهو ما يحد من قدرته على تحسين وضعه الاجتماعي. وعندما يؤسس أسرة مستقبلًا، فإن احتمالية انتقال هذا الضعف إلى أطفاله تصبح مرتفعة، لتدخل المدينة في حلقة مفرغة من التهميش المتوارث

ثالثًا، قد يؤدي استمرار هذا المسار إلى تآكل الثقة بالمؤسسات العامة. فالطفل الذي يكبر وهو يرى المدرسة عاجزة، والمعلم محبطًا، والدولة غائبة، يطوّر وعيًا مبكرًا بأن المؤسسات ليست قادرة على حمايته أو صناعة مستقبله. هذه القناعة، حين تتجذر، تؤثر على طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة، وتُضعف منسوب الانتماء المؤسسي في المجتمع

وهذا البعد بالغ الخطورة، لأن التعليم لا ينتج المعرفة فقط، بل ينتج أيضًا مفهوم الدولة ذاتها. المدرسة هي أول مؤسسة يتعامل معها الطفل خارج أسرته، ومن خلالها يبني تصوره عن النظام، والقانون، والعدالة، والفرص. فإذا كانت هذه المؤسسة متآكلة، فإن صورة الدولة نفسها تصبح مهزوزة في الوعي الجمعي

رابعًا، هناك أثر مباشر على النسيج الاجتماعي والأسري. فاستمرار الضغط على الأسرة، وخصوصًا على الأم، قد يؤدي إلى إنهاك طويل الأمد ينعكس على جودة الحياة الأسرية، وعلى قدرة العائلة على الحفاظ على تماسكها الداخلي. ومع تراكم الضغوط، قد تتحول الأسرة من مساحة حماية إلى مساحة استنزاف، وهو تحول يحمل آثارًا بعيدة المدى على الاستقرار المجتمعي

لكن رغم قتامة هذا المشهد، لا تزال هناك فرصة للتدخل. التجارب الدولية تثبت أن المجتمعات الهشة تستطيع استعادة جزء من توازنها التعليمي إذا توفرت ثلاثة شروط أساسية: إرادة سياسية، دعم مجتمعي منظم، وتدخل تنموي مستدام

في حالة عدن، لا يبدأ الحل فقط بإصلاح المدارس، بل بإعادة تعريف التعليم كأولوية اجتماعية وسياسية عاجلة. وهذا يتطلب:

- إعادة تأهيل البنية المدرسية.
- دعم المعلمين اقتصاديًا ومهنيًا.
- إنشاء برامج دعم مجتمعية للأمهات.
- تطوير بدائل تعليمية مرنة.
- تعزيز الشراكة بين الأسرة والمدرسة.

في النهاية، ما يجري في عدن اليوم ليس مجرد أزمة تعليمية عابرة، بل معركة على شكل المجتمع القادم. فإما أن يُعاد بناء التعليم بوصفه أداة للنجاة الجماعية، أو يُترك الانهيار ليعيد تشكيل المدينة على أسس أكثر هشاشة، وأكثر تفاوتًا، وأقل قدرة على إنتاج مستقبل مستقر.

من الإنقاذ إلى الإصلاح — كيف يمكن إعادة بناء الشراكة التعليمية؟

إذا كان الانهيار التعليمي في عدن قد كشف حدود قدرة الأسرة على التعويض، فإنه في الوقت نفسه كشف حقيقة أكثر عمقًا: لا يمكن لأي مجتمع أن يستمر في تحميل الأسرة، وبالأخص الأم، مسؤوليات تتجاوز قدرتها البنيوية. فالدعم الأسري، مهما بلغ من الالتزام والتضحية، لا يمكن أن يتحول إلى بديل دائم عن المؤسسة التعليمية.

المشكلة الأساسية في عدن ليست في غياب الوعي بأهمية التعليم، بل في غياب البنية التي تجعل هذا الوعي قابلًا للتحول إلى فعل مستدام. فالأمهات اللواتي أظهرن استعدادًا عاليًا لمتابعة أبنائهن، وحرصًا واضحًا على استمرارهم في الدراسة، يصطدمن يوميًا بجدار من العوائق: ضعف المناهج، غياب الإرشاد المدرسي، الانقطاع المزمن للكهرباء، وارتفاع تكاليف التعليم غير الرسمي. هذا يعني أن الأزمة ليست أزمة دافعية، بل أزمة هيكل.

إعادة البناء هنا يجب أن تبدأ من مبدأ بسيط: التعليم مسؤولية تشاركية لا فردية.

وهذا يتطلب أولًا إعادة تعريف العلاقة بين المدرسة والأسرة. فبدل أن تظل العلاقة قائمة على رد الفعل أو التواصل المحدود، يجب أن تتحول إلى شراكة مؤسسية حقيقية، تُبنى على التواصل المنتظم، وإشراك الأسر في فهم المناهج، ومتابعة الأداء، والتدخل المبكر في حالات التعثر.

ثانيًا، ينبغي الاستثمار في تمكين الأمهات معرفيًا. لا بمعنى تحميلهن عبئًا إضافيًا، بل عبر منحهن أدوات تخفف من هشاشة الوضع القائم. فبرامج التدريب المجتمعي البسيطة في أساسيات الرياضيات واللغة الإنجليزية، أو في مهارات التعامل النفسي مع الأطفال أثناء الدراسة، قد تُحدث فارقًا حقيقيًا في البيئة المنزلية.

ثالثًا، لا بد من بناء بدائل تعليمية مساندة. التجارب الدولية أثبتت أن مراكز الدعم المجتمعي، والمكتبات الصغيرة، وحلقات التقوية المحلية، يمكن أن تعمل كخطوط إسناد في أوقات الأزمات. وفي عدن، يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا حاسمًا في هذا الجانب، خصوصًا في الأحياء الأكثر هشاشة

رابعًا، لا يمكن فصل إصلاح التعليم عن إصلاح البيئة العامة. فالتعليم لا يعمل في فراغ؛ يحتاج إلى كهرباء، وإنترنت، ونقل، واستقرار اقتصادي نسبي. وبالتالي، فإن أي مقاربة جزئية ستظل محدودة الأثر إذا لم تُدمج ضمن رؤية أوسع لإعادة تأهيل البنية الخدمية في المدينة

في جوهر الأمر، لا يتعلق الإصلاح بإعادة فتح الصفوف فقط، بل بإعادة بناء الثقة. ثقة الأسرة في المدرسة، وثقة الطفل في مستقبله، وثقة المجتمع في أن التعليم لا يزال قادرًا على أداء وظيفته التاريخية بوصفه وسيلة للخروج من الهشاشة، لا وسيلة لإعادة إنتاجها.

الخاتمة

تكشف هذه الورقة أن أزمة التعليم في عدن لم تعد مجرد أزمة قطاعية مرتبطة بالمدرسة أو المناهج أو ضعف الكادر التعليمي، بل تحولت إلى أزمة اجتماعية عميقة تعكس هشاشة البنية المؤسسية للدولة وتراجع قدرتها على أداء وظائفها الأساسية. ومن خلال تتبع تحولات الدور الأسري، يتضح أن الأسرة، وبالأخص الأم، لم تعد شريكًا تربويًا فحسب، بل أصبحت فاعلًا بديلًا يتحمل عبء إنقاذ العملية التعليمية وسط ظروف معيشية ونفسية بالغة التعقيد.

غير أن هذا التحول، رغم ما يكشفه من قدرة اجتماعية كامنة داخل الأسرة، يحمل في جوهره مؤشرات خطيرة على اتساع فجوات اللامساواة، وتعميق الفوارق الطبقية، وإعادة إنتاج الهشاشة عبر الأجيال. فحين يصبح التعليم رهينًا بقدرة الأسرة على التعويض، يفقد المجتمع إحدى أهم أدوات العدالة الاجتماعية والتنقل الطبقي.

إن ما تواجهه عدن اليوم ليس مجرد تحد تعليمي عابر، بل اختبار حقيقي لقدرة المجتمع على حماية مستقبله. فالتعليم، في جوهره، ليس مسألة معرفية فقط، بل قضية وجودية ترتبط بإعادة بناء الإنسان وصياغة الاستقرار الاجتماعي. ومن هنا، فإن ترك الأمهات وحدهن على خط المواجهة، دون دعم مؤسسي أو شراكة حقيقية، لا يهدد فقط مستقبل الأطفال، بل يضع مستقبل المدينة بأكملها أمام مسار أكثر هشاشة وتعقيدًا.

المراجع

نتائج الاستطلاع الميداني حول واقع الدعم الأسري للتحصيل الدراسي في مدينة عدن.

تقارير منظمة اليونسكو بشأن التعليم في اليمن.

تقارير منظمة اليونيسف حول الأطفال خارج المدرسة.

تقارير البنك الدولي حول البنية التحتية والخدمات الأساسية في عدن.

دراسات مقارنة حول التعليم في البيئات الهشة (سوريا، أفغانستان، الروهينغا).

كشف كواليس صناعة النجوم، وتحدث عن مستقبل الأغنية العربية..

المنتج الفني محسن جابر لـ«اليوم الثامن»:

عمرو دياب يمتلك مقومات الخلود.. والإنتاج الفني رسالة قبل أن يكون تجارة

ولاء عمران

على مدى أكثر من خمسة عقود، كان المنتج الفني محسن جابر شاهدًا وصانعًا لعدد من أهم المحطات في تاريخ الأغنية العربية. فمن خلال شركة «عالم الفن»، أسهم في اكتشاف نجوم، وصناعة تجارب غنائية لا تزال حاضرة في وجدان الجمهور، كما خاض معارك للحفاظ على التراث الموسيقي المصري، وواكب التحولات التي شهدتها صناعة الغناء منذ عصر الأسطوانات وحتى المنصات الرقمية.

وفي هذا الحوار مع «اليوم الثامن»، على هامش مشاركته في مهرجان جرش للثقافة والفنون بالمملكة الأردنية الهاشمية، يتحدث محسن جابر عن كواليس صناعة النجوم، وعلاقته بعمرو دياب، ورؤيته لمستقبل الأغنية العربية، والفارق بين النجاح الحقيقي والانتشار المصنوع، كما يكشف تفاصيل غير مسبوقة حول حقوق التراث الفني، وقضايا الملكية الفكرية، ومعاركه للحفاظ على أرشيف الموسيقى المصرية.

بدايةً... بعد هذه الرحلة الطويلة، هل تشعر أن الوقت قد حان للاعتزال؟

- لا أحب كلمة الاعتزال، لأن الإنسان لا يستطيع أن يعتزل ما أحبه طوال حياته. لكنني وصلت إلى مرحلة شعرت فيها أنني قدمت ما أستطيع تقديمه، وأن من حقي أن أعيش بهدوء بعيدًا عن ضغوط العمل اليومية.

أكثر من خمسين عامًا قضيتها في الإنتاج الفني، كنت خلالها أعيش العمل أربعًا وعشرين ساعة في اليوم. لم يكن هناك وقت للراحة أو الإجازات أو الحياة الخاصة، لأن هذه المهنة تحتاج إلى متابعة مستمرة، وإلى وجود دائم مع الفنانين والملحنين والشعراء والاستوديوهات.

اليوم أصبحت أستمتع بأن أتابع المشهد من بعيد، وأترك مساحة أكبر للجيل الجديد، دون أن أفقد اهتمامي بالفن أو متابعتي لما يحدث فيه.

هل تشعر بالرضا عما قدمته خلال هذه السنوات؟

- الحمد لله، أشعر بالرضا إلى حد كبير. لم يكن هدفي يومًا تحقيق المكاسب المادية فقط، وإنما كنت أبحث دائمًا عن تقديم عمل يبقى مع الناس، ويضيف شيئًا إلى تاريخ الأغنية العربية.

كنت أؤمن بأن الإنتاج الفني ليس تجارة فقط، وإنما رسالة أيضًا. ولذلك كنت أرفض تقديم أي عمل لا أقتنع به، حتى لو كان يحقق أرباحًا كبيرة.

النجاح الحقيقي بالنسبة لي هو أن تسمع أغنية بعد ثلاثين أو أربعين عامًا، فتجدها ما زالت حاضرة في وجدان الناس، وكأنها وُلدت بالأمس.

ما الفلسفة التي كنت تعتمد عليها في صناعة الأغنية؟

- كنت أتعامل مع الأغنية باعتبارها مشروعًا متكاملًا، يبدأ من الفكرة ولا ينتهي إلا بعد وصولها إلى الجمهور بالشكل الذي يليق بها.

لم أكن أشتري أغنية جاهزة ثم أطرحها في السوق، بل كنت أشارك في اختيار الفكرة، والكلمات، واللحن، والتوزيع، وطريقة الأداء، وحتى شكل تصوير الأغنية إذا تحولت إلى فيديو كليب.

كل عنصر من هذه العناصر كان بالنسبة لي جزءًا من النجاح، ولا يمكن فصله عن الآخر.

هل كنت تتدخل في أداء الفنان داخل الاستوديو؟

- بالتأكيد. ليس بهدف فرض رأيي، وإنما لأنني كنت أرى الصورة الكاملة للعمل.

أتذكر عندما سجل الفنان محمد الحلو إحدى الأغنيات، دخل الاستوديو وغناها بالطريقة الكلاسيكية التي اشتهر بها، المليئة بالعُرَب والاستعراض الصوتي. استمعت إليه، ثم طلبت منه أن يغنيها ببساطة أكبر، لأن طبيعة الأغنية كانت تستهدف الشباب، ولم تكن تحتاج إلى كل هذا الأداء التقليدي.

قلت له وقتها: الناس تعرف قدراتك الصوتية، ولسنا في حاجة إلى إثباتها في كل أغنية، لكننا نريد أن تصل الأغنية إلى جمهور جديد.

وبالفعل أعاد تسجيلها بالشكل الذي كنت أتصوره، وحققت نجاحًا كبيرًا.

وهل كان دور المنتج يمتد أيضًا إلى الصورة التي يظهر بها الفنان؟

- بالطبع. كنت أعتبر أن شكل الفنان جزء من العمل الفني، تمامًا مثل اللحن والكلمات.

كنت أشارك في اختيار الملابس، وطريقة الظهور، وأحيانًا تسريحة الشعر، لأن كل هذه التفاصيل تصنع الصورة الذهنية للفنان لدى الجمهور.

الفنان ليس صوتًا فقط، وإنما مشروع متكامل، وإذا أهملت أحد عناصره فقدت جزءًا من تأثيره.

يقال إنك كنت تراهن دائمًا على التجديد، حتى بعد تحقيق النجاح؟

- هذه قناعة راسخة عندي.

كنت أقول دائمًا: إذا نجحت في شيء، فلا تكرره. ابحث عن نجاح جديد.

تكرار النجاح قد يحولك إلى نسخة من نفسك، بينما التجديد هو الذي يجعلك دائمًا في المقدمة.

كنت أحب أن يقلقني الآخرون، بينما أكون أنا قد انتقلت بالفعل إلى فكرة جديدة، ولذلك لم أكن أؤمن بالسير في الطريق نفسه مرتين.

وهل كانت هذه الفلسفة سببًا في نجاح علاقتك مع النجوم الذين عملت معهم؟

- أعتقد ذلك. مع مرور الوقت أصبح الفنانون يثقون في اختياراتي، لأنهم وجدوا أنني لا أبحث عن نجاح مؤقت، وإنما عن عمل يعيش طويلًا.

كنت أختلف أحيانًا مع بعضهم حول اختيار أغنية أو لحن، لكن عندما يرون النتيجة يقتنعون بأن الهدف كان مصلحة العمل، وليس فرض رأي شخصي.

الثقة تُبنى مع الزمن، والحمد لله استطعت أن أبني هذه الثقة مع عدد كبير من نجوم الغناء العربي.

طوال رحلتك في الإنتاج، اكتشفت وقدمت عشرات النجوم.. لكن يظل اسم عمرو دياب الأكثر ارتباطًا بمحسن جابر. كيف بدأت هذه العلاقة؟

- البداية كانت مختلفة عن كثير من التجارب التي عشتها. عندما استمعت إلى عمرو دياب لأول مرة، لم أتعامل معه باعتباره مطربًا يبحث عن فرصة، وإنما رأيت مشروع نجم يمتلك مقومات الاستمرار.

قبل التعاقد معه تحدثت مع عدد من الموسيقيين الذين تعاملوا معه، وسألت عن شخصيته قبل موهبته، لأن النجاح لا يصنعه الصوت وحده، وإنما الالتزام والانضباط والرغبة في التطور. وبعد أن اطمأننت، بدأنا رحلة طويلة استمرت سنوات، قدمنا خلالها أعمالًا صنعت مرحلة جديدة في الأغنية العربية.

ما الذي كان يميز عمرو دياب عن أبناء جيله؟

- امتلك شيئًا مهمًا جدًا، وهو أنه لم يقتنع يومًا بما حققه. كان دائم البحث عن الجديد، ولا يخشى التجربة أو التغيير.

كنا نجلس لساعات طويلة نناقش فكرة أغنية، أو توزيعًا موسيقيًا، أو حتى شكل الغلاف والصورة التي سيظهر بها. لم يكن يعتبر النجاح محطة نهائية، بل بداية لنجاح جديد، وهذه العقلية هي التي صنعت استمراره.

هناك من يرى أن عمرو دياب أصبح من الفنانين الخالدين، مثل أم كلثوم وعبد الحليم حافظ. هل توافق على ذلك؟

- هناك مقولة تتردد كثيرًا، تقول إن عمرو دياب سيستمر كما استمر عبد الحليم حافظ.

أنا لا أحب إصدار أحكام نهائية في مثل هذه الأمور، لأن التاريخ وحده هو الذي يمنح الفنان شهادة الخلود.

ربما نستطيع بعد خمسين عامًا أن نحكم بصورة عادلة. لكن ما أستطيع قوله اليوم هو أن عمرو دياب يمتلك عناصر البقاء والاستمرار، وهذا أمر لا يمكن إنكاره.

وما هي هذه العناصر؟

- العمل الجاد، والبحث الدائم عن الجديد، والقدرة على مواكبة كل مرحلة دون أن يفقد شخصيته الفنية.

الفنان الحقيقي لا يكرر نفسه، بل يطور أدواته باستمرار، وهذا ما فعله عمرو دياب طوال مشواره.

عندما نتحدث عن الخلود، نجد أن الجمهور لا يزال يتفاعل مع أعمال أم كلثوم وعبد الحليم وكأنها ولدت اليوم. ما سر ذلك؟

- السر في جودة العمل نفسه.

خذ مثلًا مقدمة أغنية «أنت عمري». مجرد المقدمة الموسيقية تُعد عملًا فنيًا متكاملًا. قبل أن تبدأ أم كلثوم في الغناء، تكون الموسيقى قد أخذتك إلى عالم آخر، وتجعل المستمع يرغب في إعادة سماعها أكثر من مرة.

والأمر نفسه مع مقدمة «رسالة من تحت الماء» لعبد الحليم حافظ، وغيرها من الأعمال الخالدة.

هذه ليست مجرد أغان، وإنما أعمال بُنيت بعناية شديدة، من الكلمة إلى اللحن، ومن التوزيع إلى الأداء.

ومع ذلك، هناك أغان حديثة تحقق مئات الملايين من المشاهدات خلال أيام قليلة؟

- لا يمكن إنكار ذلك، لكن علينا أن نفرق بين الانتشار والخلود.

الانتشار يمكن صناعته، أما الخلود فلا يستطيع أحد أن يصنعه.

اليوم توجد ميزانيات ضخمة للتسويق الإلكتروني، وهناك خطط متكاملة لإطلاق الأغاني، وأحيانًا تُصنع حالة انتشار عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فيتصور الناس أن النجاح جاء بصورة طبيعية، بينما يكون جزء كبير منه نتيجة حملات تسويقية مدروسة.

هل تقصد أن بعض النجاح أصبح يُصنع؟

- بالتأكيد.

هناك شركات تضع ميزانيات للترويج، وتستعين بصناع محتوى، وتخطط لانتشار الأغنية على المنصات المختلفة، بل إن بعض الحفلات يُزرع فيها أشخاص داخل الجمهور لترديد الأغنية أمام الكاميرات، فيبدو للمشاهد أن الجميع يحفظها ويرددها.

هذا جزء من أدوات التسويق الحديثة، لكنه يختلف عن النجاح الحقيقي الذي يصنعه الجمهور بعفويته.

وما هو المعيار الحقيقي للنجاح في رأيك؟

- أن يعيش العمل مع الناس سنوات طويلة دون أن يحتاج إلى من يذكرهم به.

إذا ظلت الأغنية تُسمع بعد عشرين أو ثلاثين أو خمسين عامًا، فهذا هو النجاح الحقيقي. أما إذا حققت ملايين المشاهدات ثم اختفت بعد أشهر، فذلك نجاح لحظي وليس نجاحًا تاريخيًا.

حضرت مؤخرًا حفل الفنان السعودي عبادي الجوهر في مهرجان جرش.. كيف رأيت التجربة؟

- بصراحة، كانت من أكثر الحفلات التي أثرت فيّ خلال السنوات الأخيرة.

رغم أنني حضرت مئات الحفلات منذ سبعينيات القرن الماضي، فإن ما شاهدته مع عبادي الجوهر كان استثنائيًا.

وجدت جمهورًا من مختلف الأعمار، امتلأت به القاعة، بينما بقيت أعداد كبيرة خارج المسرح لعدم وجود أماكن.

الأجمل من ذلك أن عبادي الجوهر لم يحتج إلى استعراض أو حركات على المسرح، ولم يحاول استثارة الجمهور

بوسائل مصطنعة، بل جلس يغني بهدوء، والجمهور هو الذي كان يردد معه كل الأغاني، بل ويسبقه أحيانًا في الكلمات.

هذا هو النجاح الحقيقي الذي لا تصنعه حملات الدعاية، وإنما تصنعه سنوات طويلة من الاحترام والعمل الجاد.

يرى كثيرون أن العصر الذهبي للأغنية العربية لن يتكرر.. هل تتفق مع هذا الرأي؟

- لكل عصر نجومه وظروفه، لكن لا شك أن المرحلة التي شهدت أم كلثوم وعبد الحليم حافظ وعبد الوهاب كانت استثنائية بكل المقاييس.

ذلك الزمن كان غنيًا بالشعراء الكبار، والملحنين الكبار، والموزعين والموسيقيين، وكانت المنافسة على أعلى مستوى. لم يكن النجاح يأتي بسهولة، بل كان نتيجة عمل جماعي يشارك فيه أفضل المبدعين في كل تخصص.

عبد الحليم حافظ، على سبيل المثال، لم يكن وحده في الساحة. كان ينافسه محرم فؤاد، وفريد الأطرش، ومحمد قنديل، وغيرهم من النجوم، وكل واحد منهم كان يمتلك مشروعًا فنيًا حقيقيًا. هذه المنافسة كانت ترفع مستوى الجميع.

هل لعبت الدولة في ذلك الوقت دورًا في صناعة هذه النجومية؟

- بالتأكيد.

الدولة في تلك المرحلة كانت تنظر إلى الفن باعتباره قوة ناعمة، ولذلك دعمت الأعمال الوطنية، وكان الفنانون الكبار جزءًا من الأحداث الكبرى التي عاشتها مصر.

عبد الحليم حافظ شارك في كل المحطات الوطنية المهمة، وغنى للسد العالي، وللمشروعات القومية، ولحظات الانتصار والانكسار، فأصبح صوتًا معبرًا عن مرحلة كاملة، إلى جانب قيمته الفنية الكبيرة.

لكن هذا الدعم وحده لم يكن كافيًا، لأن النجاح لا يصنعه الدعم فقط، وإنما جودة العمل أيضًا.

ما الذي جعل أغاني ذلك الزمن تعيش حتى اليوم؟

- لأن عناصر العمل كلها كانت قوية.

عندما تستمع إلى أغنية من تلك المرحلة، تجد شاعرًا كبيرًا، وملحنًا كبيرًا، وموزعًا موسيقيًا متميزًا، وصوتًا استثنائيًا.

خذ أم كلثوم مثلًا، كانت تتعامل مع أحمد شفيق كامل، ومأمون الشناوي، ومرسي جميل عزيز، وعبدالوهاب، والسنباطي، وبليغ حمدي، وغيرهم من كبار المبدعين.

وكذلك عبد الحليم حافظ، الذي تعاون مع محمد الموجي، وكمال الطويل، وبليغ حمدي، وحسين السيد، وعبد الرحمن الأبنودي، وغيرهم.

عندما تجتمع هذه الأسماء في عمل واحد، فمن الطبيعي أن يبقى هذا العمل لعقود طويلة.

وهل تفتقد الأغنية الحالية هذه المنظومة؟

- لا أريد التعميم، فهناك أعمال جيدة بالتأكيد، لكنني أرى أن عنصر الكلمة لم يعد بالقوة نفسها.

في بعض الأغاني الحديثة قد تجد لحنًا جميلًا أو توزيعًا موسيقيًا متميزًا، لكنه يخفي ضعف النص.

لو فصلت الكلمات عن الموسيقى، ربما لا تجد فيها القوة التي تجعلها تعيش طويلًا.

أما في الأغاني القديمة، فحتى لو استمعت إلى الكلمات وحدها، أو إلى الموسيقى وحدها، تجد لكل عنصر قيمته الفنية المستقلة.

طوال مشوارك، لم تكن منتجًا فقط، بل أصبحت تمتلك جزءًا كبيرًا من التراث الغنائي المصري. كيف بدأت هذه الرحلة؟

- الأمر بدأ من عشق للموسيقى، وليس من فكرة الاستثمار.

بعض الناس يجمعون اللوحات أو الكتب النادرة، أما أنا فكنت أجمع الأغاني والأرشيف الموسيقي.

وعندما بدأت شركات الإنتاج القديمة تخرج من السوق مع تغيرات الصناعة، وتعرض مكتباتها للبيع، شعرت أن هذا التراث يجب أن يبقى داخل مصر، لا أن ينتقل إلى شركات أجنبية.

لذلك دخلت في منافسة مع أكثر من جهة، واشتريت حقوق عدد كبير من الأعمال، لأنني كنت أعتبر الحفاظ عليها مسؤولية قبل أن يكون مشروعًا تجاريًا.

ومن أبرز تلك الصفقات شراء جزء من تراث أم كلثوم؟

- نعم، وكانت من أهم المحطات في حياتي.

الورثة تلقوا في ذلك الوقت عروضًا من شركات أجنبية لشراء الحقوق، وصادف أن أحدهم استشارني في قيمة العرض.

قلت له إن السعر مناسب، لكنني سألته: لماذا تبيعون؟

فأوضح أن الأعمال لم تعد تحقق عائدًا بالشكل المطلوب، وأنهم يريدون من يحافظ عليها ويعيد استثمارها بصورة صحيحة.

وقلت له إنني أولى بهذا التراث، لأنه يجب أن يبقى في مصر.

ورغم أن المبلغ كان كبيرًا، وافقوا على تسهيل عملية السداد، وتمت الصفقة في النهاية.

إذن، بالنسبة لك، لم يكن الأمر مجرد شراء حقوق؟

- إطلاقًا.

كنت أعتبر نفسي أحافظ على جزء من ذاكرة الفن المصري.

لو انتقلت هذه الأعمال إلى الخارج، لكان من الصعب استعادتها لاحقًا.

لهذا كنت حريصًا على أن يبقى هذا التراث في بلده، وأن تستفيد منه الأجيال القادمة، تمامًا كما استفدنا نحن من أعمال من سبقونا.

خضت خلال السنوات الماضية معارك قانونية حول حقوق التراث الفني.. كيف تنظر إلى هذه القضية؟

- هذه من أكثر الملفات التي استنزفتني، ليس لأنها قضية تجارية، وإنما لأنها تتعلق بتاريخ الفن المصري.

أنا أفرق دائمًا بين قيمة التراث باعتباره ملكًا لكل المصريين، وبين حقوق الملكية الفكرية التي ينظمها القانون.

التراث يجب أن يظل متاحًا للأجيال، لكن في الوقت نفسه لا يجوز تجاهل الحقوق القانونية لأصحاب هذا التراث أو ورثتهم، لأن القانون وضع قواعد واضحة لتنظيم هذه المسألة.

هناك جدل كبير حول حقوق استغلال أعمال أم كلثوم، خاصة بعد تقديم أفلام ومسرحيات وعروض «الهولوجرام».. كيف ترى ما حدث؟

- هذا الملف وحده يحتاج إلى أكثر من حلقة، لأنه مليء بالتفاصيل القانونية.

خلال السنوات الأخيرة ظهرت أعمال فنية تناولت سيرة أم كلثوم، إلى جانب عروض «الهولوجرام»، بينما كان هناك في الأساس نزاع قانوني قائم حول حقوق الاستغلال.

هذا الوضع خلق حالة من الالتباس، واستغل بعض الأطراف هذا الخلاف، فقدموا أعمالًا مختلفة، بينما كانت القضية الأصلية لا تزال محل نزاع قانوني.

ولذلك لا أحب إطلاق الأحكام بصورة مختصرة، لأن لكل طرف مستنداته ورؤيته القانونية، والقضاء هو الفيصل في النهاية.

البعض يرى أن التراث بمجرد أن يصبح جزءًا من الوجدان الشعبي، لا يجوز احتكار حقوقه.. ما رأيك؟

- لا أحد يستطيع احتكار التراث بمعناه الثقافي، لكن هناك فرقًا كبيرًا بين القيمة المعنوية للعمل، وبين حقوق استغلاله التي ينظمها القانون.

أنا عندما اشتريت حقوق عدد من الأعمال، لم أشترها لكي أمنع الناس من سماعها، وإنما حتى أحافظ عليها، وأضمن بقاءها داخل مصر، وأمنع انتقالها إلى شركات أجنبية كانت ترغب في شراء هذا المحتوى.

كان هدفي أن يظل هذا التراث في بلده، لأننا نتحدث عن جزء من تاريخ مصر الفني، وليس مجرد تسجيلات صوتية.

من الناحية القانونية، متى تسقط حقوق الملكية الفكرية عن الأغنية؟

- هناك مفاهيم كثيرة غير دقيقة تتردد بين الناس.

القانون لا يقول إن الأغنية تصبح ملكًا عامًا بعد مرور خمسين عامًا على إنتاجها، وإنما يحدد مدة الحماية بحسب نوع المصنف.

إذا كان العمل من المصنفات المشتركة، مثل الأغنية التي يشترك فيها الشاعر والملحن والمؤلف الموسيقي، فإن مدة الحماية تُحسب من تاريخ وفاة آخر صاحب حق من هؤلاء، وليس من تاريخ إنتاج الأغنية.

هل يمكن أن توضح ذلك بمثال؟

- لنأخذ أغنية «أنت عمري» كمثال.

لا نحسب مدة الحماية من تاريخ تقديم الأغنية، وإنما من تاريخ وفاة آخر شخص من أصحاب الحقوق المرتبطين بها. وبعد مرور المدة القانونية تبدأ مرحلة دخول العمل في الملك العام، وفقًا لما ينص عليه القانون.

ولهذا لا يجوز تعميم قاعدة واحدة على جميع الأغاني، لأن لكل عمل ظروفه القانونية، وتواريخ مختلفة تتعلق بأصحاب الحقوق.

وهل تختلف مدد الحماية من نوع فني إلى آخر؟

- نعم، فالقانون يميز بين أنواع المصنفات.

الأغنية لها نظام، بينما الأعمال السينمائية، والمسرحية، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية لها أحكام مختلفة، وتختلف مدد الحماية بحسب طبيعة كل مصنف، وهو ما يجعل الحديث في هذه المسائل يحتاج دائمًا إلى الرجوع إلى نصوص القانون، وليس إلى الانطباعات أو المعلومات المتداولة.

بعد كل هذه السنوات، هل تشعر أنك كنت رجل أعمال أم حارسًا للتراث الفني؟

- الحقيقة أنني كنت الاثنين معًا.

نجاح أي مؤسسة يحتاج إلى إدارة اقتصادية سليمة، لكنني لم أنظر يومًا إلى الأغنية باعتبارها سلعة فقط.

كنت أتعامل مع كل عمل باعتباره جزءًا من ذاكرة الناس، ولذلك كنت حريصًا على الحفاظ عليه، تمامًا كما كنت حريصًا على إنتاج أعمال جديدة تضيف إلى هذا التاريخ.

ربما كانت هذه الفلسفة هي التي جعلتني أتمسك بالتراث، وأخوض من أجله معارك طويلة، لأنني كنت مؤمنًا بأن ما نملكه اليوم ليس ملكًا لجيلنا فقط، وإنما أمانة يجب أن تصل إلى الأجيال المقبلة.

بعد أكثر من نصف قرن في صناعة الموسيقى، كيف ترى مستقبل الأغنية العربية؟

- أنا متفائل، لأن الموهبة لا تموت، لكن نجاحها يحتاج إلى البيئة الصحيحة.

في كل جيل تظهر أصوات جميلة، وملحنون موهوبون، وشعراء لديهم أفكار جديدة، لكن النجاح الحقيقي يحتاج إلى منظومة كاملة تؤمن بالفنان، وتمنحه الوقت الكافي للنضج، ولا تتعامل معه باعتباره مشروعًا مؤقتًا.

للأسف، السرعة أصبحت سمة هذا العصر، حتى في الفن. الجميع يريد النجاح خلال أيام أو أسابيع، بينما النجومية الحقيقية تُبنى عبر سنوات من العمل والاجتهاد والتراكم.

هل تغير مفهوم المنتج الفني مقارنة بما كان عليه في الماضي؟

- تغير كثيرًا.

في الماضي، كان المنتج يتحمل المسؤولية كاملة؛ يختار الفنان، ويبحث عن الأغاني، ويتابع التسجيل، ويشرف على التوزيع، ويتولى التسويق، ويغامر بأمواله، وكان نجاح المشروع أو فشله يقع على عاتقه بالكامل.

اليوم اختلفت الأدوات، وظهرت المنصات الرقمية، وأصبح الفنان يستطيع الوصول إلى جمهوره بوسائل متعددة، لكن ذلك لا يلغي أهمية المنتج الحقيقي، لأنه يظل صاحب الرؤية القادر على بناء مشروع فني متكامل، وليس مجرد أغنية تحقق انتشارًا سريعًا.

إذا طلبنا منك أن تقدم نصيحة للفنانين الشباب، فماذا تقول؟

- أنصحهم بألا يستعجلوا النجاح.

الفن الحقيقي يحتاج إلى صبر، وإلى احترام الجمهور، وإلى الاجتهاد المستمر.

لا تجعلوا عدد المشاهدات هو المعيار الوحيد للنجاح، لأن الأرقام قد ترتفع اليوم وتنخفض غدًا، أما العمل الجيد فيبقى لعشرات السنين.

كما أنصحهم بالاهتمام بالكلمة واللحن، لأن الأغنية تبدأ من النص الجيد، ثم يأتي بعد ذلك كل شيء.

وماذا عن المنتجين الجدد؟

- أقول لهم: لا تبحثوا عن الربح السريع فقط.

الإنتاج الفني ليس تجارة بالمعنى التقليدي، وإنما استثمار في الثقافة والوجدان.

قد تحقق أغنية أرباحًا كبيرة في فترة قصيرة، لكنها تُنسى سريعًا، بينما قد يحتاج عمل آخر إلى وقت أطول، لكنه يبقى في ذاكرة الناس لعقود.

المنتج الناجح هو الذي يوازن بين النجاح التجاري والقيمة الفنية، لأن أحدهما لا يغني عن الآخر.

عندما تنظر اليوم إلى مسيرتك، ما الإنجاز الأقرب إلى قلبك؟

- لا أستطيع أن أختزل رحلة امتدت لأكثر من خمسين عامًا في عمل واحد أو نجاح واحد.

أشعر بالفخر بكل فنان ساهمت في تقديمه، وبكل أغنية ما زالت تُسمع حتى اليوم، وبكل موهبة آمنت بها قبل أن يعرفها الناس.

كما أعتز بالجهد الذي بذلته للحفاظ على التراث الغنائي المصري، لأنني كنت مؤمنًا بأن هذه الأعمال ليست ملكًا لأشخاص، وإنما جزء من ذاكرة الوطن.

وهل هناك شيء ندمت عليه خلال هذه الرحلة؟

- الإنسان بطبيعته يراجع نفسه دائمًا، وربما كانت هناك قرارات لو عاد به الزمن لاتخذها بطريقة مختلفة، لكنني لا أندم على اختياراتي الأساسية.

كنت أعمل وفق ما يمليه عليّ ضميري، وأتخذ قراراتي بما أراه صحيحًا في ذلك الوقت، وهذا ما يجعلني أشعر بالرضا اليوم.

أخيرًا... كيف يحب محسن جابر أن يتذكره الناس؟

- أتمنى أن يتذكرني الناس باعتباري شخصًا أحب الموسيقى، واحترم الفن، وحاول أن يقدم أعمالًا تبقى بعده.

النجاح الحقيقي ليس في الشهرة ولا في المال، وإنما في أن يظل أثر الإنسان حاضرًا بعد رحيله.

إذا بقيت أغنية ساهمت في إنتاجها تُسعد الناس بعد عشرات السنين، فهذا بالنسبة لي هو أعظم تكريم يمكن أن يحصل عليه أي منتج أو فنان.

alyoum8.net
اليوم الثامن
رئيس التحرير
صالح أبو عوذل
العدد 179 | سياسية - تحليلية - إسبوعية | الأربعاء - 9 / سبتمبر / 2026م

شهيد الصحافة الجنوبية
نبيل حسن القعيطي
رحمه الله

كتشاف أمريكي خطير في اليمن:

«الحوثيون هم الحوثيون والحكومة شرعية والسعودية السعودية»

صالح أبوعوذل
رئيس التحرير

تابعت بيانا صادرا عن السفارة الأمريكية لدى اليمن في العاصمة السعودية الرياض، وأصبت بالدهشة، وصرخت Oh my God، كيف تم اكتشاف أن الحوثيين في اليمن هم الحوثيون في اليمن؟ وأن على اليمنيين أن يتقاتلوا إلى ما لا نهاية، لأن الأمريكي اكتشف أخيرا أن الحوثيين «هم الحوثيون»؟ وهذا الاكتشاف الأمريكي الخطير يتطلب حربا لعقد آخر، والأزمة ستكون أشد، والسعوديون يدربون الطيارين على القصف العشوائي في بلد أصبح حقل تجارب للقوات الجوية السعودية.

وعلى المراقب العربي والدولي ألا يستغرب لماذا السفارة الأمريكية لدى اليمن في دولة ثانية، لأنه أمام عدوى العبث الذي أصبح ينتقل بين السفارات الغربية والشرقية لدى اليمن، المغتربة خارج بلد يعاني من وطأة الحرب منذ عقد ونصف.

في الـ٢ من يناير الماضي، أطلق السعوديون حملة عسكرية عدوانية على الجنوب، وكانت الفتاوى الدينية التكفيرية هي المشرعن الأول لها، والدفاع عن طاعة ولي الأمر في بلد يفترض أنه جمهوري ديمقراطي. لا أدري ماذا كان يفعل السفير الأمريكي يومها والسعودية تقصف بطائراتها حضرموت والمهرة والضالع، وهددت بقصف عدن، العاصمة.

لو أن الولايات المتحدة، أو أي من الدول الغربية الفاعلة في الأزمة اليمنية، لديها جدية في إنهاء الأزمة ومعالجتها، لما فضلوا الإقامة في الرياض بدلا من عدن التي تحررت بعد نحو ١٢٠ يوما من انطلاق العملية العسكرية «عاصفة الحزم».

ربما قال السعوديون لهم إنهم لا يريدون «أن تكون عدن هرجيسا أخرى».. كانت الأحقاد اليمنية - السعودية قد تقاطعت في مسألة أن على الجنوبيين الانتظار نصف قرن حتى نتخلص من المشكلة اليمنية في صنعاء مع جماعة الحوثيين، وبعدين سيحلون قضيتهم بشروط السعودية «دولة اتحادية تحت سلطة الحوثيين والإخوان أو فصل حضرموت».

أرادت واشنطن أن تنظر إلى الأزمة اليمنية من النافذة السعودية، ففي الوقت الذي كان الجنوب يحارب الإرهاب، كانت الأسلحة الأمريكية تتسلل إلى التنظيمات المتطرفة والإرهابية من القرن الأفريقي، ومن معابر برية وبحرية تحرسها قوات سعودية وأخرى محلية موالية لها، ثم توسع الأمر وأصبح أشد فروع القاعدة تطرفا في الجزيرة العربية يحصل على الطائرات المسيرة، مثله مثل أي جماعة مسلحة في العالم تستطيع أن تمتلك «طائرات مسيرة»، في حين أن سفراء واشنطن يكتفون فقط بالنظر من تلك النافذة، فالتنظيمات والجماعات المسلحة، إن لم تكن حليفة، سوف يتم تحييدها، هكذا هي الرؤية السعودية.

قال السعوديون للأمريكيين: توقفوا عن ضربات تحالف «حارس الازدهار»، نحن نمتلك مفتاح الحوثيين، وأنهم لن يعتدوا على المصالح الأمريكية. كان السعوديون الذين قادوا حربا مكلفة في العام ٢٠١٥م دمرت البنية التحتية في اليمن، بهدف تحييد الحوثيين واستعادة الدولة اليمنية من قبضة الانقلابيين الذين أطاحوا بسلطة آخر رئيس شرعي في البلاد، عبدربه منصور هادي، الذي وجد نفسه لاحقا تحت الإقامة الجبرية في السعودية حتى وفاته.

لا يسمح السعوديون للمسؤولين اليمنيين بالسؤال حول مستقبل اليمن أو مصير السلطة الشرعية، التي أصبحت هي الأخرى نسخة من انقلاب الحوثيين، ولكن بإدارة سعودية. ففي بداية العام ٢٠٢٢م، أطاح السعوديون بهادي واستبدلوه بمجلس قيادة رئاسي يقوده رشاد العليمي، وزير الداخلية الذي عمل مع السعوديين لعقود.

لتصبح صنعاء تحت إدارة سلطة انقلابية موالية لإيران، وفي عدن، ولكن من الرياض، سلطة انقلابية موالية للسعودية، وعلى الولايات المتحدة أن تشرعن هذا العبث السعودي إلى ما لا نهاية، فلا قرار أمريكي منفصل عن الإدارة السعودية، أو هكذا يتضح لليمنيين.

قال القائم بأعمال السفير الأمريكي لدى اليمن، السيد نيل هوب، إن الحوثيين هم من بدأوا الصراع، وعليهم تحمل تبعات عدوانهم، لكنه لم يقل لنا متى بدأ الحوثيون الصراع؟.

هناك تاريخ طويل، نحن نتحدث عن عقدين وعامين منذ أن بدأت جماعة الحوثيين التمرد في جبال صعدة في العام ٢٠٠٤م، أم انقلاب ٢٠١٤م، أم حربهم على الجنوب في مارس ٢٠١٥م، أم التصعيد تجاه باب المندب أثناء الحرب في قطاع غزة، أم التصعيد الحالي؟ لكن على أية حال، الاكتشاف الجيوسياسي الآخر للسفارة الأمريكية هو أن «الحكومة اليمنية هي الحكومة الشرعية».

وتكتمل الملحمة الأمريكية بالاكتشاف الثالث، وهو أن «السعودية من حقها الدفاع عن أراضيها ومواطنيها». هذه إنجازات كبيرة يا سيد نيل، شرعنة الحرب مرة أخرى للسعودية، غير أن الجنوب كان بحاجة إلى موقف مماثل حين كانت السعودية تقصفه بدون أي مبرر سوى رغبة في تحقيق مطامع توسعية قديمة.

بعد كل هذه السنوات من الحروب العبثية هنا وهناك، والمفاوضات، والوساطات، والمبعوثين، والمؤتمرات، والاجتماعات المغلقة، والمليارات التي خسرتها البلد جراء تعثر الصادرات ومصادرة الموارد إلى حسابات البنك الأهلي السعودي في جدة، احتاجت واشنطن إلى بيان رسمي لتخبر اليمنيين بأن الحوثي حوثي، والحكومة حكومة، والسعودية السعودية!، وتبشرهم بأن السعودية ستعيد قصف اليمن مرة أخرى.

لكن لم تجب السفارة على سؤال من قاتل الحوثيين والتنظيمات الإرهابية طوال السنوات الماضية: ماذا ستعطوننا مقابل هذه الحرب؟.

لم تقل لهم ما الضمانات السياسية بعد انتهاء المعركة؟ ولم تقل ماذا عن شكل الدولة؟، ولا قالت ماذا عن الجنوب؟ ولا حتى سألت السؤال البسيط: ماذا سيحدث عندما تنتهي الحرب؟ وما مصير جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات التابعة لها، من القاعدة إلى السرورية إلى النهضة إلى الوهابية الجهادية، إلى غيرها من الجماعات الإسلامية المسلحة وشديدة التطرف؟

كل ما في الأمر أن واشنطن أعطت السعودية رخصة جديدة لقصف اليمن، وعودة الاقتتال، وتركت لهم مهمة اكتشاف ثمن القتال ومكافأته السياسية بأنفسهم، ويبدو أن على اليمنيين الانتظار ربع قرن آخر حتى يأتي السفير الأمريكي القادم ليخبرهم من هم الذين قاتلوا الحوثيين، وكيف يتقاسم السعوديون والإيرانيون «الكعكة».

والأطرف أن البيان يتحدث عن «إنهاء قدرة الحوثيين على ممارسة الإرهاب»، وكأن اليمنيين كانوا ينتظرون منذ سنوات الإذن الأمريكي لاكتشاف أن الحوثيين مشكلة، وأنهم جماعة إرهابية، في حين أن السعودية، التي هي السعودية، لم تتغير، تمد لهم يد السلام والاستسلام منذ فبراير ٢٠١٦م، بل إن سعادة السفير السعودي تحمل مشقة السفر في نهار رمضان ليتناول السلتة اليمنية على المائدة الحوثية في القصر الجمهوري بصنعاء.

نعتقد أن الأمريكيين يسعون إلى استنزاف السعودية، ولكن هذا الاستنزاف لا يسمح بأن يكون على حساب دماء اليمنيين والبنية التحتية، فالحرب التي تأجلت عقدا من الزمن، وعودتها اليوم في ظل ما يمتلكه الحوثيون من قوة كبيرة، هو إدخال البلد في نفق مظلم جديد، وهو ما تريده السعودية، التي هدفها الوحيد هو ما أفصحت عنه تلك الحرب التي شنتها في يناير الماضي على الجنوب، حليف الحرب الوحيد على الحوثيين والتنظيمات المتطرفة، ولا شيء غير هذا الهدف.

الهدف السعودي في الجنوب هو الهيمنة على الثروات النفطية، والوصول إلى شريط بحر العرب بطرق غير شرعية، ولسان حال الولايات المتحدة يقول: من حق السعوديين أن يفعلوا باليمن والجنوب ما يريدون، وعندها ستعد واشنطن خسائر مشاهدة اليمن من النافذة السعودية.

«واشنطن وطهران... من يكسر أولاً؟ معركة الإرادات التي تهدد الشرق الأوسط

رولا القط

ثمة لحظات في السياسة الدولية لا تحتمل الأنصاف. إما تصعيد كامل، أو تراجع يُحسب على صاحبه إلى الأبد. وهذه هي اللحظة التي تعيشها العلاقة الأميركية الإيرانية اليوم.

لم يعد الحديث عن "أزمة نووية" كافياً لوصف ما يجري. فالملف الإيراني تحوّل إلى معركة نفوذ شاملة، تتقاطع فيها العقوبات مع النفط، والدبلوماسية مع الردع العسكري، ومضيق هرمز مع مستقبل الاقتصاد العالمي بأسره.

منطق القوة لا منطق الحوار

واشنطن، في عهد ترامب، لا تتعامل مع طهران بلغة التفاهمات المتبادلة، بل بلغة الإنذارات. الرسالة الأميركية بسيطة وقاسية في آن: إما تنازل حقيقي وشامل، أو استمرار في عزلة اقتصادية خانقة. لم يعد المطلوب توقيع اتفاق يُرضي الجانبين، بل اتفاق ينهي القدرة الإيرانية على المناورة نهائياً.

وفي المقابل، تجد طهران نفسها في موقع من لا يملك رفاهية الاختيار. اقتصاد منهك، عملة متهاوية، صادرات نفطية مضطربة، وشارع داخلي بدأ يسأل: إلى متى نتحمل ثمن معركة لا نرى نهايتها؟

ورقة هرمز... السلاح الأخير

حين تضيق الخيارات أمام أي طرف، يلجأ إلى أقوى ما يملك. وإيران تملك الجغرافيا. مضيق هرمز ليس ممراً مائياً عادياً، إنه شريان حياة لأسواق الطاقة العالمية. ومن هنا، فإن أي اهتزاز فيه لا يبقى شأناً ثنائياً بين طهران وواشنطن، بل يتحوّل فوراً إلى أزمة تطال الخليج وآسيا وأوروبا معاً.

هذه هي المعادلة التي تراهن عليها طهران: أن تجعل كلفة الضغط عليها كلفة على العالم كله، لا عليها وحدها.

من يتحمل الانتظار أطول؟

السؤال لم يعد "من الأقوى عسكرياً؟"، بل "من يصمد اقتصادياً وسياسياً لفترة أطول؟". فالتاريخ علّمنا أن العقوبات وحدها نادراً ما تُركع الأنظمة؛ أحياناً تدفعها إلى التشدد أكثر، لا إلى التفاوض.

وهنا يكمن الفخ الحقيقي أمام واشنطن: إن نجحت في تحويل الضغط الاقتصادي إلى تنازل سياسي، فهي رابحة. أما إن فشلت، فستجد نفسها بين خيارين أحلاهما مرّ: حرب استنزاف مفتوحة، أو عودة إلى طاولة تفاوض بشروط أضعف مما بدأت به.

خط النهاية غير مرئي

المشكلة اليوم ليست في غياب الوسطاء، بل في أن سقف المطالب ارتفع أكثر مما تحتمله أي تسوية سريعة. والثقة بين الطرفين لم تعد موجودة أصلاً لتُبنى عليها مفاوضات جادة.

وفي مناخ كهذا، يكفي حادث عسكري عابر، أو خطأ في الحسابات، لتنفجر المنطقة بأكملها.

الحقيقة الصعبة التي يتجاهلها كثيرون: لا واشنطن قادرة على فرض إرادتها بلا ثمن، ولا طهران قادرة على الصمود إلى الأبد بلا انهيار داخلي. وبين الطرفين، يقف الشرق الأوسط، كعادته، رهينة صراع لم يُستشر فيه أحد.